

النمية في دول مجلس لنعاون : دروس السبعينات وآف المستقبل

تأليف: د.محسمد توفيق صسادق



غافية شههية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكوست



سلسلة كت ثقافية شهرية تصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب _ الكويت

النمية في دول مجلس لنعاون : دروس السبينات وآفات المستقبل

تأليف: د.محسّمدتوفيق صسّادق

الشرف العيام: احر مشاري العدواني الأمين العام العباس نائب المشرف العام: و خليف الوقيك ان

الأمين العام المساعد

هيئة التحربير:

د. استامة الخدولي المستشاد د. استامة الخدولي زهديرالحكرمي د. سليمان الشطي د. سليمان السكري من المسكري من المسكري حمد الرزاق العدواني د. محتمد الروق العدواني د. محتمد الروسيجي

المراسلات :

وبور. ترجه باسم السيدالأمين العام للمجاسل لوطنى للثقافة والفنون والآزاب. ص.ب 1917 - الكويت

الشمية في دول مجلس للعاون : دروس السبينات وآفساق الستقبل

المواد المنشورة في حذه السلسلة تسبّرعن دأي كانتها ولا تعبر بالضـــرورة عن دأي المجلس

تمهيد

تأتي هذه الدراسة في اطار استمرار اهتمامي بقضايا ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي بصفة عامة ، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة .

في دراسة حول « المشروعات العامة والتنمية في البحرين وقطر والإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية » قدمت إلى ندوة و المشروعات العامة والتنمية في الوطن العربي » التي انعقدت في الكويت خلال ٢٢ ـ ٢٥ مارس ١٩٧٦ ، تبين لنا أن متطلبات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، ووفرة الموارد المالية ، من جهة أخرى ، أدت إلى تعاظم وتوسع أدوار دول هذه البلدان في توجيه وقيادة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . إذ لم تقتصر أدوار هذه الدول على المجالات التقليدية وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الملازمة لتأمين انطلاق مسيرات التنمية في هذه البلدان ، بل تعدتها إلى ارتيادها المجالات مسيرات التنمية في هذه البلدان ، بل تعدتها إلى ارتيادها المجالات

كها بينت هذه الدراسة أن مسألة كفاءة المشروعات العامة التي أقامتها هذه الدول في ظل وفرة مواردها المالية النسبية ، لم تحظ بالاهتمام بالقدر الكافي ، من جهة ، وأكدت على أهمية التنسيق بين هذه المشروعات سب تماثل مجالاتها ، من جهة أخرى .

وبينت دراسة (بعنوان التنمية في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية بين عائدات النفط وادارة التنمية قدمت إلى « الاجتماع السنوي الثاني » والذي انعقد في البحرين خلال الفترة ٢٤ - ٢٦ ديسمبر ١٩٨٠) ، ضعف مواكبة التنمية التي تحققت بالنسبة للتنمية الممكنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مواردها المالية ، وذلك بسبب ضعف اتساق كفاءة ادارة التنمية المتاحة مع متطلبات تعاظم وتوسع أدوار هذه الدول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأكدت على أهمية تطوير السياسات والمؤسسات والأفراد لرفع كفاءة إدارة التنمية وبالتالي تعزيز فرص استفادة هذه البلدان من كامل مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

وقد توصلت دراسة (بعنوان البترول وسياسات التنمية في بلدان عربية بترولية : النتائج المقصودة والآثار غير المحسوبة) قدمت إلى ندوة « البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي » التي عقدت في أبوظبي خلال الفترة من ١١ - ١٦ يناير ١٩٨١ إلى أن الآثار غير المحسوبة لسياسات واستراتيجيات التنمية في هذه البلدان حدت من العوائد الحقيقية لمواردها المتاحة . كها أشارت هذه الدراسة إلى أهمية النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تترتب على استمرار تحرك الايرادات العامة والانفاق العام باتجاهين متعاكسين : الأول بانخفاض ، والثاني بازدياد .

لقد قمت بالدراسات الثلاث المشار إليها سابقا قبل قيام مجلس

التعاون لدول الخليج العربية . وبالرغم من أن هذه الدراسة قد تمت بعد قيام مجلس التعاون ، إلا أنها تحاول الإلمام بقضايا ومشاكل التنمية في هذه الدول قبل قيام المجلس وخاصة منذ أوائل السبعينات .

ما لا شك فيه أن القارىء سيلاحظ أن هذه الدراسة تشير إلى جداول إحصائية ومعادلات رياضية قد يثير البعض التساؤل حول جدواها . إنني متفق مع القارىء الذى يرى أن الجداول الاحصائية والمعادلات الرياضية صهاء ، من جهة ، وتحوم حول دقتها الشبهات ، من جهة أخرى . إلا أن أملي في أن يتفق القارىء معي على أن التحليل النوعي ، وأن القدرة على القياس تعزز القدرة على التعرف على حجم المشكلة من جهة ، وعلى طبيعتها من جهة أخرى . فالجداول الاحصائية والمعدلات الرياضية ، قد تخفي أكثر مما تظهر ، وإذا ما عولجت بإمعان ، فقد تبوح بمعلومات هامة تفيد المهتمين بقضايا ومشاكل التنمية .

وفي النهاية أتقدم بأصدق الشكر والامتنان إلى جميع الذين قدموا لي العون أثناء جميع مراحل إعداد هذه الدراسة . ويطيب لي أن أخص بالشكر والتقدير الدكتور محمد الرميحي والدكتور فهد محمد الراشد والدكتور عبد الله فهد سالم غانم والدكتور فرحان جاسم والدكتور محمد العوض جلال الدين والدكتور محمود محجوب والدكتور عبد الوهاب رشيد والدكتور عبد المعطي ارشيد والدكتور مجيد مسعود والدكتور عجد معدو والدكتور عبد الكريم صادق والدكتور على

صادق والدكتور يوسف ابراهيم لتحملهم عناء قراءة مسودة الدراسة وابداء ملاحظات قيمة عليها كان لها أبلغ الأثر على محتواها وأسلوبها النهائي ، أما سلبياتها فأنا أتحمل وزرها وحدي . كما أشكر سكرتارية الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت لتحملها أعباء الطباعة في جميع مراحل إعداد الدراسة .

وأشكر للمجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون بالكويت لنشره هذه الدراسة في سلسلة « عالم المعرفة » .

الكويت في : ١٩٨٥/١١/٥ .

محمد توفيق صادق

مقتدمة

يمكن اعتبار اكتوبر ١٩٧٣ ومارس ١٩٨٣ بداية ونهاية فترة مميزة في تاريخ الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ولعل تنامي فرص وتحديات حكومات وشعوب هذه الدول على السواء ، محليا وعربيا وعالميا ، من أبرز سمات هذه الفترة .

١ ـ تطور الطلب على النفط وأسعاره

باستثناء انخفاض النفط من ٥٨,٢١ مليون بىرميل يـوميا عـام ١٩٧٤ إلى ٢٤,٥٥ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٥ ، استمر الانتاج العلمي من النفط في الارتفاع من ٥٨,١١ مليون برميل يوميـا عام ١٩٧٣ إلى أن وصل إلى أعلى مستوى له ، ٦٤,٩٨ مليون برميـل يوميا ، في عام ١٩٧٩ .

وشهد انتاج أوبك من النفط اتجاهات غير منتظمة . إذ انخفض في سنتين متناليتين ، ١٩٧٥ و١٩٧٥ ، ثم ارتفع في السنتين التاليتين ، ١٩٧٦ و١٩٧٧ ، وعاود الانخفاض عام ١٩٧٨ ثم الارتفاع عام ١٩٧٨ . بينها وصل الانتاج العالمي إلى أعلى مستوى له عام ١٩٧٩ ، إلا أن انتاج أوبك ، والذي وصل إلى أعلى مستوى له ، ٣١, ٢٧ مليون برميل يوميا ، عام ١٩٧٧ ، انخفض من ٣١ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٧ .

وباستثناء عام ۱۹۷۷ ، حيث طرأ انخفاض على انتاج أوبك بينها ارتفع انتاج دول المجلس ، فقد شهد انتاج دول مجلس التعاون نفس اتجاه انتاج أوبك ، حيث شهد ارتفاعا في عامي ۱۹۷۲ ، ۱۹۷۷ وانخفاضا في عام ۱۹۷۸ . إلا أن انتاج دول مجلس التعاون ارتفع من ۱۳,۰۳ مليون برميل يوميا عام ۱۹۷۳ ووصل إلى أعلى مستوى له ، ۱۳,۰۲ مليون برميل يوميا ، عام ۱۹۷۷ بينها انخفض مستوى انتاج أوبك من ۳۱,۰۰ مليون برميل يوميا ، عام يوميا ، عام ۱۹۷۳ الى ۱۹۷۳ مليون برميل يوميا ، عام يوميا ، عام ۱۹۷۳ .

وبالرغم من أن منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) تأسست عام ١٩٦٠ ، إلا أن السعر المعلن لبرميل النفط بقي أقل من دولارين حتى عام ١٩٧١ ، عندما تم زيادة السعر المعلن ٣٣ سنتا بموجب اتفاقية طهران في ١٤ فبراير ١٩٧١ .

وفي ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ بدأ سعر النفط بالاتجاه نحو الارتفاع . فقد تضاعف أربع مرات عام ١٩٧٤ حيث وصل متوسط سعر تصدير النفط الخام في دول أوبك ١١,٢٥ دولار للبرميل الواحد ، ثم تضاعف مرتين عندما ارتفع سعره إلى ٢٥,٥٥ دولار للبرميل الواحد عام ١٩٧٩ .

 ⁽١) لمزيد من التفاصيل حول مستويات الانتاج العالمي ، وانتاج أوبىك ، وانتاج دول مجلس التعاون خلال الفشرة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ ، انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم ١ ص ١٧٥ .

ورافق الكساد العالمي انخفاض مستمر في انتاج النفط منذ عام ١٩٨٠ . فالانتاج العالمي انخفض باستمرار من ٦٤,٩٥ مليون برميل يوميا عـام ١٩٧٩ إلى ٦٢,٣٥ و١٩٨، ٥٥ مليون برميل يوميا في السنوات ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨١ على التوالي .

وكها حدث للانتاج العالمي ، انخفض انتاج أوبك باستمرار من ٩٣, ٩٥ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩ إلى ٢٢, ٤٥ و٢٢, ١٩٨١ و١٩٨١ و٥ ١٩٨٠ و١٩٨١ و٢٩٨١ و٢٩٨١

وتأثر انتاج دول مجلس التعاون بالعوامل التي أدت إلى الانخفاض المستمر في الانتاج العالمي وانتاج أوبك ، وانخفض باستمرار من أعلى مستوى وصل إليه ، ١٤، ٦٧ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩ إلى ١٤, ٠٦ ، ١٩٧٧ و ١٩٧٤ مليون برميل يوميا في السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨١ و ١٩٨٣ على التوالى .

وبالرغم من اتجاه انخفاض الانتاج الذي بدأ مع بداية الكساد العالمي عام ١٩٨٠ ، إلا أن اتجاه السعر استمر في الارتفاع . فبعد أن تضاعف مرتين عام ١٩٧٩ ، توالت عليه زيادات حتى وصل إلى ٣٤ دولار للبرميل الواحد عام ١٩٨١ .

وباستمرار انخفاض الطلب على النفط ، ابتدأ سبوق النفط بالتحول من سوق بائعين إلى سوق مشترين ، وفي مارس ١٩٨٣ تم الاتفاق بين دول أوبك على سقف للانتاج ومقداره ١٧,٥ مليون برميل يموميا وتخفيض سعره من ٣٤ دولار إلى ٢٩ دولار للبرميل الواحد. وفي اجتماع أوبك في أكتوبر ١٩٨٤ تم تخفيض سقف الانتاج من ١٧,٥ إلى ١٦ مليون برميل يوميا وتم تحديد الحصص الجديدة لكل دولة .

وبحوجب السقف الجديد للانتاج ، انخفض مجموع حصص الكويت والسعودية والامارات وقطر من ٧,٤٥ إلى ٦,٤٨٣ مليون برميل يوميا .

٢ _ عقد من الفرص والتحديات

واكب اتجاه إزدياد الطلب على النفط في السبعينيات واتجاه ارتفاع أسعاره في السبعينات وأوائل الثمانينات ، نمو بارز في ايرادات حكومات دول مجلس التعاون .

وكما هو معلوم ، فدول مجلس التعاون كانت ، ولازالت ، تسعى إلى تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والفرص التي اتاحها النمو السريع لايرادات هذه الحكومات لاتحتاج إلى كثير من البيان . فمن المعلوم أن الاستثمارات ضرورية ، وإن لم تكن لوحدها كافية لتحقيق النمو الاقتصادي . ولعل شحة الموارد المالية من بين أهم العقبات التي واجهت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، بصفة عامة . فبسبب شحة مواردها المالية ، تواجه الدول النامية خيارات صعبة وقاسية . اذ عليها أن تفاضل لابين زيادة الادخار وكبت الاستهلاك فحسب ، بل ايضا بين العديد من

مشروعات التنمية الاقتصادية وبين العديد من مشروعات التنمية الاجتماعية من جهة ، وبين مشروعات التنمية الاقتصادية ومشروعات التنمية الاجتماعية من جهة أخرى .

وبصفة عامة ، ماكان الأمر كذلك بالنسبة لدول مجلس التعاون . فقد اتاحت لها وفرة مواردها المالية فرصاً متنامية لزيادة الاستهلاك والادخار في آن واحد ، مما جعلها قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون معاناة من الخيارات الصعبة والقاسية . وخلافاً للمعادلة المألوفة في الدول النامية عامة حيث مشروعات التنمية تبحث عن التمويل اللازم لها ، كان المال في دول مجلس التعاون يبحث عن مشروعات ليمولها .

وتتمثل التحديات في قدرة حكومات وشعوب هذه الـدول على اغتنام فرصها في التنمية ، التي اتاحتها لها ظروف الوفرة المالية فيها ، على أفضل وجه ممكن .

إن تحسين مستوى معيشة الإنسان هو محط رحال التنمية في دول مجلس التعاون كها هو في الدول النامية عامة .

ومن السهل لمس مدى التقدم نحو تحسين مستوى المعيشة في جميع دول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية . فمتوسط دخل الفرد حقق نمواً بارزاً ، وبـدرجات متفـاوتة ، في جميع دول مجلس التعاون ، ووصل في أي منها إلى مستوى أعلى منه في الدول النامية ، كها وصل في بعض منها إلى مستويات أعلى منها في دول السوق الصناعية (۱). وقد رافق الارتفاع في مستوى الدخل ارتفاع في معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، ونسب القيد في المدارس الابتدائية والثانوية ، والتعليم العالي ، وزيادة في عدد الأطباء ، وانخفاض في معدلات وفيات الرضع والأطفال ، وارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة ، وكذلك ارتفاع في مستويات العديد من مؤشرات مظاهر ارتفاع مستويات المعيشة الأخرى ، وأصبحت مستويات هذه المؤشرات ، إما تضاهى وإما تقترب من مستوياتها في الدول المتقدمة .

ومع الاعتراف بوجاهة هذه الانجازات إلا أنها لاتعني بالضرورة أن هذه الدول قد اغتنمت فرصها المتاحة على أفضل وجه ممكن .

٣ ـ ارتفاع مستوى المعيشة : ارتفاع انتاج وانتاجية المجتمع
 أم ارتفاع استهلاكه لثروته النفطية ؟

يكن مقارنة المجتمع بالفرد ، فالفرد يمكن أن يرفع من مستوى معيشته برفع مستوى قدرته الشرائية مما يتيح له الحصول على مزيد من

⁽١) دول السوق الصناعية تشمل اسبانيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، نيوزيلاندا ، بلجيكا ، المملكة المتحدة ، النمسا ، هولندا ، اليابان ، فرنسا ، فنلندا ، المانيا الاتحادية ، استراليا ، الداتحارك كندا ، السويد ، النرويج ، الولايات المتحدة ، سويسرا ، ايسلندا ولوكسمبورغ .

تراوح نصيب الفرد من الناتج القومي في دول السوق الصناعية بين ٤٧٨٠ دولارا في اسبانيا و ١٠٥٦ دولارا في البحرين و ١٠٥٦ دولارا في البحرين و ١٠٣٠ دولارا في البحرين و ١٢٣٣ دولارا في السعودية و ١٧٨٠ دولارا في الكويت و ٢٢٦٠ دولار في قطر و ٢٢٨٠ دولارا في المالم دولارافي الامارات العربية المتحدة عام ١٩٨٣ انظر البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، جدول ١ ص ١٧٥ وجدول ص ٣٣٧ .

السلع والخدمات المتاحة .

ويمكن لقدرة الفرد على شراء السلع والخدمات أن ترتفع بزيادة الموارد المالية المتاحة له . ويمكن زيادة الموارد المتاحة له بواحد او اكثر من البدائل التالية :

(١) زيادة دخله من عمله ، (٢) استعمال بعض من اصوله
 السائلة او تحويل بعض من الأصول الثابتة التي قد يملكها إلى نقد
 (٣) مزيج من البديلين ١ و ٢ .

إن زيادة قدرة الفرد الشرائية بالبديل الثاني تتيح له رفع مستوى معيشته ، خلال فترة معينة ، إلا أنها لاتضمن لـه استمرار هـذا المستوى بعد نفاذ الأصول السائلة والثابتة ، لأن قدرته الشرائية تهبط إلى المستوى الذي يتيحه له دخله من عمله .

وكمستوى معيشة الفرد ، يمكن لمستوى معيشة المجتمع ان يرتفع بارتفاع انتاجه وانتاجيته ، كها يمكن ان يرتفع بصفة مؤقتة ، دون ارتفاع حقيقي في الانتاج والانتاجية . إذ يمكن للمجتمع أن يحول بعضاً من أصوله الثابتة إلى أصول سائلة لتمويل استهلاكه .

فهل اعتمد ارتفاع مستوى المعيشة في دول مجلس التعاون على تثمير ايرادات النفط في خلق وتطوير أنشطة اقتصادية خارج قطاع النفط كي يكون لها مصادر دخل بديله اذا مانضب النفط أو انخفض انتاجه وتصديره لأي سبب من الأسباب ، أم على استنزاف الثروة النفطية الوطنية ؟ مامدى قدرة هذه الدول على المحافظة على

مستويات المعيشة التي وصلت إليها ؟

واكب اتجاه ارتفاع انتاج النفط وتصديره وزيادات أسعاره نمومواز في الايرادات العامة ، والانفاق العام ، بشقيه الجاري والرأسمالي في دول مجلس التعاون منذ عام ١٩٧٣ . فقد أدت سهولة نمو الايرادات العامة إلى سهولة نمو الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى الاعانات والتحويلات والدفاع وعلى اقامة البنى الأساسية والمشروعات الانتاجية على السواء .

ولم يقتصر نمو الايرادات النفطية على زيادة انفاق هذه الحكومات وتعزيز قدراتها في الداخل فحسب ، بل ساهم أيضا في تعزيز توجهاتها الخارجية . فعدد منها ، أقام صناديق للتنمية قدمت قروضاً سهلة إلى دول عربية وغير عربية ، بالاضافة إلى الدعم العربي . وقد بلغ مجموع مساعدات التنمية الرسمية التي قدمتها دول منظمة التعاون والتنمية ودول أوبك ١٩٦٠٧١ مليون دولار خلال الفترة ودول اوبك ١٩٦٠٧٪ من هذه المساعدات وبلغ مجموع ما قدمته السعودية والكويت والامارات وقطر ٨, ٢٠٪ من مجموع هذه المساعدات التي قدمتها دول المساعدات التي قدمتها دول

 ⁽١) تشمل مساعدات نبجيريا ، الجزائر ، فنزويلا ، إيران ، العراق ، ليبيا ، السعودية ،
 الكويت ، الأمارات العربية المتحدة وقطر .

⁽٢) انظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم ٣ ص ١٧٦

وفي الأونة الأخيرة ، أدى اتجاه انخفاض انتاج النفط وتصديره وانخفاض سعره إلى اتجاه انخفاض الايرادات العامة . ولم تعد هذه الدول ، كها في الماضي ، تنعم بفوائض متزايده بل تعاني من عجز في ميزانياتها العامة .

ففي الكويت ارتفع العجز في الميزانية العامة من ٢٥٨ مليون دينار إلى ٣٧٩ مليسون دينسار في السنسوات ٢٧٨ مليسون دينسار في السنسوات ١٩٨٣/١٩٨٢ و ١٩٨٤/١٩٨٤ على التوالي . كها أن العجز في الميزانية العامة في السعودية ارتفع من ٣٥ بليون ريال عام ١٩٨٤/١٩٨٣ إلى ٤٥ بليون ريال عام ١٩٨٤/١٩٨٨ . كها أن بقية دول المجلس أيضا عانت من عجز في ميزانياتها العامة خلال الفترة الماضية .

لايمكن لحكومات هذه الدول أن تستمر بالسماح بالعجز في ميزانياتها العامة . فنظراً لضيق القاعدة الاقتصادية خارج قطاع النفط ، فإن العجز في ميزانيات هذه الدول يؤدي إلى عجز في موازين مدفوعاتها ، ولا يمكن لهذه الدول السماح بذلك .

وقد تزامن انخفاض انتاج النفط وتصديره ، وكذلك انخفاض سعره مع عدد من التطورات على الساحة الخليجية بما جعل اثر هذا الانخفاض أكبر بكثير مما يستوجب .

فقد تزامن الكساد العالمي وانخفاض انتاج النفط وتصديره مع الحرب بين العراق وايران منذ أواخر ١٩٨٠ ، وغزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٧ ، مما دفع حكومات هذه الدول لزيادة الاهتمام بقضايا الأمن والمدفاع ، وبالتمالي إلى زيادات في الانفاق العام لم تكن متوقعة . كما أن أزمة سوق المناخ في الكويت والتي انفجرت في أواخر عام ١٩٨٧ هي الأخرى أثرت في مجمل الاوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون .

وأدت هذه الأوضاع المستجدة إلى صحوة الأفراد والحكومات على السواء . وابتدأت الحكومات التفكير بأصوات مرتفعة في كيفية التكيف مع الأوضاع المستجدة . إن البدائل المتاحة لهذه الحكومات هي :

- (١) تخفيض النفقات العامة لتحقيق توازن في الميزانية .
 - (٢) السماح بعجز في الميزانية.
 - (٣) مزيج من البديلين الأول والثاني .

ونظراً لأدوار هذه الحكومات المألوفة ، يصعب تخفيض النفقات العامة . فتحفيض النفقات العامة الجارية ، قد يؤدي إلى تخفيض المحدمات الاجتماعية المألوفة ، كما أن تخفيض النفقات العامة الرأسمالية قد يؤدي إلى وقف بعض المشروعات الإنمائية ، وفي كلتا الحالتين ، فإن التخفيض المطلوب ليس دائها بالمهمة السهلة ، إذ من الممكن أن يكون التخفيض على حساب الثقة ، والتأييد للحكومة ، وقد يكون له محاذير اقتصادية واجتماعية ، وثمن سياسي إن لم تكن السياسات والقرارات التي يتم بموجبها التخفيض واضحة وعسوبة بدقة بالنسبة لأهدافها المنشودة وآثارها غير المحسوبة .

وكها كانت الفترة بين اكتبوبر ١٩٧٣ ومارس ١٩٨٣ ، فرصة وتحدياً في آن واحد ، فقد تكون المرحلة الحالية ، مرحلة التكيف مع الاوضاع المستجدة ، واعادة توجيه وقيادة التنمية في هذه الدول ، ايضا فرصة وتحدياً في آن واحد . فالعبر المستقاة من تجارب وانجازات هذه الدول خلال الفترة الماضية يمكن أن تشكل رصيداً قوياً لانارة الطريق نحو المستقبل .

فالمناخ الذي ساد في الفترة الماضية ، مناخ الرخاء والاسترخاء ، قلل من الاهتمام بتخصيص واستغلال عائدات النفط بشكل يتيح أفضل عائد ممكن منها ، وشجع على الاسراف . فإذا ماأرادت هذه الحكومات أن ترفع من كفاءتها في التكيف مع الأوضاع المستجدة ، وقيادة وتوجيه التنمية نحو أهدافها ، ينبغي أن تعي نقاط الضعف والقوة في مسيراتها خلال الفترة الماضية ، وتثمير هذا الوعي في التكيف مع الاوضاع المستجدة والتطلع إلى المستقبل . فإذا ما تمكنت من ذلك ، تكون بذلك قد حولت ما يمكن أن يبدو لنا الآن « نقمة » ، انخفاض انتاج النفط وتصديره ، إلى « نعمة » . وفيها بعد قد يقال المست الحض الحصل ما حصل .

لذا نحاول في هذه الدراسة أن نستخلص بعض العبر والدروس من تجارب وانجازات هـذه الدول خـلال الفترة المـاضية ، وبيــان ماينبغي عمله لتثمير هذه العبر في انارة الطريق إلى مستقبل أفضل .

ففي الفصل الأول ، مدخل إلى مفهوم التنمية ، نقدم محاولة لتوضيح التنمية كمفهوم والتنمية كعملية . وفي الفصل الثاني ، نمومظاهر التنمية ، نستعرض ونحلل انجازات هذه الدول في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي الفصل الثالث ، غو بدون تنمية ، نستعرض ونحلل مصادر توليد الدخل لمعرفة ما إذا كانت أسباب غوه ، وبالتالي أسباب ارتفاع مستوى المعيشة ، نابعة من تغييرات ذات شأن ، وتنم عن غو ذاتي وحقيقي في قدرة هذه المجتمعات على الانتاج والانتاجية أم انها نابعة من استنزاف الثروة النفطية الوطنية .

وفي الفصل الرابع ، غو أدوار الدولة وتنمية الاعتماد على الحكومات ، نين أسباب ونتائج تعاظم أدوار هذه الحكومات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كها نبين أن كفاءة تثمير العوائد النفطية اعتمدت في المقام الأول على كفاءة أدوار هذه الحكومات ، وأن هذه الكفاءة توقفت في المقام الأول ، على كفاءة سياسات التنمية وادارتها .

وفي الفصل الخامس ، كفاءة أدوار الدولة : السياسات ، نعرض ونحلل السياسات التي سادت في هذه الدول وأثرها على كفاءة تخصيص واستعمال مواردها المتاحة .

وفي الفصل السادس ، كفاءة أدوار الدولة بين القدرة الإدارية المطلوبة ، والمتاحة ، تعرض وتحلل أسباب ضعف مواكبة القدرة الإدارية لمتطلبات تعاظم دور الدولة ، وأثر ذلك في خفض كفاءة تخصيص واستعمال الموارد المتاحة .

والفصل السابع ، نحو رفع كفاءة سياسات وادارة التنمية ، عرض ومناقشة ماينبغي عمله لرفع كفاءة سياسات وادارة التنمية لتمكين هذه الدول من التكيف مع الأوضاع المستجدة ، وقيادة التنمية نحو المستقبل المنشود بأعلى درجة محكنة من الكفاءة .

وفي الفصل الأخير ، التعاون الإقليمي وآفاق التنمية في دول مجلس التعاون ، عرض ومناقشة امكانات التعاون بين دول المجلس ووسائل وسبل تعزيز فرص نجاح التعاون في تحقيقه أهدافه .



الفصه لاالاول مَلخل الى مفهرُوم النّمية كعلية مجتمعية

من المتعارف عليه اعتبار بعض بلدان العالم ناميا والبعض الآخر متقدما . وفي تقريره عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، قسم البنك الدولي ١٢٦ بلدا ، من بلدان العالم التي يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة ، حسب مؤشرات التنمية العالمية لعام ١٩٨٣ ، إلى مجموعات رئيسة ، كما في الجدول ١ ـ ١ .

ويتضح من هذا الجدول أن مجموع عدد البلدان النامية (بما في ذلك البلدان ذوات الدخل المرتفع المصدرة للبترول)(١) يفوق كثيرا مجموع عدد البلدان المتقدمة ، ٢٨٨٧ ٪ مقابل ٢١٦٤ ٪ ، كما أن مجموع عدد سكان البلدان المتقدمة يساوي ٣١٨٧ ٪ من مجموع عدد سكان البلدان النامية ، ٢٤٦١ ٪ من اجمالي سكان البلدان النامية والمتقدمة فقط .

ولا يقتصر التباين بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة على عدد بلدان ومجموع عدد سكان كل منها ، بل يتعداه إلى فروقات بينها في

⁽١) نشمل هذه المجموعة عمان ، ليبيا ، السعودية ، الكويت ، والامارات العربية المتحدة . وتعتبر بلدان هذه المجموعة من البلدان النامية بالرغم من ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الناتج المنابع القومي الإجمالي فيها ، بصورة مطلقة او قياسا على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في اقتصاديات السوق الصناعية واقتصاديات أوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق على السواء .

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مستوى معيشة الانسان .

إذ يتطلع سكان البلدان النامية الى التنمية ، ويحدوهم الأمل في أن تتيح لهم فرصا لتحسين مستويات معيشتهم ، بأسرع ما يمكن . فالتنمية كانت ولا زالت التحدي الكبير الذي يواجه هذه البلدان ، ولن تكون مواجهة هذا التحدي بالمهمه اليسيرة .

وبالرغم من ازدياد المهتمين بقضايا ومشاكل التنمية ، أفرادا ومؤسسات في الدول النامية والمتقدمة على السواء ، إلا أن قليلا من الوضوح يلف ما تعنيه أو ما ينبغي أن تعنيه التنمية . (٢)

⁽٢) للوقوف على ابرز التطورات التي شهدتها مفاهيم التنمية منذ ظهورها انظر:

Diana Conyers and Peter Hills , An Introduction to Development Planning In The Third World (New York : John Wiley & Sons , 1984) , Chapter 2, Concepts of Development, pp. 21-37.

جدول رقم ۱ - ۱ مجموعات بلدان العالم حسب مؤشرات التنمية في العالم 19۸۳*

وعة	سكان المجم	المجموعة	بلدان	المجمــوعة
كنسبة مئوية من اجمالي عدد السكان	مليون نسمة	كنسبة مئوية من اجمالي عدد البلدان	العدد	
0,00 3,00 1,007 7,31 1,00 3,0 7,00 7,00	70007 10018 11007 110016 10010 10010 10010 10010 10010	V E J T Y J A Y A J E J A J A J A J A J A J A J A J A J	9 £ 70 09 09 77 77 77 77 77 77 77 77 77 77 77 77 77	البلدان النامية أ دات الدخل المنخفض ب دات الدخل المتوسط ا متوسط منخفض
1	٥ر٢٣٣ع	1	177	المجمسوع

 لا تشمل هذه المجموعات البلدان التي يقل عدد السكان فيها عن مليون نسمة (كان عددها ٣٥ بلدا ومجموع عدد سكانها ١٣٦٨ مليون نسمة عام ١٩٨٣) ، لمعرقة هذه البلدان انظر البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، الجدول ص ٣٣٢.

** تشمل : عمان ، ليبيا ، السعودية ، الكويت والامارات العربية المتحلة .

المصدر : تم اعداد الجدول على اساس بيانات البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 19۸0 ، جدول 1 ص 17/2 _ 170 . إن توضيح ما تعنيه ، أو ما ينبغي أن تعنيه التنمية يمس حاضر ومستقبل حياة البشر في جميع أنحاء العالم . فأي عمل تسبقه فكرة ، وكلما وضحت الفكرة كلما سهل العمل . لذا فإن تعزيز الإدراك بما تعنيه أو بما ينبغي أن تعنيه التنمية ، وتوسيع الإتفاق على ذلك بين المهتمين بقضاياها ومشاكلها ، أفرادا ومؤسسات ، يسهل تحديد أهدافها ووسائل وسبل السعي إلى تحقيق هذه الأهداف في ضوء الخيارات المتاحة . فهل يمكن الغوص في أعماق مفهوم التنمية الاكتشاف بعض مكنوناتها دون أن نضل الطريق ؟

١ مقارنة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة
 لعل معرفة بعض السمات الأساسية للبلدان النامية والمتقدمة
 يعيننا في استشراف معالم الطريق الى مفهوم التنمية

أ. السمات الاقتصادية : ١. مستوى دخل الفرد :

يبين الجدول ١ ـ ٢ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في مجموعات البلدان النامية والبلدان المتقدمة في عمامي ١٩٦٠ و٢٩٨١ .

يتضح لنا من هذا الجدول أن مستوى دخل الفرد في البلدان النامية كان منخفضا جدا قياسا على ما كان عليه في بلدان السوق الصناعية ، أو بلدان اوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق في عامي ١٩٦٠ و٢٩ على السواء . وبما أن قدرة الفرد على الحصول على بعض من السلع والخدمات المتاحة تعتمد على مستوى دخله ، فالخيارات المتاحة للفرد في البلدان المتقدمة أفضل منها في البلدان النامية

الجدول ۱ ـ ۲ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (دولار امريكي)

1947	1970	
		١. البلدان النامية
٧٨٠	187	أ. ذات الدخل المنخفض
107.	APF	ب ـ ذات الدخل المتوسط
٨٤٠	٤٣٠	١ . المنخفض
154.	1.79	٢. المرتفع
11.4.	0819	٢. بلدان السوق الصناعية
*2721	T+TA	٣. بلدان اوروبا الشرقية التي
		لاتأخذ بنظام السوق

* عام ۱۹۸۰ •

الهصدر : نصيب الفرد في الدول النامية ودول السوق الصناعية عام ١٩٨٢ من البنك الدولي . تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول رقم ١ ص ٢١٨ . ٢١٩.

أما نصيب الفرد في هذه الدول لعام ١٩٦٠ فتم احتسابه من قبل الباحث على أساس نصيب الفرد فيها عام ١٩٨٧ ومعدل نموه السنوي ، بالأسعار الثابتة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٦ (معدل نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي في هذه الدول من نفس مصدر نصيب الفرد لعام ١٩٨٧)

نصيب الغرد في بلدان أوروبا الشرقية ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا لعام 1940 من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 1947 ، جدول رقم (1) ص 110 ، وتم احتساب نصيب الفرد فيها لعام 1970 من قبل الباحث على أساس معدل نم نصيب الفرد بالأسعار الثابتة بين 1970 و 1940 . (معدل نمو نصيب الفرد من نفس مصدر نصيب الفرد لعام 1940 .

وكما يتضح لنا من الجدول ١ ـ ٣ فقد ازدادت فجوة مستوى الدخل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة بين ١٩٦٠ و١٩٨٧ . فقد انخفض مستوى دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض بالنسبة لمستوى دخل الفرد في بلدان السوق الصناعية من ٧٧٧ ٪ و٨٧٧ ٪ على التوالي ، عام ١٩٦٠ إلى ٥٧٥ ٪ و٢٧٧ ٪ ، على التوالي ، عام ١٩٨٧ ، كما انخفض مستوى دخل الفرد في نفس المجموعة بالنسبة لمستوى دخل الفرد في نفس المجموعة بالنسبق من ٧٧٧ ٪ ، و٣٠٥ ٪ على التوالي ، عام ١٩٦٠ الى ٨ر٦ ٪ من ٧٧٧ ٪ ، على التوالي ، عام ١٩٦٠ الى ٨ر٦ ٪

الجدول رقم ١ ـ ٣ تطور فجوة الدخل بين البلدان المتقدمة

لدخل						
نع	المتوسط المرتة	غض	المتوسط المنخ		المنخفض	البيان /
I -	كنسبة مثوية		كنسبة مثوية		كنسبة مثوية	1 /
^ق	تصيب الفرد	فِ	تصيب الفرد	٥	تصيب الفرد	/
دول اوروبا	دول السوق	دول اورويا	دول السوق	دول اوروبا	دول السوق	/
الشرقية التي	الصناعية	الشرقية التي	الصناعية	الشرقية التي	الصناعية	/
لا تأخذ		لا تأخذ		لاتاخذ		السنة /
بنظام السوق		بنظام السوق		بنظام السوق		/
ەر•ە	14,1	۲۰٫٦	۸ر۷	-	۷٫۷	147.
۷ر۳ه	ەر۲۲	۱ ر۱۸	۲ر۷	۸ر۲	٥ر٧	74.27

المصدر: تم حساب هذه النسب على أساس بيانات الجدول رقم ٢ - ٢

أما مستوى دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع فقد تحسن قليلا بالنسبة لمستوى دخل الفرد في بلدان السوق الصناعية ، وبلدان أوروبا الشرقية ، التي لا تأخذ بنظام السوق ، حيث ارتفع من ١٩٦١ ٪ و٥٠٥٪ ، على التوالي ، عام ١٩٦٠ إلى ٥٠٠٪ ٪ و٧ر٥٥ .

ولم تتسع فجوة الدخل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فحسب ، بل أيضا اتسعت بين مجموعات البلدان النامية نفسها خلال نفس الفترة . فكما يتضح لنا من الجدول ١ ـ ، فقد هبط مستوى دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المتخفض بالنسبة لمستوى دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض والمتوسط المرتفع من ٨ر٣٤٪ و٢ر٤١٪ ، على التوالي ، عام ١٩٦٠ .

الجدول رقم ١ _ ٤ فجوة الدخل بين مجموعات البلدان النامية

نصيب الفرد من الناتج القومي الأجمالي في الدول النامية ذات الدخل المنخفض كنسبة مثوية من نصيب الفرد في						
الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع	الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض	البيان				
۲ر۱۶	۸ر۲۶	197.				
11)1	۳۲٫۳۳	1441				

المصدر: تم حساب هذه النسب على اساس بيانات الجدول رقم ١-٢

إن اتساع فجوة مستوى دخل الفرد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من جهة ، وبين البلدان النامية نفسها من جهة اخرى ، مؤشر على عدم احراز تقدم نحو قضية مركزية من قضايا التنمية وهي تحسين توزيع ثمار التنمية لا بين البلدان فحسب بل وبين الافراد والفئات والجهات داخل البلد الواحد .

٢. هيكلا العمالة والناتج المحلى الاجمالي :

إن الفجوة الحائلة بين مستوى دخل الفرد في البلدان النامية والبلدان المتقدمة من جهة ، وبين البلدان النامية نفسها من جهة أخرى ، لا تعكس ، بالضرورة ، فروقات بينها في الموارد الطبيعية ، بل تعكس ، في المقام الأول ، فروقات بينها في مستوى كفاءة حشد وتشمير مواردها المتاحة على أفضل وجه ممكن . فاذا أمعنا النظر في الجدول ١ ـ ٥ يتبين لنا أن تخصيص الموارد المتاحة بين مختلف القطاعات الاقتصادية في البلدان المتقدمة يتبح عائدا أفضل عما يتبحه تخصيصها في البلدان النامية .

إن الهوة الواسعة بين نسبة العمالة في الزراعة ، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي ، من جهة ، ويين نسب العمالة في بقية القطاعات ، ومساهماتها في الناتج المحلي من جهة اخرى ، مؤشر على خلل هيكلي سببه التباين في الانتاجية القطاعية النسبية .

فكما يتضح من الجدول ١ - ٦ بينها تدهور معامل تباين الانتاجية القطاعية النسبية في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض (ارتفع من ٧١ ٪ إلى ٨٩ ٪) ، وتحسن قليلا في الدول النامية ذات الدخل

المتوسط (انخفض من ۹۸ ٪ إلى ۹۶ ٪) ، فقد شهد تحسنا بارزا في دول السوق الصناعية (انخفض من ۷۷ ٪ الى ۲۲ ٪) ودول أوروبا الشرقية (انخفض من ۸۵ ٪ الى ۶۱ ٪) بين ۱۹۸۰ و۱۹۸۰ .

إن ارتفاع معامل تباين الانتاجية القطاعية النسبية مؤشر على زيادة الخلل بين هيكلي العمالة والناتج المحلي القطاعي . وبالتالي مؤشر على زياد ضعف كفاءة تخصيص واستعمال الموارد المتاحة بينها انخفاض هذا المعامل دليل على تحسين التوازن بين هيكلي العمالة والناتيج المحلي . وبالتالي مؤشر على تحسين كفاءة تخصيص واستعمال الموارد .

من المعروف ، وكها يؤكد ذلك الجدول ١ - ٦ ، أن انتاجية قطاع الزراعة أقل من انتاجية بقية القطاعات في البلدان النامية والبلدان المقدمة على السواء . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع الانتاجية الاجمالية في البلدان المتقدمة من جهة ، وارتفاع الانتاجية النسبية للزراعة فيها من جهة أخرى ، تصبح الانتاجية المنخفضة للزراعة ، سواء بصفة مطلقة أو قياسا على بقية القطاعات ، قضية ذات مدلولات عميقة فيها له علاقة بامكانات رفع الانتاجية الاجمالية ، وبالتالي تحسين مستوى دخل الفرد في البلدان النامية .

فكها يتضح من معامل الارتباط بين العمالة في الزراعة ومستوى دخل الفرد ، فإن نسبة العمالة في الزراعة تفسر ، إلى حد كبير ، التباين في مستوى دخل الفرد بين البلدان النامية والمتقدمة من جهة ، وبين البلدان النامية نفسها ، من جهة اخرى .

جدول رقم ١ ـ ٥ هيكلا العمالة والناتج المحلي (نسب مئوية)

	، الصناعي	الدوا			لنامية	الدول		مجموع الدول
ينظام	الشرقية لاتأخذ	لسوق	دول ا	لدخل مط	ذات اا	لدخل مض		
1	السو ۱۹۹۰	19.4+	197+	19.4+	147+	19.4	197-	الهيكل
								هبكل العمالة
17	٤١	1	١٨	٤٤	71	٧١	vv	الزراعة
٤٥	۳۱	۳۸	۳۸	77	10	10	1.	الصناعة
79	YA	٥٦	٤٤	78	48	10	١٤	الخدمات
								هيكل الناتج المحلي
10	71	٤	٦	10	3.4	77	٥٠	الزراعة
٦٣	7.5	۳۷	٤٠	٤٠	٣٠	40	14	الصناعة
**	۱۷	٥٩	οź	٤٥	٤٦	49	44	الخدمات

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ جدول٢ص ١٤٤ ـ ١١٥ ، وجدول ١٩ ص ١٤٦ ـ ١٤٧

جدول رقم ۱ - ۲

الانتاجية القطاعية النسبية

الدول الصناعية			الدول النامية				عموعة اللول	
قَية	دول أر الشر		دو ا السو		ذات ال المتو	_	ذات ال المنخ	الانتاجية القطاعية
144.	197.	194.	197.	194+	147+	144.	147.	النسية
١,٠٧	۲,۰۵	۱٫۵۰	٣,٠٠	۲,9۳	۲,٥٤	1,97	1,05	الزراعة
۱۷۱,	٠,٥٠	1,00	۰,۹٥	۰,٥٥	٠, ٥٠	٠,٤٣	۶, ٥٦	الصناعة
	1,07	۰,۹٥	۰٫۸۱	۰,٧٦	۰,٥٢	٠,٥٢	٠, ٤٤	الخدمات
1,94	1,50	1,17	1,09	1,81	1,19	٠,٩٧	٠,٨٥	المتوسط
٥٤	۰,۷۹	٠,٣٠	۱.۲۳	۱,۳۲	1,140	٠٢٨,	,٦٠	معامل الانحراف المعياري
7.27	%0A	7.47	7,99	7.9 8	7.4.	7,49	7,71	معامل التباين

العمالة في القطاع كنسبة متوية من اجمالي العمالة الطناحية القطاعية : المساهمة القطاع في اجمالي الناتج المحلي

معامل التباين : المتوسط الحسابي × ١٠٠٠

المصدر : تم اعداد الجدول على أساس بيانات الجدول رقم ١ ـ ٥

معامل الارتباط بين نسبة العمالة في الزراعة ومستوى دخل الفرد في مجموعات بلدان العالم

معامل الارتباط						
19.4+	197.	مجموعات البلدان				
1 -	· 1-	البلدان النامية				
٠,٨٩٠_	٠,٩٦٣_	بلدان العالم				

المصدر: تم احتساب معامل الارتباط على أساس نسبة العمالة في الزراعة من الجدول ١ ـ ٥ ومستوى الدخل من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 19٨٢ ، جدول ١ ص ١١٠ ـ ١١١ .

٣ ـ الصادرات والواردات

إن ضعف انتاجية الزراعة بصفة مطلقة ، أو بالنسبة لانتاجية لبقية القطاعات في البلدان النامية ، وتدنيها بالنسبة لما هي عليه في البلدان المتقدمة ، يعود لأسباب متداخلة تتعلق بمدى الاهتمام بالزراعة والمزارعين ووسائل وأساليب الزراعة وسياساتها . كما أن ضعف انتاجية الزراعة من جهة وضعف قاعدة الصناعة التحويلية من جهة أحرى ، ينعكس على موقف التجارة الخارجية في البلدان النامية .

فكما يتضح من الجدول ١ ـ ٧ ، فبينها تشكل السلع الأولية أكبر نسبة من صادرات البلدان النامية ، تشكل المعدات والألات والسلع المصنعة أكبر نسبة من صادرات بلدان السوق الصناعية . وإن كانت نسبة السلع الأولية من صادرات البلدان النامية قد انخفضت ، وبدرجات متفاوتة ، بين ١٩٦٠ و١٩٨١ إلا أنها لازالت تشكل أكبر نسبة من صادراتها .

الجدول ۱ ـ ۷ هيكل الصادرات

ن والسلع الأولية	نسبة الوقود والمعاد	
لصادرات .	الأخرى من ا	
14.81	197.	
		١ ـ البلدان النامية
٥٠	V9	أ_ذات الدخل المنخفض
٥٧	A9.	ب ـ ذات الدخل المتوسط
AY	97	١ ــ المتوسط المنخفض
٤٧	3A*	٢ ــ المتوسط المرتفع
		۲ _ البلدان المتقدمة
**	4.8	أ ـ بلدان السوق الصناعية
		ب ـ بلدان أوروبا الشرقية التي لا
• •	٥١	تأخذ بنظام السوق

. . بيانات غير متوفرة

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ جدول ١٠ ص ٣٣٦

. YTV_

وكها يتضح من الجدول ١ ـ ٨ ، بينها بلغت قيمة صادرات البلدان النامية ٣٧٢١٧٧ مليون دولار كانت قيمة وارداتها ٤٣٦٤١٤ مليون دولار عام ١٩٨٣ ، وهذا يعني أن قيمة صادراتها غطت ٣ ، ٥٥٪ من قيمة وارداتها . ومن جهة أخرى ، فإن قيمة صادرات وواردات البلدان النامية بلغت ٥ ، ٢٠٪ و٣ ، ٣٣٪ على التوالي ، من قيمة محموع صادرات وواردات العالم ، بينها كان عدد سكانها ٣ ، ٥٠٪ من سكان العالم عام ١٩٨٧ .

إن الهوة الواسعة بين نسب صادرات وواردات البلدان النامية من مجموع صادرات وواردات العالم ، ونسبة عدد سكانها من مجموع سكان العالم مؤشر على ضعف قواعد النشاط الاقتصادي ، وبالتالي قلة وضيق نطاق فرص العمل المجزي فيها .

جدول رقم ۱ ـ ۸ الصادرات والواردات والسكان ۱۹۸۲

	الم	بادرات	الوارداه	ت	الــک	نان
	مليون	Z	مليون	7.	مليون	7.
	دولار		دولار		دولار	
١ ـ الدول النامية	***				TEYE,A	Ve, T
٢ ـ دول السوق الصناعية ٣ ـ دول أوروبا الشرقية	11EAA+A	,.			VYY,4	10,9
ذات النظم الاقتصادية المركزية	12.404	A,A	105	۸,۰۰	TAT, T	A,£
٤ - المتول المصدرة للتفط					17,+	٠,٤
ذات اللخل المرتفع	1177774	٧,٤	77711	٤,١	17,	
	1412144	1	3 · FOVA!	3	£01A	1

المجموع : قد يزيد عن ١٠٠ بسبب التقريب .

المصدر: البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ جدول ٩ ص ٢٣٤ _ ٣٣٠

ب ـ السمات الاجتماعية

يبين الجدول ١ ـ ٩ بعض المؤشرات الاجتماعية في مجموعات الدول النامية والدول المتقدمة . وكما في السمات الاقتصادية فإن مستويات هذه المؤشرات الاجتماعية في الدول النامية أقل منها في الدول المتقدمة . ـ

١ - عدد السكان لكل طبيب ، معدل وفيات الرضع ، معدل وفيات الأطفال والعمر المرتقب عند الولادة .

خلافا لبقية المؤشرات الاجتماعية في الجدول ١ _ ٩ والتي تعتبر مؤشرات مخرجات ، فإن عدد السكان لكل طبيب مؤشر مدخلات ، ويدل على مدى توفر بعض جوانب الرعاية الصحية الأولية ، والتي تؤثر ، بالتفاعل مع عوامل أخرى على معدلات وفيات الرضع ، والأطفال وبالتالي على مستوى العمر المتوقع عند الولادة .

يستدل من هذا الجدول أنه بالرغم من التحسن الملموس الذي طرأ على هذا المؤشر في جميع مجموعات البلدان النامية إلا أنه مازال في أي منها منخفضا جدا بالنسبة لمستواه في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية على السواء .

فقد تراوح عدد السكان لكل طبيب واحد بين ٣٧٠٩٢ نسمة و٣٥٣٢ نسمة و٢٥٣٧ نسمة و٢٥٣٠ نسمة ويلدان السوق الصناعية ، وبلدان أوروبا الشرقية على التوالي ، عام ١٩٦٠ ، بينها تراوح بين ١٩٩٦١ نسمة وي

البلدان النامية وبين ٥٥٤ نسمة و٣٤٩ نسمة في بلدان السوق الصناعية وبلدان أوروبا الشرقية ، على التوالي ، عام ١٩٨٠ .

وقد انعكس التباين في مستوى هذا المؤشر على معدلات وفيات الرضع والأطفال والعمر المرتقب عند الولادة . فبالرغم من التقدم الملموس الذي طرأ على مستويات هذه المؤشرات الثلاثة في جميعات الدول النامية إلا أنه مازال أمامها شوط طويل لتقترب من مستويات هذه المؤشرات في الدول المتقدمة .

فمعدلات وفيات الرضع والأطفال في أي من مجموعات الدول النامية عام ١٩٨٢ كانت أكبر بكثير منها في أي من مجموعات الدول المتقدمة عام ١٩٦٠ . كها أن العمر المرتقب عند الولادة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع حيث وصل إلى أعلى مستوى (٦٥ سنة) بين مجموعات الدول النامية عام ١٩٨٢ ، يقل ثلاث سنوات على أقل مستوى له بين مجموعات الدول المتقدمة عام ١٩٦٠ .

مؤشرات تنمية مختارة في مجموعات دول العالم A-1-1-P

	\	\	\	langer		الدول النامية	دات الدعل التحمص		ذات الدخل شرمط	sto that hasan	ذات المحل الرنفع	اقدول التقدمة	التصاديات السوق	4	المصاديات أور و يا الشرقية	التي لاتأخد بطام السوق
		H. L	1	/	143.		111.44	16.44	Verv	FALVA	4077			A14	***	דאר
		مددالسكاد لكل	طي واحد		19.4		PANE	11017	1170	# LAA	1.6 - 4			100		114
			_	Ē,	12		AV 17.6		183	111	1.1			4		<u><</u>
		4	٤	1	3		ΑV		5	٧	۷			-		ī
		معدل وقبات	-	ę	=		4		di di	94	5			Ŀ.		\$-
1			الإطعال	راقل مر سنة) (١٠٠١-موات) (عده السوات)	16A1 18AF 181- 18AF 181- 18AF 181-		=			ļ.	-			ε		-
		3	3	- F	41.	_	5		÷	-	٨			÷		ž
ĺ		1	att flegfed Har long (Dales)	اِ آ	AAY 1		T		è	6	9.			>		*
		4	ą		iv.		## 5-		≤.	4	=			5		}
٠		المرقا	متوالكتانا	هناد الكبار			0		2	5	5			5		=
İ		العمر المرتقب معدل معرقة المدارس الابتدائية المدارس الثانوية التمايم الماق			-11		ż		*	ş	٧٧			1110		10 01.0 01.1
		Kirch			1441		7		11 6) 1	1:01:1	4.01.6			11 01-1 011		:
	1	The same			.43		3		7	-	÷		_	7		- 1
	نسد الجدي	1110			1441		Į.		=	1	5			÷		*
1		1	ĵ,		: 1		> -		b-	5-				-		=
		بالم	(), (· · · · · · · · · · · · · · · · · ·		1441		-		=		=			ž		Ė
	Ĵ			5	.41		>	T	- 1	ž.	2			¥		<u> </u>
	سكان اخطر	كنسبة متوية	3	ياكار	1947 1991 1941 1971 1941 1951 1941 1911		î.		- 1	Ē	-			ş.		-
		anti	3		V-151-		<u> </u>		1.1	3	1.			-		
		معتل النعو	الساوي		15.47.19.		3		1.7	1.1	4.4			L',		4.4

أ - جيع يلدان المجموعة

 السية تريد عن ١٠٠ لانه يالرخم من أن سن المراسة في الرحلة الإيتدائية يين ١٠ ـ ١١ سنة إلا أن التباين بين البلدان التامية بالنسبة .
 لمن العراسة الإيتدائية مراسل المراسة ، يؤثر عل هذه النسبة .
 (٠) أقل من نصف الوسعة المستحقة . ب - جميع بلدان المجموعة باستثناه الصين والهند

الصدر : البنك المدوني ، تقرير عن التنسية ، في العالم ١٩٨٣ و١٩٨٤ .

٢ ـ معرفة القراءة والكتابة عند الكبار

بينها تمكنت الدول المتقدمة من الوقوف على أبواب محو الأمية منذ عام ١٩٦٠ فها زالت الدول النامية بعيدة عن هذه الغاية . ففي عام ١٩٦١ وصل معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ٢٧٪ في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع ، وهو أعلى مستوى بين مجموعات الدول النامية ، بينها كان أقل مستوى له بين مستويات مجموعات الدول المتقدمة ٣٦٪ عام ١٩٦٠ .

٣ ـ التعليم

تمكنت البلدان المتقدمة من تعميم التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٦٠ . بينها لم تتمكن الدول النامية ذات الدخل المنخفض من تحقيق ذلك حتى عام ١٩٨١ ، حيث كانت نسبة القيد فيها ٩٤٪ .

وفي مجال التعليم الثانوي ارتفعت نسبة القيد في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض ، وذات الدخل المتوسط المرتفع من ١٩٦٠ إلى ٣٤٪ ومن ٢٠٪ إلى ٥٠٪ ، على التوالي بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨١ . ولكن بالرغم من التحسن الملموس الذي طرأ على هذه النسبة إلا أنها مازالت أقل بكثير مما هي عليه في بلدان السوق الصناعية وبلدان أوروبا الشرقية ، حيث كانت ٩٠٪ و٨٨٠٪ ، على التوالي ، عام ١٩٨١ .

كها أحرزت البلدان النامية تقدماً ملموساً في زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي . إذ ارتفعت من ٢٪ و ٤٪ إلى ٤٪ و ١٤٪ في الدول النامية ذات الدخل المنخفض ، وذات الدخل المتوسط المرتفع ، على التوالي ، بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨١ . ولكن بـالرغم من هـذا التقدم ، إلا أن أعلى نسبة قيد وصلت إليها عام ١٩٨١ تقل كثيراً عن نسبة القيد في بلدان السوق الصناعية وبلدان أوروبا الشرقية عـلى السواء عام ١٩٨١ .

٤ _ سكان الحضر

تراوحت نسبة سكان الحضر بين ١٧٪ و ٥٥٪ في مجموعات البلدان المنامية ، وبين ٤٨٪ و ٦٨٪ في مجموعات البلدان المتقدمة عام ١٩٦٠ ، وبين ٢١٪ و ٣٣٪ في مجموعات البلدان النامية ، وبين ٢٢٪ و٧٨٪ في مجموعات البلدان المتقدمة ١٩٨٧ .

وكيا يتضح من الجدول ١ ـ ٩ فقد كانت معدلات النمو السنوية لسكان الحضر في مجموعات الدول النامية أعلى منها في مجموعات الدول ا المتقدمة في الستينات والسبعينات على السواء .

إن سرعة نمو سكان الحضر في الدول النامية أدى إلى زيادة الضغط لتوسيع الخدمات في المدن مما أدى إلى تخصيص مبالغ متزايدة كان من الممكن أن تكون ذات عائد أفضل لو تم تخصيصها للنهوض بالريف ، وتحسين الانتاجية الزراعية ، والمزارعين مما يتيح مزيداً من الموارد لتحسين أحوال الريف والمدن على السواء .

٥ _ نسبة السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة)

تقع النسبة الكبرى من السكان في سن خارج العمل في الدول

النامية بينها تقع النسبة الكبرى من السكان في الدول المتقدمة في سن العمل . فكما يتضح من الجدول ١ ـ ١٠ فإن نسبة السكان في سن العمل (١٥ ـ ٦٤) في أي من مجموعات الدول النامية أقل منها في اي من مجموعات الدول النامية الله للتقدمة في عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٧ على السواء .

إن التباين في نسبة السكان في سن العمل يعني أن نسبة الإعالة في الدول النامية أعلى منها في الدول المتقدمة .

٦ - القيم الاجتماعية

ولايقتصر التباين في السمات الاجتماعية بين الدول النامية والدول المتقدمة على المؤشرات الاجتماعية التي يمكن قياسها ، والتي أجرينا عليها الكشف بل وبتعداها إلى بعض السمات التي تتعلق بالقيم والمؤسسات والاتجاهات .

ففي الدول المتقدمة تسود قيم المؤسسات والأداء ، بينها تكون الشرفية ، للأشخاص في الدول النامية ، كها تتباين قيم العائلة ودوافع وحوافز العمل ، والحراك الاجتماعي ، والدين وقوة الصفوة التقليدية ، وكذلك قوة وحجم الطبقى الوسطى .

الجدول ١ ـ ١٠ نسبة السكان في سن العمل

(سنة	٦٤	-	10)

1444	147+	١ . الدول النامية
09	00	أ ـ ذات الدخل المنخفض
٥٦	00	ب ـ ذات الدخل المتوسط
00	٥٤	١ ـ ذات الدخل المنخفض
٥٧	٥٥	٢_ ذات الدخل المرتفع
٦٦	74	٢_ دول السوق الصناعية
77	75	٣ دول اللاسوق الصناعية(١)

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العـالم ١٩٨٤ . جدول ٢١ ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩

ج ـ السمات السياسية والإدارية

لاتقتصر الفروقات بين المدول النامية والدول المتقدمة على السمات الاقتصادية والاجتماعية بل تتعداها إلى بعض السمات السياسية والإدارية ، والتي كها سيتبين لنا فيها بعد تؤثر في امكانات قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١) دول أوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق الأوروبية المُشتركة .

فالدول النامية ، بصفة عامة ، تعاني من تراث الاستعمار وحداثة العهد بالاستقبلال السياسي ، ومن ضعف الاستقبرار السياسي ، وضعف المشاركة والفجوة بين الصفوة الحاكمة والشعب . ونظرا لقصر الأفق الزمني لاستقبلالها السياسي من جهة ، وجهودها في ارساء قواعد الاستقلال السياسي ، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد ، من جهة أخرى ، تعاني المؤسسات السياسية والادارية في الدول النامية من فجوة بين محتوياتها وهياكلها ، عا جعل مستوى كفاءتها فحيفا وأقل من المطلوب بكثير .

٢ ـ الترابط بين مستويات مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية الاجتماعية

يذكر أن العلاقة بين مستوى دخل الفرد ، وبعض المؤشرات الاقتصادية كانت قوية ومهمة بين مجموعات الدول النامية من جهة وبين مجموعات الدول المتقدمة من جهة أخرى ، وقد اتضح لنا ، من الجدول ١ ـ ٩ أن مستويات المؤشرات الاجتماعية تباينت بين مجموعات الدول النامية من جهة ، وبين مجموعات الدول النامية من جهة ، وبين

فهل توجد علاقة بين مستويات المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وماهي درجة أهمية هذه العلاقة إن وجدت ؟ يبين الجدول ١ - ١١ مصفوفة معاملات الارتباط بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي وعدد من المؤشرات .

•
-
_
-
Signal.
-
_
_
-
- 4
-4
•
:3
-
٦
メ
- a
٠,
لات الارتباط
4
19.
٠.
-4
3
- 5
-97
مؤشرات
- 5
٠,
- €.
44
48
- 3
~
140
4
్రా
- 1
-4
- 2
3
48-
- 7
ే
و
- ā
3
2
-5
-
3
_3

			Annual Haye of	3 3	المسر المرفقب	(41, 1)	will and it	3	1. Illus 6.	الاعتداقية	1 1111		at Hitterior		يد ايکان لکل	1	کان اسنر		العلامة مهمة اجمعافها على درجه فنة 13/ 111 كان حماحل الأرساط لأنمل عن الار-
]			÷	14,1	Ė	HAF	1111	14.	Ė	3	÷.	3	Ė	1445	÷	14.	Ė	IME	13
1 1	,	·igi	_	W11.	1 1Y'	196	1140.	NIA _L .	AVV.	3376.	2,744	NAC.	*	AVIC.	27.72	- 11Ar.	1776.	46 46.	1 2 2 2
المرد ما ي		144	M10.	-	3140.	1445	٠١٧٠٠	vyv.	1.75	JAJE.	JAVC.	۲۸۸۰۰	JW.	Mr.	- 4Mc	- 1840	TIVE.	٠ ١٨١٢	/ 161 730
To the same	(ale)	111	· JAFa	۲۷۸۰۰	-	1116.	YAY".	AVV.	114c.	Jafe.	IW.	3,	Mr.	W.	-114".	- 121.5	-910.	Mr.	14 K
	j	147	130	UNC.	5340.	-	W.	NA.	4414.	107	1,044	100	W.	1415.	- M.	- A11.	UNF.	9440	W & b.W.
-,-	_	·W	1640.	-146.	VAN".	my.	-	W.	24.	VI o.c.	111/6-	AYA".	1000	VANC.	- 144°C	- 1910	1.15	(YYY)	ل عن الدر-
بدال معرف المراده ، لكنات مند الكما		144.	1144.	٧٥٧٠٠.	AW".	WY.	rate.	-	2.40	315	3440	, tar	No.	1446.	- ۱۷۸.	- 1110-	aTV.	711¢.	î
	11,00	181	٠,٨٨٨	8.76.	WW.	WYC.	ANC	3.15.	-	-After	111/2	٠٥٠٠	, Mr.	YAA.	- 444	- 171/2	۲۸۸۲۰	1274.	13
197	الاستدائنة	3	3340-	· JTAt	Mr.	163°	Moc.	JVC.	٠,٣٨٠	-	3716	5,	-age-	W.	-112	- 779,	1,05	3.46.	
	1001	ż	myc.	Tabe.	LVY".	2,100	JIIV'C	J.W.	15	2710		2000	٠, ١٨٤	TAVE	- 3140.	- olfe-	AAY	YAA".	1,141
	י) ונוויניי	1441	1340.	JANE.	tay".	Volc.	AVA".	W.	AJAC .	Wic.	VIV.	-	rate	۱۸۸۰.	- ١٨٨٠	- 170	TAAL.	AJYT.	
,	1	1875	0016.	١٨٠٠.	UVC.	3445.	T(1).	170	4Wer	4	JANC.	Taylo.		W.	- M.	- 1 · Ac ·	71.0	YEAL.	1
	، المالي	1863	w.	111°.	1340.	m,	toke.	ا ۱۸۸۰	APPE .	WJe.	TAVE	TAM.	Trye.	-	- JW.	- ALAC.	٠١١،	IW.	1
1 3 4	<u>ا</u>	.111	13.65	- eWe.	- 100.	- 1110	AF1 -	- ١٧٧٠ -	- 444	-1127	- 3344	- ١٨٨٠	- 1111	ATT -	-	3616.	- 144.	- 1145	تم مساب معابلات الارتباط على اساس جدرل
: 1 2 4		144.	2	_ J840.	- (M)	. 400.	- ATAC - JAKE	U = 777,	٨٨٨٠٠ - ١٦٢٠٠	- 774g-	- a 7 A u	- 100	(1Ag	TIVE - YVYE	11/5	-	IAYF.	- 114	د على ابا
33		E	Can ^e .	2 775,	3	W.	200	- Arra	. AAA.	140	· AAVE-	- AAA	1.40	-114	- 144	- [AY	-	*.	
السرر كما السرر كما المارا	31	TAT	4145.	٠ به ۱۸	33%".	*\V°.	(YYY)	TING	147	2 40.	۲۸۸۳	4) V.	AIVE.	۱۸۸۰۰	- VIAC	- 11VE	W.		5

- ويتضح لنا من هذه المصفوفة مايلي : ـ
- العلاقة بين مستوى دخل الفرد ومستويات جميع المؤشرات
 الاجتماعية قوية ومهمة احصائيا ، باستثناء مؤشر عدد السكان
 لكل طبيب واحد عام ١٩٦٠ .
- كانت العلاقة بين مستوى دخل الفرد ومستويات جميع المؤشرات
 الاجتماعية قوية ومهمة احصائيا ، باستثناء نسبة القيد في
 المدارس الابتدائية وعدد السكان لكل طبيب واحد ، عام
 19۸۲ .
- ٣ ـ ارتفع معامل الارتباط وزادت أهمية العلاقة الاحصائية بين مستوى دخل الفرد والعمر المرتقب عند الولادة (من ٨٣٥, . الله ١٩٠١ .) ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار (من ١٨٥, . إلى ٨٤٨, .) والتعليم العالي (من ٩٥٥ . إلى ١٩٥٠ .) ، بينها انخفض معامل الارتباط وانخفضت أهمية العلاقة الاحصائية بين مستوى دخل الفرد ونسب القيد في المدارس الابتدائية (من ٨٨٧ . . الى ١٩٨٤ .) ، والثانوية (من ٩٤٣ . .) ، ونسبة سكان الحضر (من ٩٤٣ . . الى ١٩٨٣ .) بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٠ .
- ٤ ـ كانت العلاقة بين مستويات جميع المؤشرات الاجتماعية عام
 ١٩٦٠ ومستوى دخل الفرد عام ١٩٨٢ قوية ومهمة احصائيا
 (العمر المرتقب عند الولادة ٨٦٣, معدل معرفة القراءة والكتابة

عند الكبار ٠٨٤٠. نسبة القيد في المدارس الابتدائية ٥٠٥، ، نسبة القيد في المدارس النانوية ١٩٥٠. ، نسبة الملتحقين بالتعليم العالي ٩٦٤. . ونسبة سكان الحضر ٩٣٣. .) باستثناء عدد السكان لكل طبيب واحد حيث كانت العلاقة غيرمهمة احصائيا ـ ٣٥٥. .

الاجتماعية عام ١٩٦٠ وية ومهمة احصائيا (العمر المرتف عند الولادة ، ١٩٨٩ قوية ومهمة احصائيا (العمر المرتف عند الولادة ، ١٩٤٩ ، معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، ١٩٨٦ . نسبة القيد في المدارس الثانوية ١٩٤٩ .) نسبة الملتحقين بالتعليم العالي ، ١٩٦٧ , ، عدد السكان لكل طبيب واحد ، ١٩٥٤ . ونسبة سكان الحضر ، ١٩٨٠ ، باستثناء نسبة القيد في المدارس الابتداثية حيث كانت العلاقة باستثناء نسبة القيد في المدارس الابتداثية حيث كانت العلاقة درجات الارتباط بين هذه المؤشرات في عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٧ وكيف من جهة ، وبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٢ من جهة أخرى ؟ وكيف يكن تفسير العلاقة بين مستويات المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٠ ومستويات المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٢ ، من جهة ، والعلاقة بين مستويات المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٢ ، من جهة ، والعلاقة بين مستويات المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٢ ، من جهة ، والعلاقة من جهة أخرى ؟

يتضح لنا من الجدول ١ ـ ١١ ، أن درجة ارتباط مستوى الدُّخل بنسبة القيد في المدارس الابتدائية قد انخفضت من ٨٨٧. . عـام 1970 إلى 7,782 عام 1977. إن درجة الارتباط لم تضعف فحسب ، بل أصبحت غير مهمة احصائيا . إذا ما عدنا إلى الجدول ا - 9 ، يتين لنا أن جميع بجموعات الدول النامية قطعت أشواطأ بارزة نحو الوصول إلى تعميم التعليم الابتدائي ، وبعضها وصل الى الحدود التي لا يمكن تجاوزها ، والبعض الآخر اقترب منها كثيراً عام ١٩٨١ . لهذا ضعفت درجة الارتباط بين مستوى الدخل ومستوى هذا المؤشر بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٢ .

يبدو أن درجة الارتباط بين مستوى الدخل ومستويات المؤشرات الاجتماعية تكون ضعيفة في الحدود الدنيا والعليا للدخل ، بينها تكون قوية في الحدود الوسطى للدخل . وكلها اقتربت مستويات المؤشرات الاجتماعية من الحدود أو المعايير المستهدفة كلها ضعفت هذه العلاقة .

فها هي الحدود الدنيا والعليا للدخل حيث تكون العلاقة بين مستوى الدخل ومستويات المؤشرات الاجتماعية قوية ؟

إن العمر المرتقب عند الولادة ومعدل معرفة القراءةوالكتابة من بين أهم المؤشرات الاجتماعية ، إن لم يكن أهمها جميعا .

يين الجدول ١ - ١٢ العلاقة بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي والعمر المرتقب عند الولادة ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار في بلدان مجموعات الدول النامية ومجموعة دول السوق الصناعية عام ١٩٨١ .

الجدول ١ - ١٢

العلاقة بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي والعمر المرتقب عند الولادة ومعدل معرفة القراءة والكتابـة عند الكبار عام ١٩٨١

المجموعة	عدد	معامل		حدود متوسط
	بلدان	الارتباط		دخل الفرد
	الجموعة			(دولار)
		العمر المرتقب	معدل معرقة	
		عند الولادة	القراءة والكتابة	
			حند الكبار	
١ ـ الدول النامية				
أ ـ ذات الدخل للتخفض	۳۰	٠, ٧٤٦	٠,٠٢٥	£ • • - A •
		(1,7%)	(+,14+)	
ب ـ ذات الدخل المتوسط	To	٠,٦٨٢	·,00A	177-27
المتخفض		(0,44)	(FA, T)	
ج ـ ذات الدخل المتوسط	١٨.	٠,٠٩٨	٠,٣٥٣	47V-1V··
المرتفع	ĺ	(4,44)	(1,41)	
٢- دول السوق الصناعية	19	1,018	7.895	1754977
		(٢.٤٦)	(1,VA)	

المصدر : تم احتساب معاملات الارتباط على أساس البتك الدولي . تقرير عن النتمية في العالم ١٩٨٣ الجداول ٢ . ٢٣ . ٢٥ .

^{*} الرقم بين قومين قيمة 1

يستدل من هذا الجدول أن العلاقة بين مستوى الدخل ومستويات هذين المؤشرين ضعيفة وغير مهمة احصائيا ، على أي مستوى ، في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والتي تراوح مستوى دخل الفرد فيها بين ٨٠ و ٤٠٠ دولار عام ١٩٨١ . فقد تراوح العمر المرتقب بين ٣٧ سنة في أفغانستان و٦٩ سنة في سيرلانكا ، بينها تراوح معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بين ٥٪ في فولتا العليا و٨٥٪ في سيرلانكا .

كما نلحظ من الجدول أن درجة ارتباط مستوى الدخل بمستويات المؤشرين قد ارتفعت وأصبحت مهمة احصائيا (درجة الثقة ٩٥٪) في مجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض ، والتي تراوح دخل الفرد فيها بين ٤٣٠ دولارا و ١٦٣٠ دولارا عام ١٩٨١ . وقد تراوح العمر المرتقب في هذه المجموعة بين ٤٣ سنة في اليمن الشمالي و٧٣ سنة في كوستاريكا ، بينها تراوح معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بين ١٠٪ في السنغال و٩٥٪ في كوبا ,

وبينها ارتفعت درجة ارتباط مستوى الدخل بالعمر المرتقب انخفضت درجة ارتباط مستوى الدخل بمعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار في مجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع ، والتي تراوح دخل الفرد فيها بين ١٧٠٠ دولار و٥٦٧٠ دولاراعام ١٩٨١ . فقد تراوح العمر المرتقب في هذه المجموعة بين ٥٦ سنة في الجزائر و٧٥ سنة في هونغ كونغ ، كها تراوح معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بين ٣٥٪ في الجزائر و٩٥٪ في ترينداد .

وفي دول السوق الصناعية ، والتي تراوح متوسط دخل الفرد فيها بين ٥٢٣٠ دولارا و١٧٤٣٠ دولارا، فدرجة الارتباط بين مستوى الدخل والعمر المرتقب عند الولادة ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ضعيفة وغير مهمة احصائيا .

فقد تراوح العمر المرتقب في هذه المجموعة بين ٧٣ و٧٧ سنة بينها تراوح فيها معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بين ٩٨٪. و • • ١٠٪.

ان التحليل السابق يتيح لنا الفول: إن العلاقة بين مستوى اللخل ومستويات المؤشرات الاجتماعية تكون ضعيفة في حدود الدخل الدنيا (مستوى الدخل في الدول ذات الدخل المخفض) والحدود العليا (مستوى الدخل في دول السوق الصناعية) ، بينها تكون قوية في حدود الدخل الوسطى (مستوى الدخل في الدول النامية ذات الدخل المتوسط عامة) .

وبين الحدود الدنيا والعليا للدخل تضعف العلاقة كليا اقتربت مستويات المؤشرات الاجتماعية من مناطق حدود المعايير التي لا يمكن تجاوزها .

إن وجود علاقة قوية ومهمة احصائيا بين مستوى الدخل ومستويات بعض المؤشرات الاجتماعية لا يعني بالضرورة أن أي ارتفاع في مستويات المؤشرات المؤشرات الاجتماعية أو العكس . فهل تحدد مستويات المؤشرات الاقتصادية مستويات المؤشرات الاجتماعية أم العكس ، أم هناك تفاعل متبادل

بين المؤشرات الاقتصادية وبين المؤشرات الاجتماعية ، من جهة ، وبين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى ؟

إن مستوى دخل الفرد عثل حصيلة النشاط الاقتصادي ، ويعكس مستوى انتاج وانتاجية النشاط الاقتصادي بوجه عام . ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار مؤشر اجتماعي هام يعكس ، إلى حد كبير ، نوعية الموارد البشرية المتاحة ، والمستوى العام لانتاجية المجتمع ، ويؤثر بالتالي ، في النشاط الاقتصادي كها يتأثر به . إذ من غير الممكن وضع وتنفيذ برامج لمحو الأمية دون توفير الموارد اللازمة لها . والعمر المرتقب عند الولادة ، هو المؤشر الوحيد الذي يمشل حصيلة تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، فمستواه يعكس ، وإلى حد كبير ، مستوى اشباع حاجات الفرد الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، وكلها تحسن مستوى اشباع هذه الحاجات كلها زادت فرص زيادة الانتاج والانتاجية .

فكها اتضح من الجدول ١ ـ ١١ ، كان الترابط وثيقا بين المؤشرات الثلاثة ، مستوى دخل الفرد ، والعمر المرتقب عند الولادة ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٧ على السواء .

ومن زاوية أخرى ، يتضح لنا أن مستويات هذه المؤشرات في سنة ١٩٦٠ حددت ، وإلى درجة كبيرة ، مستوياتها فيها بعد . فكها اتضح من الجدول ١ ـ ١١ ، فإن العلاقة بين مستويات المؤشرات الثلاثة عام ١٩٦٠ وما آلت إليه فيها بعد ، قوية ومهمة احصائيا على مستوى

عال من الثقة (٩٥٪).

إن الترابط الذي يظهره الجمدول ١ ـ ١١ يسمح لنا بالقول ، وبدرجة عالية من الثقة ، إن كلا من التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي يشكل معينا وظيفيا للآخر . فيها هي طبيعة وأسباب التفاعل المتبادل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية ؟

٣ . التنمية كعملية مجتمعية :

يذكر أن آلاف الملايين من البشر في مختلف أنحاء المعمورة يتطلعون إلى التنمية لتحسين مستويات معيشتهم. وقد تبين لنا من الكشف على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أن التقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يتبع تحسين مستوى حياة البشر كها يطيل أعمارهم. لهذا نعتبر أن تحسين مستوى حياة البشر هي قضية التنمية المركزية.

ونبين في الشكل ١ ـ ١ ، تصورا مبسطا لنسيج روابط عملية تحسين مستوى حياة البشر .

يتضح من الشكل ١-١، أن تحسين حياة البشر يعتمد على تحسين مستوى إشباع حاجات البشر الأساسية والثانوية . إن ما يعتبر حاجات أساسية أو ثانوية قد يختلف من مكان لأخر ، ومن زمان إلى زمان . ولكن بالرغم من ذلك فإن توفير الغذاء والكساء والمسكن والماء والكهرباء والتعليم والصحة بالمعايير المناسبة ، والتي تتسق مع كرامة الإنسان جديرة بأن تتصدر قائمة الحاجات الأساسية للإنسان

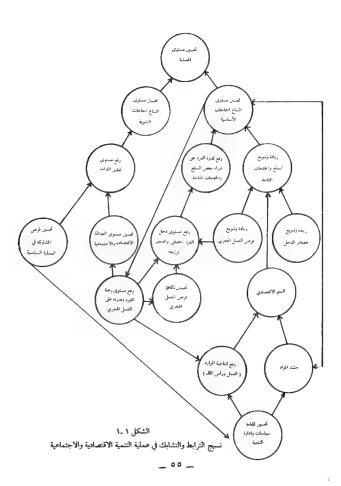
التي تتطلع الدول النامية إلى التنمية لتحقيقها(١). أما الحاجات الثانوية ، والتي هي الأخرى قد تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر ، فإنها تتعلق بجوانب المعيشة غير المادية التي تتيح فرص تحقيق الذات الإنسانية ، وخلق الإنسان الجدير بالبحث عن السعادة . وتتصدر العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حاجات الإنسان الثانوية .

يعتمد تحسين مستوى اشباع الحاجات الأساسية على تضافر عاملين : الأول زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة ، والآخر رفع قدرة الفرد على شراء بعض السلع والخدمات المتاحة . فها الذي يؤدي إلى رفع قدرة الفرد على شراء بعض السلع والخدمات المتاحة ، من جهة ، وعلى زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة من جهة أخرى ،

يتضح من الشكل 1 ـ 1 ، أن رفع مستوى دخل الفرد الحقيقي وتحسين توزيعه يؤديان إلى رفع قدرته على شراء بعض السلع والخدمات المتاحة فيها يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة ، وزيادة وتنويع فرص العمل المجزي ، وتنويع مصادر الدخل في آن واحد .

إن زيادة وتنويع فرص العمل المجزي ، من جهة ، وتحسين تكافؤ

 ⁽١) للوقوف على دور اشباع الحاجات الاساسية في تحقيق أهداف التنمية والحوار الدولي حول مفهوم الحاجات الاساسية انظر عبوب الحق : منظور عالمي للحاجات الاساسية ، التعويل والتتمية ، المجلد ١٧/ العدد الثالث ، صبتمبر ١٩٨٠ ، ص ١١ - ١٤.



فرص العمل المجزي ، ورفع مستوى رغبة الفرد وقدرته على العمل المجزي ، من جهة أخرى ، تتبح فرص رفع مستوى دخل الفرد الحقيقي وتحسين توزيعه .

ولكن كيف يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي ؟ يعتمد النمو الاقتصادي على حشد الموارد المتاحة ، وعلى زيادة انتاجيتها . ويعتمد حشد الموارد ورفع انتاجيتها ، في المقام الأول على تحسين كفاءة سياسات وإدارة التنمية . كما أن تحسين مستوى اشباع الحاجبات الأساسية (الغذاء والمسكن والتعليم والصحة . . . إلخ) يتبح مزيدا من الموارد ، ويرفع مستوى رغبة الفود وقدرته على العمل المجزي ، ويرفع بالتالى انتاجية الموارد البشرية المتاحة .

إن رفع مستوى اشباع الحاجات الأساسية يعزز تطلع الفرد إلى رفع مستوى اشباع حاجاته الثانوية . وبصفة عامة يتعزز مناخ تحقيق المذات الإنسانية بتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية . ويتضح من الشكل ١ ـ ١ ، أن تحسين تكافؤ فرص العمل المجزي من جهة ، ورفع مستوى رغبة الفرد في قدرته على العمل من جهة أخرى يسهمان في تحسين العدالة الإقتصادية والإجتماعية . ويبقى المناخ العام الذي يتيح فرص تحقيق الذات الإنسانية مبتورا ما لم يتكامل مع تحسين فرص المشاركة في العملية السياسية . وإذا أمعنا النظر في نسيج تشابك روابط التنمية ، يتيين لنا أن تحسين كفاءة سياسات وادارة التنمية يلعب دورا بارزا في التقدم نحو تحسين المعيشة . وأن تحسين فرص المشاركة في العملية السياسية ضروري ،

وان لم يكن كافيا ، لتحسين مستوى كفاءة سياسات وادارة التنمية ، وبالتالي لدفع عمليات التنمية نحو أهدافها المنشودة .

بعد الاستعراض السريع لنسيج التفاعل المتبادل بين العوامل التي تؤدي إلى التقدم نحو القضية المركزية للتنمية، تحسين مسته ي معيشة البشر ، من الممكن أن نستخلص ما ينبغي أن تعنيه التنمية النمية عملية مجتمعية تراكمية تكاملية تتم في إطار نسيج من الروابط ، بالغ التعقيد ، بسبب تفاعل متبادل ومستمر بين العديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية ، الإنسان ليست مجرد حاصل جمع التغيرات التي تطرأ على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية ، بل حصيلة نسيج التفاعلات للتبادلة بينها ، والتي تشكل كل منها عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد . وتتوقف درجة أثر وبالتالي أهمية كل من جوانب هذه العملية المجتمعية ، على الظروف التي تتم في ظلها عملية التنمية ، من جهة ، وعلى الشوط الذي قطعته مسيرة التنمية ، من جهة أخرى .

ولا بد من ابراز بعض أمور هامة فيها له علاقة بأسباب ونتاشج عملية التنمية . إن تحقيق تقدم في أي من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يعزز فرص التقدم في بقية المجالات ، ويعزز فرص تحقيق آفاق أرحب ومستويات أفضل للحياة ، ويتيح بالتالي فرص تحسين مستوى معيشة البشر . أما التقدم في المجالات الإدارية فرص تحسين مستوى معيشة البشر . أما التقدم في المجالات الإدارية

فيستهدف لا كغاية في حد ذاته ، بل وسيلة لدفع عجلات التقدم في المجالات الأخرى ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والتقدم في هذا المجالات الاخرى ، يتأثر بنفس الوقت بمدى التقدم فيها ، وهو أيضا عاملا مستقلا وتابع في آن واحد . ومن هنا تنبع أهمية تكامل التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية لضمان جني أفضل الثمار الممكنة لعملية التنمية في ضوء الموارد المتاحة للمجتمع .

مما سبق كله ، يمكن القول ، وبدرجة عالية من الثقة ، إن حصيلة التفاعل المتبادل بين نوعية السياسات والمؤسسات والأفراد في البلدان النامية ، تفسر في المقام الأول ، ثمار جهودها الإنمائية .



الفصيل النشايي **نمومظا له رالنتميّة**

حظيت دول مجلس التعاون ، بدرجات متفاوتة ، بنمو ملحوظ في متوسط دخل الفرد ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، ونسب القيد في المدارس الابتدائية ، والمدارس الثانوية والتعليم العالي ، ونسبة سكان الحضر . وكها تمكنت من خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال بشكل بارز ، وبالتالي حققت ارتفاعا ملموسا في العمر المرتقب عند الولادة ، خلال فترة قصيرة نسبيا . إن كل هذه الانجازات تعتبر من مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها دول مجلس التعاون ، حالها في ذلك حال الدول النامية عامة .

۱ ـ مستوى دخل الفرد :

يستدل من الجدول ٢ ـ ١ أن مستوى دخل الفرد شهد نموا بارزا ، وبدرجات متفاوتة ، في جميع دول المجلس خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣ . فقد تراوح متوسط النمو السنوي بين ١ ر٢٦ ٪ في الكويت و ٨٠٥٤ ٪ في السعودية خلال هذه الفترة .

ويلاحظ من الجدول أن مستوى دخل الفرد في أي من دول مجلس التعاون كان أعلى منه في الدول النامية ذات الدخل المتوسط خلال الفترة ١٩٧٧ . كما أن مستوى دخل الفرد في ثلاث منها ،

قطر والامارات والكويت ، كان أعلى منه في دول السوق الصناعية . وقد تناويت هذه الدول الثلاث ، المراتب الأولى والثانية والثالثة لأعلى متوسط دخل للفرد في العالم خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٣ . ولم يكن مستوى دخل الفرد في أي من هذه الدول الثلاث أعلى من مستوى دخل الفرد في دول السوق الصناعية فحسب ، بل وأعلى منه في سويسرا ، التي احتل مستوى دخل الفرد فيها المرتبة الأولى بين دول السوق الصناعية خلال نفس الفترة . (١)

إن الارتفاع الهائل في مستوى دخل الفرد في دول مجلس التعاون ما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٣ لايعني بالضرورة ارتفاع مستوى كفاءة هذه الدول في تثمير مواردها المتاحة ، بل يخفي أمورا هامة فيها له علاقة بمدى تقدمها على طريق تحقيق تنمية اقتصادية جوهرية .

١) كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي ١٦٣٩٠ دولارا أمريكيا عام ١٩٨٣ ، أنظر البنك
 الدولي تقرير عن الننمية في العام ١٩٨٥ جدول ١ ص ١٧٥ .

تطور نصيب الفرد من اجائي الناتج القومي في دول جلس التعاون والدول النامية ودول السوق الصناعية الجلول ۲ - ۱

	$\overline{}$	_	_	_	_	_	-	_	_	_				
							1177	1 1 1 4 4	1141	. 761	1111	1 SAF	14,47	4 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
المحم	25,	3			17.3	116			. 7.7.0		411.	17 A ·		
I	٦ؖٳؖٙ؞		45.4	11171	3	(17.7)	٨٨,١	919	TAre		7.1.5	5	۳۰ ۲۰	7.57
1	20,0		-		TETTO . LINE 1 TET	51 116.	151 1117	1,1 1776.	11114.	4.1.4.	- 1 4 4 1	T IAA-	יוזנד (וכד)	
L	٠,٠ ١,٠		474	5	-	į,	17	5	4	Ş	5	(L'CL)	3	Ž
1,1-1,1-		111	1111	11.11	177	1711	1111	1677.	1401. T.sk 1114.	1740. John 17.4.	1111- 1JF TYYT-	* * **	TTAY.	
-1/1-	المستون دولار		1717	-	17.	5	2	(1/1)	5	3-	5	3	٠,	Ter
10	. C	. :	٠,١٧	_	14:	-			111	14.43	• 17 •	1.1	17.	
0	الم الم		\$	1471	25	3	0.77	128	5	1,70	14.7	5	5	TASE
الكه	1	::	17.0.	17.41 1 T. 17.71	1011-1110	1,1 1 to the 17.0	11 TY -	717 1541-117	TOUR TYTES 1407	17.5 11AT - 17.00	*** T+1++	CLAS MAY	0.7. JYAA.	
	֓֞֞֞֓֓֓֞֞֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓		5750	3	7	5	(1-7)	1176			٠,٠	3	0.0	2
السمرد يست	ئر يا <u>أ</u> *	:	1111	TAT		. 413		711	ALY	1111.	111.	:	(Tr.) ITTE-	
	֝֓֞֞֓֞֓֓֓֞֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓		-	Ac. Y	47.3	13.74		16.42	(1/4)	£74	1774	Ē	(TT.)	٨٠٠3
4	3,	:	:	:	_	:	1111	1 0 1	111	::	:	107.	Ė	
į.	וֹדֹּר							5	5	170	5	174	-171 (A. TO) -7-11	۲,
الديل الناب " ديد الموالسان	30	:	:	:		:	194.		111:	1.77.		*	11:11	
1173	֓֞֓֓֓֞֓֞֞֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓						17	5	17.0	5	44	3	3	٨٠٨

الصدار : فيمة تصيب الفرد للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٧٠ من 1974-1974

وللسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨٣ من البنك الدولي ، تقرير هن التسية في العالم ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨ ، النسب الكرية احتسبت من قبل الباحث .

11

فإذا أمعنا النظر في الجدول ٢ - ١ تبين لنا أن تطور مستوى دخل الفرد تعرض لتقلبات حادة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٣ . إن التقلبات الحادة التي شهدها مستوى دخل الفرد في كل من دول مجلس التعاون من سنة لأخرى ، من جهة ، وبين هذه الدول من جهة أخرى، توحي بأن تطوره كان مستقلا عن نطاق قيادة وتوجيه هذه الدول للنشاط الاقتصادى فيها .

فقد تراوح النمو السنوي بين - $^{\circ}$ ر $^{\circ}$ را را $^{\circ}$ $^{\circ}$ في البحرين ، وبين - $^{\circ}$ $^{\circ}$ را $^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$ وبين - $^{\circ}$ را $^{\circ}$

إن هذه التقلبات الحادة غير مألوفة من جهة ، ولا يمكن أن تكون مستهدفة ، من جهة أخرى ، ولم تشهد مثلها الدول النامية والمتقدمة على السواء .

وكما هو معروف ، فالنمو الاقتصادي يعتمد على زيادة حجم أو انتاجية الأصول المنتجة . إن معدلات النمو السنوية التي شهدها مستوى دخل الفرد في دول مجلس التعاون ، والتقلبات الحادة التي تعرض لها تنفي احتمال نمو دخل الفرد فيها بسبب نمو مواز في حجم الأصول المنتجة أو انتاجيتها . وكما سنبين في الفصل القادم ، فإن تطور سوق النفط العالمي يفسر ، في المقام الأول ، تطور دخل الفرد في دول مجلس التعاون خلال هذه الفترة .

٢. مؤشرات التنمية الاجتماعية :

يبين الجدول ٢ ـ ٢ تطور بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٧ .

أ. عدد السكان لكل طبيب واحد:

إن عدد السكان لكل طبيب واحدمؤشر على مدى توفر بعض خدمات الرعاية الصحية الأولية . وبصفة عامة ، كلما قبل عدد السكان لكل طبيب واحد ، كلما زادت فرص تحسين الصحة العامة .

كيا يتضح من الجدول ٢ - ٣ ، أحرزت دول المجلس تقدما ملحوظا نحو خفض عدد السكان لكل طبيب واحد . ففي قطر والإمارات وعمان والكويت والسعودية كان عدد السكان لكل طبيب واحد أقل بكثير منه في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ، كيا أن مستوى هذا المؤشر في الكويت اقترب كثيرا من مستواه في دول السوق الصناعية عام ١٩٨٧ . ولكن بالرغم من التقدم البارز الذي أحرزته هذه الدول ، فمازال امامها شوط طويل ، خاصة عمان والسعودية ، لتصل إلى المستويات التي حققتها الدول المتقدمة عام ١٩٨٧

مؤشرات تنمية اجتماعية في دول مجلس التماون ا بحدول ۲ - ۲

. بيانات غير متوفرة																					
الي لاتأحق بطام السوق	48	=	1.	ī.	~	3	=	7	7	12	1,2	5	7	=	-	-	147	101	5	4	
ا مول السوق الصناعية	3	#	112	=	ä	•	5	*	14	A.A	· ·		2	-	-	3	A 1.1	100	1	-	
يدمن موضف ۴ الدول الطعمة						. ,								-							
١ . الدول النامية دات	-	4	«	1	<u>.</u>	5	-1	=	1	5	PA-	5	171	 ≨	4	-	40741	-	•	٠	
السعودية	4	6.9	11	=	4	7	3	>	7	4		<	1,44	i.	5	5	14461	1111	7	٠ -	
الكريث	¥3	-	114	ú	٧٧	7	:	<i>=</i>	1.4		1-11	3,7	>		-	_	191				
مان	:	:	:	¥	:	7.7	:	:		7.		1,01	147	1	**	7	4114			0.7	
لإمارات	1 ades	2	7	AA1	:	=	3		-	74		12.2	70	9	2	-4				5	
E	:	1	:	\$:	10	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:		_		-	
المحان	Pales	γ¥	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	-:	:	:	*******	_			
١. مول المعلس																				_	
الدولة	197-	14.4.	191	14.41	Ē	14.1	163- 1641 164-	14.01	1	14.PE	15"-A -A" by		i	1447	191.	i d A 7	141.	14,47	14.	AVbi	
	رالكتابة م	والكتابة منسند الكبار	المارس	Kirith	للدارس	الالتي	التعليم المالي		اِ												
									Ė	كسة عزية بن صبح عمل المعر السري	علل المرا	Ê	(افل س سنة)	î'	(1-1-1-1)	ĵ.		-			
	مهدل معرفة القراءة	14/14											Ĵ		الإطمال		اکل		,		
				l.	نې الله	1		Ì	أمكنان الجعسر	1			مهدل وميات	į.	معدل وفيات	٤	يد ن کار	٤.	المعر الرتف	E.	

الامارات : معدل القراءة والكتابة وهدد السكان لكل طبيب عام ١٩٦٨ و١٩٧٠ من

M. T. Sadik & William Snavely, Bahram, Catar and The United Arab Emirates. D C. Heath & Co., Lexington, Mass 1972

مقية مؤشرات الاعارات وجميع مؤشرات عصان والكويت والسعودية من السك الدولي تفرير عن التمية في المام ١٩٨٤ .

(١) أكل من نصف الرحدة للستمدلة

(١) عام ١٦٨)

(1) on . Abs

قطر : مؤشرات معدل الفراءة والكتابة عند الكبار ونسب القيد في التعليم احتسبت المسدر: البحرين: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨١

على اساس للحموعةالاحصالية ١٩٨٧ ، الحداول ٨ ص ١٤ ، ٥ ص ١٠ ، ٣٤ ص ٢٣

ب ـ معدل وفيات الرضع والأطفال

هبط معدل وفيات الرضع من ١٣٥ إلى ٥٠ ومن ١٩٣ إلى ١٢٣ ومن ٨٩ إلى ٣٢ ومن ١٨٥ إلى ١٠٨ في الإمارات وعمان والكويت والسعودية على التوالي ، بينها هبط هذا المعدل من ١٢٦ إلى ٧٦ في الدول النامية ذات الدخل المتوسط بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٧ .

وبالرغم من أن هذا المعدل أصبح في الكويت والإمارات أقل منه في الدول النامية عام ١٩٨٢ ، إلا أنه كان في أي منها أعلى بكثير منه في دول السوق الصناعية ، أو دول أوروبا الشرقية في نفس العام . وبالرغم من التقدم الهام الذي حققته كل من عمان والسعودية إلا أن هذا المعدل في أي منها كان أعلى بكثير منه في الدول النامية ، ناهيك عنه في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية .

وبالنسبة لمعدل وفيات الأطفال ، تمكنت الكويت والإمارات من خفضه إلى مستويات تقل كثيرا عن مستواه في الدول النامية ، وتقترب من أو تماثل مستوياته في الدول المتقدمه . وأما في عمان والسعودية ، فبالرغم من الخفض الملموس الذي طرأ على هذا المعدل في كل منها ، إلا أن مستواه في أي منها ما زال أعلى منه في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء .

ج ـ العمر المرتقب عند الولادة

إن العمر المرتقب عند الولادة يمثل حصيلة التفاعلات المتبادلة بين العديد من العوامل التي تحدد مستوى اشباع حاجات البشر وبالتالي

مستوى معيشتهم .

وإذا ما أمعنا النظر في الجدول ٢ - ٢ ، نرى قدرا من الترابط بين مستويات مؤشرات عدد السكان لكل طبيب واحد ، ومعدل وفيات الرضع ، ومعدل وفيات الأطفال ، والعمر المرتقب عند الولادة .

فعدد السكان لكل طبيب واحد يحدد مستوى توفر الرعاية الصحية الأولية والتي بدورها تؤثر ، وبالتضافر مع عوامل أخرى ، على معدلات وفيات الرضع والأطفال ، وبالتالي على العمر المرتقب عند الولادة .

فالكويت التي تقدمت دول المجلس بالنسبة لمؤشرات عدد السكان لكل طبيب واحد وخفض معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال أيضا ، تقدمت دول المجلس في العمر المرتقب في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٨ . فالعمر المرتقب في الكويت ، كما في الإمارات وقطر كان يزيد إحدى عشرة سنة عنه في الدول النامية ، وسنة واحدة عنه في دول أوروبا الشرقية ، ويقل أربع سنوات عنه في دول السوق الصناعية عام ١٩٨٧ .

وفي البحرين زاد العمر المرتقب فيها ثماني سنوات عنه في الدول النامية ، وقل سبع سنوات وسنتين عنه في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية على التوالي عام ١٩٨٧ .

وأما في عُمان والسعودية فقل العمر المرتقب فيهما ثماني سنوات وأربع سنوات على التوالي على العمر المرتقب في الدول النامية ، وقل كثيرا عنه في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية على السواء.

د ـ معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ونسب القيد في غتلف مراحل التعليم

بفضل وفرة مواردها المالية تمكنت دول المجلس من أن تحقق تقدما ملموسا في زيادة عدد الأطباء ، وتحسين الرعاية الصحية الأولية وبالتالي خفض معدلات وفيات الأطفال والرضع ، وبالتالي زيادة العمر المرتقب عند الولادة ، والتقدم بخطى واسعة نحو الأمية وتوسيع فرص التعليم .

وبالرغم من وجاهة التقدم الذي أحرزته دول المجلس في رفع معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، إلا أن بعضها لم يلحق بركب الدول النامية بعد ، ناهيك عن ركب الدول المتقدمة ، كها يستدل من الجدول ٢ ـ ٢ . فقد كان معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار في أي من دول المجلس أقل منه في الدول النامية عام ١٩٦٠ . وكان هذا المعدل في البحرين أكبر عما كمان في بقية دول المجلس وأقل منه في الدول النامية ، وكان في جميعها بعيدا عن التعميم الذي حققته الدول المتقدمة في عام ١٩٨٠ .

وفي مجال التعليم الابتدائي ، فبالرغم من التقدم الملموس الذي حققته هذه الدول في رفع نسب القيد ، إلا أنها ، باستثناء الإمارات ، لم تصل إلى تعميمه . فقد وصلت نسب القيد إلى ٨٨٪ و٤٤٪ و٢٤٪ في قطر وعُمان والكويت والسعودية ، على

التوالي ، عام ١٩٨١ .

وفي مجال التعليم الثانوي ، كانت نسب القيد في قطر والإمارات والكويت أعلى . بينها كانت في عُمان والسعودية أقل منها في الدول النامية عام ١٩٨١ . وكانت هذه النسب في جميعها أقل منها في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية على السواء ، في نفس العام .

وتشير المعلومات المتاحة عن نسب الالتحاق بالتعليم العالي إلى أن الكويت كانت الوحيدة من بين دول المجلس التي كانت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي فيها أعلى منها في الدول النامية . بينا كانت في الامارات والسعودية أقل منها في الدول النامية عام ١٩٨١ . ومازال أمام جميع دول المجلس شوط طويل لتصل إلى نسب الالتحاق بالتعليم العالي الذي وصلت إليه دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية في نفس العام .

هــسكان الحضر

يستدل من الجدول ٢ .. ٢ أن معدل النمو السنوي لسكان الحضر في عمان والإمارات والكويت والسعودية كان من أعلى المعدلات في العالم ، خلال الستينات والسبعينات على السواء .

فبسبب قيام حكومات هذه البلدان بانفاق ايرادات النفط لتوفير الرفاه الاجتماعي وظله توزيع الدخل وتنويع مصادر الدخل لتخفيف الاعتماد على النفط ، كان الطلب على العمالة يزداد أكبر بكثير من زيادة العرض المحلي منها ، مما اضطر هذه الدول إلى استيراد العمالة اللازمة لها من دول عربية وغير عربية . وأدى التوسع في الطلب إلى ذوبان العمالة المحلية في العمالة الوافدة ، في معظم هذه الدول . وبما أن العمالة الوافدة كانت مصحوبة ، في أكثر الأحيان ، بأفراد من أسرها ، فإن معدل النمو السنوي لإجمالي السكان في هذه الدول فاق معدلات النمو السنوي للسكان في العالم .

وقد رافق نمو اجمالي السكان ، زيادة في نسبة سكان الحضر في جميع دول المجلس . إلا أنه تجدر الاشارة ، إلى أن زيادة نسبة سكان الحضر في البحرين وقطر والكويت لم تكن بسبب الظاهرة المعروفة ، وهي النزوح من الريف إلى المدن والمراكنز الحضرية ، بل بسبب استيراد العمالة من الخارج ، من جهة ، ولأن هذه الدول عبارة عن دولة _ مدينة ، حيث يعيش معظم السكان في مدينة واحدة . وفي السعودية كان نمو نسبة سكان الحضر ، بسبب زيادة العمالة الوافدة من جهة ، ونزوح العديد من الأطراف النائية إلى المدن ، من جهة أخرى ، ويعيش معظم سكان الإمارات في عواصم الإمارات الست التي تكون الإمارات العربية المتحدة .

إن الكشف الذي أجريناه لمعرفة انجازات دول المجلس في التنمية على أساس بعض المؤشرات ، يشير إلى أن هذه الدول قد أحرزت تقدما ملحوظا ليس في رفع مستوى متوسط دخل الفرد فحسب ، بل وفي تحسين مستوى المعيشة بشكل عام ، بسبب توسيع الحدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجالات عو الأمية والتعليم والرعاية الصحية . ولم يكن من المكن تحسين مستوى المعيشة بدون زيادة

الدخل في هذه الدول . كيا أنه يتعذر على هذه الدول المحافظة على مستويات المعيشة فيها بدون استمرار تدفق الدخل اللازم .

لذا لابد من الوقوف على مدى قدراتها في المحافظة على تأمين استمرار تدفق الدخل اللازم للمحافظة على مستويات المعيشة فيها أو تحسينها . وهذا ما سنحاوله في الفصل القادم .



الفصسل الشالث

خموبدون تنيية

تبين لنا في الفصل السابق أن ارتفاع مستوى الدخل في دول مجلس التعاون أتاح لها رفع مستويات المعيشة فيها . لذا فإن معرفة أسباب ارتفاع الدخل تكتسب أهمية خاصة للوقوف على مدى امكانات هذه الدول في تأمين الدخل اللازم للمحافظة على مستويات المعيشة فيها ناهيك عن تحسينها .

١ - مصادر توليد الدخل:

يبين الجدول ٣ ـ ١ توزيع الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ .

أ ـ النشاط الاقتصادي في قطاع النفط وخارجه :

ويتضع من هذا الجدول أن الناتج المحلي من النشاط الاقتصادي في قطاع النقط ساهم بالجزء الأكبر من اجمالي الناتج المحلي في جميع دول المجلس عدا في البحرين . فقد كان متوسط مساهمة النشاط الاقتصادي في قسطاع النفط : , ٦٢٪ ٨, ٥٩٥٪ ، ٢, ٦٢٪ ، ٦٣٪ و ٨, ٥٩٥٪ في قطر والامارات وعمان والكويت والسعودية على التوالي ، بينها كان في البحرين ٣, ٢٦٪ خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢.

الجدول ۳ ـ ۱ توزيع الناتج المحلي ۱۹۷۱ ـ ۱۹۸۲

		الأمارات			عر			البحرين	
*			_ +	•	,	۳	*	١	
£11,V	1174.4	YIA, T	141,1	£11,3	702.3	147,0	771.0	Va,+	1471
P, eye	187-,0	971,3	717,1	77+,7	1944,1	117,0	7.7.4	A1,+	1117
AAT,	P. YOAT	193+,9	444.0	4.1,+	117.0	YeA,V	YARY	11+,+	1117
1074.4	1,1789	7,777	£9A,A	TV+1,V	P, Y0YY	27.17	P. 7 PV	717,7	1448
T, FAYT	9931,8	114.1	744.3	Y+11.V	1415.1	Ast, -	11A+,V	Y.FT7	1974
4711,0	179-9,5	4144,1	1197,1	TYAP,V	F. AA+7	119-,1	1317.7	ETT, 1	1971
V.A., 3	F, VSTFF	4117.	7,275	2317,3	1997,+	1313,4	Y1-V,1	19.,4	1977
V147.0	A, 19791	7, PV3A	T, AFAF	4.01.5	******	1414,0	7516,1	050,1	1574
AF#1,A	Y-40A,V	173-3.5	7107.7	F, 3770	\$337,T	3,0117	TV+Y,1	777,7	1979
1.477,7	79370,7	14+88.+	****	P.71.PY	4777,4	1411.1	7517,5	1101,0	144+
17701,-	T, FATTT	1,47PA1	77-7,0	AVE+,3	4,7300	PFTT,A	7,7703	1107,0	1481
A, VPP31	T-TP4,V	1,13101	1,7777	7,7799	1,04/3	P197,+	r, -PF3	1.47,7	1441
									متوسط
1.44,47	101-1-71	4.74,40	Nerv,r	1.4.,7	Ye14, 1	10-4,70	7-14,44	#TA, ·Y	القترة
									النسية
£+, Y	111	44,4	ΨA,-	1	37,-	77,7	1	77,7	المتوية
						ĺ			التوسط
									الفترة
		- 1				1			محقال
74,7	TE,A	**,*	71,7	71,7	79,+	14,0	79,+	77,7	الثمو
		1							الستوي
		I							AY_Y1

			† 					
		السعودية			الكويت			عمان
		1	. *	▼	1		*	1
¥¥4¥,¥	#1-A,#	TALO, T	1971,7	YAA+,A	r, #367	177,0	TY4	197.4
TV1A, E	3417,3	1.44,7	3, -471	110.,0	TVA+ . 1	177,4	733,5	144,1
¥47+,+	1-100,7	7110.7	7-04,7	P, VY3+	TTVA,T	*13.0	EAA,#	YVY, o
A, erae	1,1797	7711-,7	Y190,0	17A	1.1.4.1	415,7	A, 03F/	1377.7
AAEV.'S	F, FAFFY	A ATAPE	P,330T	17-76,7	ALY4.E	TAY, #	T-91.V	16.9,7
10214,7	1,A-773	T1188,4	1144,1	17177,3	Y, TYFA	A.A.A	7796,6	1070,7
TIEST, S	4A1V+,T	173393,9	*£AA,£	16104,1	A, PFFA	444,7	T#ET	1#EA,T
7,12447	117-1.4	YYE1+,3	7,777	legeV,.	515T.A	1111.4	70AE,9	1227.+
TES-A,Y	VETE9,4	T4751, T	A£1+,1	TEENT,T	11	14.4.1	TYSE, #	Y-AV. 8
£1703,7	110VT,V	1,71717	AATY, T	TVelt,	MAYTY, -	7-18,A	4477,7	1-eTV,e
TARGE, T	100177,7	93337,#	1117.1	71797,7	14A,-	7017.0	3774.8	2,7013
12174,4	171774,1	7, 10770	V, FA7.V	*****	4177,7	T1#V, T	¥7+17,1	1.11.
T1170,V-/	7A7, YAF • F	F1711,1V#	e 79. ,77	11ATT, 11	1277,77	1157,50	TALA.FA	14.5,47
٤٠,٧	1++	#4,A	77,1	•••	18,1	44.4	1	31,7
To,0	17,1	71,2	۲۰,0	13,1	17,9	**.*	FT.0	¥1,4

وفي مجموع دول المجلس ،كانت نسبة مساهمة قطاع النفط في الجالي الناتج المحلى ٨, ٥٩٪ ، خلال هذه الفترة .

إن قطاع النفط قد ساهم بنسب معينة في إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون لا يعني أن الناتج المحلي الذي يتولد من النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط من الممكن أن يحافظ على مستواه في حالة توقف النشاط الاقتصادي في قطاع النفط لأي سبب من الأسباب . ويعود السبب في ذلك إلى أن النشاط الاقتصادي في قطاع النفط يساهم في إجمالي الناتج المحلي بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة .

فها هو مجمل أثر النشاط الاقتصادي في قطاع النفط على النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ؟

تم احتساب العلاقة بين مستوى الناتج المحلي النفطي ومستوى الناتج المحلي غير النفطي ، والعلاقة بين معدل غو الناتج المحلي النفطي ، ومعدل غو الناتج المحلي غير النفطي في دول المجلس خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٢ على أساس البيانات الواردة في الجدول ٣ - ١٥ وتبن المعادلتان التاليتان هذه العلاقة

حيث ن م غ ن = الناتج المحلي غير النفطي بملايين الدولارات . ن م ن = الناتج المحلي النفطي بملايين الدولارات

م ن ن م غ ن = معدل النمو السنوي للناتج المحلي غير النفطي م ن ن م ن = معدل النمو السنوي للناتج المحلي النفطي

, ٢ = معامل التحديد

القيمة بين قوسين = قيمة t

يتضح من معامل التحديد وقيمة t (الرقم بين قوسين) في المعادلتين ٢,١ أن العلاقة بين مستوى الناتج المحلي غير النفطي والناتج المحلي النفطي ، ومعدل نمو الناتج المحلي النفطي ، ومعدل نمو الناتج المحلي النفطي من جهة أخرى ، كانت قوية إحصائياً وعلى درجة عالية من الثقة ، خلال الفترة المعلاقة بالقول ، وبقدر كاف من الثقة ، بأن مستوى الناتج المحلي النفطي ومعدل نموه السنوي حددا ، السنوي خلال هذه الفترة . فإذا ماتوقف النشاط الاقتصادي في قطاع السنوي خلال هذه الفترة . فإذا ماتوقف النشاط الاقتصادي في قطاع النفط أو هبط مستواه بشكل ملحوظ ، لأي سبب من الأسباب ، يبط مستوى المدخل وبالتالي مستوى المعيشة في دول المجلس .

وقد يتبادر إلى الذهن ، من العلاقة القوية بين مستوى النشاط الاقتصادي في قطاع النفط ومستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط، أن روابط القطاع النفطي قوية ، ويمكن الركون إليها في خلق وتطوير أنشطة اقتصادية خارج القطاع النفطي . لكن ليس الأمر كذلك . فالعلاقة القوية بين مستوى الناتج المحلي النفطي ومعدل نموه ، ومستوى الناتج المحلي غير النفطي ، ومعدل نموه لاتمني بالضرورة أن قوة العلاقة بينها تنبع من قوة الروابط المباشرة لقطاع النفط . فإذا لم تكن الروابط المباشرة لقطاع النفط قوية ، فكيف يمكن تفسر هذه العلاقة القوية ؟ .

ب. الانفاق العام والنشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط:

يبين الجدول ٣ ـ ٢ الناتج المحلي غير النفطي والانفاق العام في عامى ١٩٧٢ و ١٩٨٢ .

وكيا يتضح من الجدول ، فقد شكلت النفقات العامة العمود الفقري للناتج المحلي غير النفطي في جميع دول المجلس ، ماعدا البحرين ، عام ١٩٧٢ و ١٩٨٢ على السواء . ففي عام ١٩٧٧ كانت هذه النسبة ٣٠٣٨٪ ، ٢٠,٧٪ ، ٢١١،٢٪ ، ٢٠,١٪ و ٨,٢٥٪ في قطر والامارات وعمان والكويت والسعودية على التوالي ، أما في البحرين فكانت ٣٠,٢٠٪ .

الجدول ٣ ـ ٢ الناتج المحلي غير النفطي والنفقات العامة في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٧

	الناتج المحلي	النفقات ال	مامة (مليون	دولار)	النفقات العامة كنسبة مثوية من الناتج المحلي غير النفطي				
	غير النفطي (مليون دولار)			المجموع	الاستهلاك العام		المجموع		
أ ـ البحرين									
1471	Y1V,0	A, 3F	17,4	٧,١٨	¥4,A	٧,٨	77,7		
14.41	*147,+	V4 Y,A	1,171	1 7 a V f	Y£,A	18,0	71,7		
معدل النمو	۳۰,۸			41,5					
السنوي									
۲ ـ قطر									
1477	737,3	133,7	۰۲,۰	Y \A,V	٦٣,0	14,4	AT, T		
1441	1777V.1	Y•V1,#	1741,4	\$,773		TV, T	47,7		
معدل التمو	4.1			71, A					
السنوي									
٣- الامارات									
1477	040,4	14074	174,4	770,7	77,7	17,1	٧,٧		
1441	1299V,A	•141.1	T+AE,4	۵, ۲۲۷۸	41,0	17,1	٥٨,٤		
معدل التمو	79,4			r, ar					
السنوي									

177,A	1-4,7	VV,4	141,1	٨,37	75,5	111.7
7107,7	3,2A3Y	1601,7	7971,1	VA,V	٤٦,٠	176,7
76,1			70,7			
		_				
3, • ٧٢/	312,1	147,7	VA3,V	77,7	1.,4	£٧,1
1.77.7	٤٠٧٥,٣	YYAY,1	1814, 8	74.7	**	11,1
۲۰,۱			٧٣,٧			
YV\A,£	۱۰۳۳,۸	7,7301	ΨA,•	14,4	A, F0	
A,AYF3F	1,483	Y.VY, E 1	۰۵۷۰,۵ ۲	£7,0 a	T 0,V	٧, ٢
44,4			£1,A			
F, YVee	T1VT,4	171,1	710T, •	74,.	17,7	7,7
11.1,0	71.7,7	YT4Y, E &	*** *********************************	17,1 V£	**,*	٧£,٣
	1, vv. (1, vv.	7, YV96 P, YVYY 2, 1, 1, 2, 2, 2, 2, 2, 2, 2, 2, 2, 2, 2, 2, 2,	1,37 V,031 V,1031 V,103	VAT, V 1AY, V 75.6. VAT, V 1AY, V 7-6. VAT, V 1AY, V 7-6. 170, 1 VAT, V 1AY, V 7-6. VAT, V 1AY, V 7-7. VAT, V 1AY, V 1-70. VAT, V 1	7, VOIT 2, 3, 3, 3, 3, 4, 7, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1,	2, -VFF

المصلو : تم اعداد الجدول على اساس الصندوق العربي للاتماء الاقتصادي والاجتماعي ، الحسابات الاقتصادية للموطن العربي ، الكويت ، مارس ١٩٨٤ ، الجداول ٢-٦ ، ١ -٧ ، ١ -٨ و ١ - ٩ . وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٣, ٣٩٪ ، ٧, ٩٢,٧٪ ، ٧, ١٢٤٪ ، ٢, ٢٠٪ و ٢, ٨٠٪ في البحرين وقطر وعمان والكويت والسعودية على التوالي ، بينها انخفضت قليلا إلى ٤, ٨٥٪ في الإمارات عام ١٩٨٢.

وعلى مستوى دول المجلس الست ككل ، ارتفعت نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي غير النفطي من ٦,٦٥٪ عـام ١٩٧٢ الى ٣,٤٧٪ عام ١٩٨٢ .

إن الانفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي غير النفطي مؤشر هام ، لكنه لايبين أثر الانفاق العام على الناتج المحلي غير النفطي . وفي محاولة لمعرفة مدى هذا الأثر ، تم احتساب العلاقة بين مستوى الانفاق العام ومستوى الناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، وكذلك العلاقة بين معدل نمو الانفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، وتبين المعادلات ٣ و ٤ و ٥ هذه العلاقة :

حيث ن م غ ن = الناتج المحلي غير النفطي لملايين الدولارات .

أع = الانفاق العام بملايين الدولارات .

م ن ن م غ ن = معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (٪)

م ن أع = معدل نمو الانفاق العام (٪)

, ٢ = معامل التحديد

القيمة بين قوسين ≈ قيمة t

يستدل من معامل التحديد (, ٢) وقيمة t (الرقم بين قوسين) في المعادلات ٣ و ٤ و ٥ أن العلاقة بين مستوى الانفاق العام ومستوى الناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٣ ، من جهة وبين معدل نمو الانفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بين عامي عالية من الثقة . وهذا يعني أن مستوى الانفاق العام ومعدل نموه السنوي حددا ، في المقام الأول ، مستوى الانفاق العام ومعدل نموه في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٧ و ١٩٨٧ و ١٩٨٠ . في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ و ١٩٨٠ . فإذا ما انخفض مستوى الانفاق العام ، لأي سبب من الأسباب ،

٢ _ معضلة الإنفاق العام

يذكر أن نسبة مجموع الإنفاق العام إلى مجموع الناتج غير النفطي في دول المجلس كانت ٦,٦٥٪ عام ١٩٧٧ وارتفعت إلى ٣,٤٧٪ عام ١٩٨٧ . وقد تزداد / أو تنقص نشبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي من دولة لأخرى وفقا لمستوى دور الدولة في المجتمع المعني . ولكن يتوقف مستوى الإنفاق العام على مستوى الايراد العام . ففي الحالة العادية ، تعتمد الايرادات العامة على النشاط الاقتصادي والسياسة المالية ، أي يكون النشاط الاقتصادي مصدراً للايرادات العامة . ولكن في حالة دول مجلس التعاون ، فالايرادات العامة مستقلة عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط وتعتمد على الايرادات النفطية . وبدلا من أن يجدد مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط المستوى الايرادات العامة ، بافتراض السياسة المالية ، يتحدد بمستوى الانفاق العام الذي تموله عوائد النفط . فكما يتضح من الجدول ٣ - ٣ ، تشكل ايرادات النفط مصدراً شبه وحيد للايراد العام في دول مجلس التعاون ، ماعدا البحرين .

إن اعتماد حكومات دول مجلس التعاون على الايرادات النفطية سنة بعد سنة لتمويل انفاقها العام ، يعني أن نمو الانفاق العام فيها ماكان ممكناً لولا نمو الايرادات النفطية . فلم يكن نمو الايرادات العامة بسبب ارتفاع كفاءة السياسة المالية وادارتها بل كان نموها مستقلا واعتمد ، في المقام الاول ، على نمو الايرادات النفطية .

٣ ـ معضلة النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط

يذكر أنه يتبين لنا وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي من جهة ، وبين الإنفاق العام والناتج المحلي غير النفطي من جهة أخرى . وتبين لنا أيضا أن الإنفاق العام يعتمد على ايرادات مستقلة عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع

جدول ٣ ـ ٣ ايرادات النفط كنسبة مئوية من اجمالي الايرادات العامة

					البيان
البحرين	عمان	قطر	الكويت	السعودية	السنة
		• •	* * *	Α4	V-/1939
	47		٨٤	4.	V1/19V+
	48		AV	AY	VY/14V1
	4+		٨٥	۸۸	VY/14VY
	47		٨٢	47	V\$/19VW
٤٨	47	98"	41	48	V0/19VE
£9	44	۹٠	۸۹	4.	V1/14V0
٦٧	44	41	rA.	A4	VV/14V1
٦٨.	vv	4.	۸۳	7.4	VA/14VV
177	٧٤	44	٨٢	۸۸	V4/14VA
77	10	94	٨٥	4.	A-/19V9
01	A9.	14	79	4.	۸۱/۱۹۸۰
۸۱	9.	٨٥	78		AY/19A1
			94	Vī	AT/19AY
			44		14AP
77	٩.	4+	Αŧ	A4	متوسط الفترة

النفط. فالنشاط الاقتصادي في قطاع النفط يؤثر في النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط بشكل مباشر، وغير مباشر من خلال الانفاق العام. لذا يتوقف الأثر النهائي لقطاع النفط، في المقام الأول، على كفاءة سياسات الانفاق العام ونجاعة ادارته في خلق وتطوير انشطة اقتصادية خارج قطاع النفط.

وقد اتضح لنا من العلاقة السائدة بين الانفاق العام والناتج المحلى

بيانات غير متوفرة

المصدر : السعودية : رزارة التخطيط ، حقائق وارقام منجزات خطط التنمية ، ١٣٩٠ - ١٤٠٢ هـ ، جدول رقم ٤ ص ٧٧ وارقام ٨٣/٨٢ من

ETU, Quarterly Economic Review, Saudi Arabia, No. 4, 1983, P. 2. الكويت: أرقام ۷۱/۷۰ ـ ۷۱/۷۶ من بنك الكويت المركزي ، التقسوير الاقتصادي لعام ۱۹۷۸ ، جدول ۱۱ ص ۳۷ .

أرقام ٧٦/٧٥ ـ ٨٣/٨١ من بنك الكويت المركزي النشرة الاحصائية الفصلية ، ينايىر ــ مارس ١٩٨٣ جلمول ١٦ ص ١٦

ETU, QER of Quwait, Annual Supplement 1983, من ۸٤/۸٣ ـ ۸٣/١٩٨٢ P. 10.

قطر : الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ـ يوليو ١٩٨٣ جدول رقم ١٦٥ ص. ٢٤٠ .

عمان : النسب للسنوات 1941 - 1947 احتسبت من الكتباب الاحصائي السنوي ، الاصدار الحادي عشر ، 1947 الجدول 197 ص 1.3 .

البحرين: للسنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨١ من

IMF, Govt Finance Statistics Yearbook, Vol. VI, 1982, 419.

غير النفطي خلال الفترة الماضية ، أن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط مازال مرهوناً بالإنفاق العام . وهذا يعني أن هذه الدول لم تتمكن إلى الآن . من خلق وتطوير أنشطة اقتصادية قوية خارج قطاع النفط تمكنها من تخفيض اعتمادها عن مصدر يكاد يكون وحيداً لتوليد الدخل فيها .

لذا يمكن القول ، ويدرجة مقبولة من الثقة ، إن ارتفاع مستوى المعيشة في دول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية لايعكس ارتفاع الانتاج والانتاجية الذاتية فيها .

٤ ـ مؤشرات اضافية لضعف القاعدة الاقتصادية خارج قطاع النفط

سعت دول مجلس التعاون إلى تنويع مصادر الدخل فيها لتخفيف اعتمادها على النفط. وقد ركزت جهودها على الصناعة التحويلية بصفة خاصة ، لتحقيق هذه الغاية . يبين الجدول ٣ - ٤ نسبة الصناعة التحويلية في دول المجلس إلى إجمالي الناتج المحلي والناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧١ و ١٩٨٧ وكذلك متوسط الفترة المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧١ و ١٩٨٧ وكذلك متوسط الفترة الجدول ضعف الصناعة التحويلية فيها .

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة التحويلية في دول المجلس تشمل تكرير البترول والصناعات المرتبطة بالنفط. فإذا ما أخذنا ذلك بعين الاعتبار يقل أكثر شأن الصناعة التحويلية في هذه الدول. يبين الجدول ٣ _ 0 صادرات البترول كنسبة متوية من إجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٧٠ _ ١٩٨٢ في دول المجلس كما يبين الجدول ٣ _ 7 معدلات النمو السنوية للصادرات والواردات في الكويت والسعودية والامارات خلال الفترة ١٩٨٠ _ ١٩٨٢ .

فكما يتضح من الجدول ٣ ـ ٥ ، فقد تراوحت نسبة البترول في الصادرات بين ٧٠٪ و ٩٨٪ في البحرين وبين ٩٣٪ و ٩٩٪ في قطر وبين ٩٩٪ و ٩٩٪ في الامارات وبين ٨٠٪ و ٩٥٪ في الكويت وبين ٩٣٪ و ١٠٠٪ في السعودية خلال ١٩٠٠ - ١٩٨٢ .

ونلحظ من الجدول ٣ ـ ٦ أن معدلات النمو السنوية للواردات فاقت معدلات النمو السنوية للصادرات في الكويت والسعودية والامارات خلال نفس الفترة .

إن درجة اعتماد هذه الدول على صادرات البترول من جهة ، وزيادة معدلات النمو السنوية لوارداتها عن معدلات النمو السنوية لصادراتها من جهة أخرى ، يتضمن معاني عميقة لاتحتاج الى كثير من البيان . فإذا ما طرأ انخفاض ملحوظ على مستوى صادراتها النفطية ، تواجه هذه البلدان مشاكل في تمويل وارداتها ، والتي قد يصعب خفضها بسرعة بدون تعرضها لمخاطر سياسية واجتماعية .

ه ـ معضلة ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة في دول المجلس

تبين لنا مما سبق غياب قاعدة قوية للنشاط الاقتصادي خارج قطاع

جدول ٣ ـ ٤ نسبة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي

من	ية	مثو	سية	کند
U	π,	_	-	_

بير النفطي	ج المحلي غ	النات	حلي	اجمالي الناتج المحلي				
متوسط	1444	1471	متوسط	14.81	1471			
1481-7481			14AY_V	١				
۸,۶۲	۲۸,۳	٦٣,٨	14,7	۲۱,۱	٤٥,٥	١_ البحرين		
1.,4	11,7	٧,٥	٣,٩	0,0	٧,٧	۲_ قطر		
1.,4	۱٦,٤	٧,٥	٤,٤	۸,۱	٧,٧	٣ الامارت		
٧,٧	٣,٣	٠,٠٠٤	١,٠	١,٤	.,	٤_ عُمان		
١٧,٠	12,4	11,8	٦,٢	٧,٣	٣,٩	هالكويت		
17,0	r, u	14,-	٥,٠٠	۲,۶	٨,٥	٦السعودية		

تم إعداد الجدول على أساس:

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الحسابات الاقتصادية للوطن العمربي ، الكويت ، مارس ١٩٨٤ ، الجدول ١ - ٢ ص ٣ ، الجدول ٣ - ٣ ص ١٧ .

النفط . إن الدخل في قطاع النفط لا يمكن اعتباره دخلا بالمعنى المتعارف عليه . لهذا فمستوى دخل الفرد في هذه الدول لا يعتبر مؤشرا موثوقا لا للنمو ولا للتنمية . إذ لم يتحقق بسبب حشد مواردها المتاحة ورفع انتاجية الأصول المنتجة والموارد الطبيعية للبلاد ، بل بسبب نمو عملية تحويل الثروة الوطنية إلى دخل . فالدخل الذي ابتدأ

جدول ٣ ـ ٥ صادرات البترول (البترول الخام والمكرر) كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات

السعودية	الكويت	الامارات	عُمان	قطر	البحرين	السنة
94	9.8	90	*1	97	٧٦	194.
•1	9 8	97	99	97	٧٧	1941
*1	94	97	*1	97	٧٠	1977
*1	9.7	4٧	*1	97	79	1974
*1	90	99	99	9.8	۸٦	1978
*1	9.4	4.4	*1	97	۸۲	1940
*1	91	97	*1	97	VV	1977
1	9.	90	*1	99	٧٨	1977
1	9.	90	99	99	۸۰	1974
1	41	90	99	97	۸۱۱	1949
1	٩٠	9.8	*1	90	٨٩	1940
1	7.4	94	*1	97	۸۹	1941
١٠٠	۸۰	9.4	99	94	۸۳	1947
			L		لــــــا	

الرقم مقرب .

المصدر: تم احتساب هذه النسب على أساس البياجات الواردة في . IMF, IFS, 1983

جلول ٣ ـ ٦ نمو التجارة الخارجية معدلات النمو السنوي (٪) ١٩٨٧ ـ ١٩٨٧

	الصادرات	الواردات
الكويت	11, Y-	10, 7
السعودية	۲,۳	٣٢,٣
الامارات	۲,٤	74,4

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ٩ ص ٣٣٤ ـ ٣٣٠ .

في الارتفاع بصورة ملحوظة في عام ١٩٧٣ ، لا يعدو أن يكون وهما احصائيا . ففي حالة توقف النشاط في قطاع النفط لأي سبب من الأسباب ينخفض مستوى الدخل على مستوى دول المجلس إلى أقل من مستواه في الدول النامية .

فكيا يتضح من الشكل ٣ ـ ١ ، يحدد مستوى الإنفاق العام ، في المقام الأول ، مستوى الناتج المحلي غير النفطي . وبما أن مستوى الإنفاق العام يعتمد على الإيرادات النفطية ، فإن مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط يعتمد في المقام الأول ، على مستوى النشاط الاقتصادي في قطاع النفط . بمعنى آخر ، تحدد الروابط المباشرة وغير المباشرة لقطاع النفط ، مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط .

وكما يتضح من الجدول ٣ ـ ٧ فإن مستوى دخل الفرد خارج قطاع النفط والانفاق العام لم يتجاوز ٥,٣١٪ من مستواه الفعلي عام ١٩٨٢ . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الآثار الاضافية للنشاط الاقتصادي في قطاع النفط وللانفاق العام على توليد مجمل النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ينخفض مستوى دخل الفرد إلى أقل من ذلك بكثير ويصبح أقل من مستوى دخل الفرد في أي مجموعة من خلك الحدول النامية .

تبرز هذه الحقائق أهمية خلق قواعد متينة لتوليد الدخل خارج قطاع النفط ، كما تبرز أيضا أهمية روابط المالية العامة في تحويل عوائد النفط ، إلى انشطة اقتصادية جوهرية خارج قطاع النفط . (١) وفي ذلك فرصة وتحد في آن واحد .

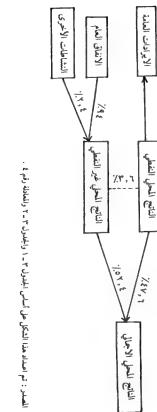
لذا نجرى في الفصل القادم ، بشىء من التفصيل ، كشفا على الإنفاق العام لمعرفة مدى أثره ليس في توليد الدخل خارج قطاع النفط بل في خلق وتطوير أنشطة اقتصادية قوية لتوليد الدخل خارج قطاع النفط خلال الفترة الماضية .

 ⁽١) للوقوف على بعض من المناقشات حول قضايا ومشاكل خاق وتطوير قواعد اقتصادية خارج قطاع النفط ودور روابط المالية العامة في تحقيق ذلك ، انظر :

أ رودلف هابليتزل، فضايا التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالنفط؛ الشمويل
 والتنمية، المجلد ۱۸/ المدرقم ۲، يونيو ۱۹۸۱ ص ۱۳-۱۳.

ب-جاها نجير اموزيغار ، ادارة الثروة النفطية ، التمويل والنتمية ، الجزء ٢٠ / العدد ٣
 سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٩ - ٢٢ .

الشكل ٣ ـ ١ مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي



الجدول ۳ ـ ۷ مصادر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على مستوى دول المجلس لعام ١٩٨٢

نسبة مئوية	دولار	النشاط الاقتصادي
		١ _ قطاع النفط
٤٧,٦٠	7717	أ ـ الأثر المباشر
١,٨٩	4.1	ب_الأثار الإضافية
		الإنفاق العام
۳۸,۹۰	74.4	أ ـ الأثر المباشر
10,80	1777	ب _ الأثار الإضافية
		٣ ـ النشاط الاقتصادي المستقل عن
1, 77	7.5	قطاع النفط ودور الإنفاق العام
1	177.1	

المصدر : تم اعداد الجدول على أساس الشكل ٣ ـ ١



الفصيل الرابيع

نمواذوار الدولة وتنميكة الاعتمادعلى الحكومات

يمكن قياس دور الدولة بأكثر من مؤشر: نسبة الايراد العام ونسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي ، ونسبة العمالة في الحكومة إلى إجمالي العمالة .

سبق أن استعرضنا الايراد العام في الفصل الثالث . ونتناول نسبة الإنفاق العام في هذا الفصل . أما نسبة العمالة الحكومية فسنتناولها في الفصل السادس .

يبين الجدول ٤ ـ ١ نسبة الإنفاق العـام إلى الناتـج المحلي غـير النفطي في دول مجلس التعاون في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ .

الجدول ٤ ــ ١ الإنفاق العام كنسبة مثوية من الناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٨

وع	الجم	ثمار	الاست	الاستهلاك العام		
1447	1977	1441	1477	1444	1477	
79.7	47,7	11,0	٧,٨	YE,A	44,4	البحرين
47,7	۸۳,۳	47,1	14,4	00,0	٦٣,٥	قطر
04,1	17,7	77.4	177,1	46,0	77,7	الامارات
.YE,V	111,4	£1,+	٤٦,٤	٧٨,٧	٦٤,٨	عُمان
71,7	٤٧,١	44,+	10,9	44,1	41,1	الكويت
٧٨, ٢	۵٦,٨	40, V	34,4	٤٢,٥	۳۸,۰	السعودية
V£,4	٥٦,	77,7	17,7	٤٢,١	79,0	المجموع

المصدر : الجدول ٣-٧

يتضح من هذا الجدول أن نسبة الاستهلاك العام زائداً الاستثمار العام إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ، ارتفعت في جميع دول المجلس ، باستثناء الإمارات حيث طرأ انخفاض بسيط عليها ، بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٨٧ .

يُذكر أن الناتج المحلي غير النفطي ، كالناتج المحلي النفطي ، شهد نمواً هائلاً في هذه الدول خلال هذه الفترة . إن ارتفاع نسبة الاستهلاك والاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ، تعني أن معدل نمو الإنفاق على الاستهلاك العام والاستثمار ، فاق معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي ، كما تعني ازدياد أهمية دور الدولة في هذه البلدان .

وكما يستدل من الجدول ٤ ـ ٢ ، فقد شهد الإنفاق العام ، بشقيه

الجدول رقم ٤ - ٢ معدل غو الانفاق العام

المجموع	الانفاق	الاتفاق	الفترة	الدولة
	الرأسمالي	الجمادي		
٧٨,١	۲٦,٣	79,5	A1_14V£	١ . البحرين
14,1	YY,Y	17,9	AY_14V0	۲ . قطر
71.0	٤٧,٦	78,1	A1_14VF	٣ . الامارات
٧٤,٧	44,4	77,0	V4_14VP	٤ . عُمان
74°, V	71,7	41,1	A1-14YT	ه . الكويت
TV ,A	٤٣,٩	TY, £	AY-19V+	٦ . السعودية
44,4	WY , £	44.4		المجموع

المصدر: جنول رقم ٤ ، الملحق الاحصائي

الجاري والاستثماري ، نمواً ملحوظاً ، وبدرجات متفاوتة ، في جميع هذه الدول .

تلعب الحكومة أكثر من دور من خلال الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري. يشمل الإنفاق الجاري الإنفاق على الخدمات العامة ، والاعانات والتحويلات ومدفوعات الفائدة . ويشمل الإنفاق على الحدمات العامة جميع الإنفاق الجاري على الرواتب والأجور والسلع والخدمات بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمور العسكرية . وتشمل الاعانات والتحويلات مايعرف بمدفوعات الرفاهية والاعانات ، ويخصص الجزء الأكبر من هذا النوع من الإنفاق العام في بعض الدول إلى الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وتعويضات البطالة ، بينا يشكل الإنفاق على الدعم أهم بنود هذا الإنفاق في بعض الدول ، خاصة الدول النامية .

ويشمل الإنفاق العام الاستثماري ، إنفاق الحكومة على مشروعات شبكات الطرق ، والمدارس والمستشفيات والمطارات والموانىء . . . الغ ، كما يشمل استثمارات الحكومة في المشروعات العامة و/ أو المشتركة .

١ ـ أسباب نمو الإنفاق الجاري :

يمكن تفسير نمو الإنفاق العام الجاري في دول المجلس ، بسبب تعاظم أدوار حكوماتها في المجالات الحكومية التقليدية ، الأمن الداخلي والدفاع الخارجي والخدمات الاجتماعية الأساسية ، خاصة في مجالات التعليم والصحة العامة ، وكذلك يسبب تعاظم أدوارها في الاعانات والتحويلات في ظل سياسـات الرفـاه الاجتماعي وظـل توزيع الدخل .

ويتضح من الجدول ٤ ـ ٣ أن نسبة الإنفاق على الأجور والرواتب والسلع والخدمات قد انخفضت من ٤ ، ٩١ ٪ إلى ٦ ، ٨٨ في المبحرين بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١ ، ومن ٢ ، ٣٣٪ إلى ٥ ، ٥٨ في الكويت بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١ ، ومن ٢ ، ٣٣٪ إلى ٥ ، ٥٨ في الإمارات بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨١ ، ومن ٠ ، ٥٧٪ إلى ٥ ، ٥٠ في السعودية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٩ ، بينها ارتفعت في عُمان من السعودية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٨ ، بينها ارتفعت في عُمان من الانخفاض في نسبة الإنفاق على الخدمات العامة ارتفاع في نسبة الإنفاق على الخدمات العامة ارتفاع في نسبة الإنفاق على الاعانات والتحويلات . فقد ارتفعت من ٤ ، ٨٪ إلى ٣ ، ٩٪ في الكويت ، ومن ٣ ، ٣٪ إلى ٥ ، ٤٪ إلى ٥ ، ٨٪ إلى ١ ، ١٩٠٪ إلى ٥ ، ٨٪ إلى ١ ، ١٩٠٪ إلى ١ ، ١٩٠٪ أي السعودية ، بينها هبطت من ٧ ، ٨٪ إلى ١ ، ٨٪ إلى ٥ ، ٨٪ أي السعودية ، بينها هبطت من ٧ ، ٨٪ إلى ٣ ، ٥٪ أي عُمان .

الجدول ٤ ـ ٣ مكونات الإنفاق الجاري (نسب مئوية)

المجموع	الفائدة	الاعائا <i>ت</i> والتحويلات	المجموع	السلع والحلامات الأخرى	الأجور والرواتب	
						البحرين
١	٠,٧	٨,٤	41,8	1,73	٤٥,٣	1975
1	1,1	9,8	7, ۹۸	٣٤,٧	٥٤,٩	1941
						الكويت
1	-	۳۷,۳	٦٢,٧	71,1	1,13	1977
100	-	٤٣,٤	9٧,٦	80,1	YV,0	1941
1						عمان
١٠٠	٦,٣	۸,٧	A0,1	09,0	70,7	1974
١٠٠٠	٤,٧	۰,۳	4.,.			1474
[]						الامارات
1	-	٦,٤	97,7		• •	1478
١	-	11,4	۸۸,۱			1941
						السعودية
1	- (٤٣,٠	۵۷,۰		••	V-/14
1	-	ξA, Φ	01,0			AY/A1

^{. . .} معلومات غير متوفرة .

المصدر: تم إعداد الجدول بناء صلى Govt Finance Statistics Yearbook, Vol. VI, بناء صلى 1962.

لكل من البحرين ، الامارات ، عمان والكويت والسعودية من وزارة التخطيط ، حقمائق وأرقام منجزات خطط التنمية ، ١٣٩٠ ـ ١٤٠٤ هـ ويتضح من توزيع الإنفاق العام حسب القطاع ، الجدول 3 - 3 ، أن نسبة الإنفاق على الخدمات العامة والتعليم والصحة قد انخفضت ، بينها ارتفعت نسبة الإنفاق على الدفاع في البحرين والكويت . وأما في عمان فقد انخفضت نسبة الإنفاق على الدفاع بشكل العامة والصحة ، بينها ارتفعت نسبة الإنفاق على الدفاع بشكل ملحوظ ، وطرأ ارتفاع بسيط على نسبة الإنفاق على التعليم . وقد انخفضت نسبة الإنفاق على الخدمات العامة ونسبة الإنفاق على التعليم ، وطرأ ارتفاع طفيف على نسبة الإنفاق على الصحة وارتفاع كبير على نسبة الانفاق على الدفاع في الإمارات .

وإذا ما نظرنا إلى الإنفاق العام حسب القطاعات يتبين لنا أن نسبة الإنفاق على الحدمات العامة قد هبطت من * , ١٣٪ إلى ٨,٨٪ في البحسرين بعين ١٩٧٧ و ١٩٨١ ، ومن ٢, ٢٩٪ إلى ٧,٣٣٪ في المحويت بين ١٩٧٧ و ١٩٨١ ، ومن ٨,٣١٪ إلى ٨, ١٠٪ في عمان الكويت بين ١٩٧٧ و ١٩٨١ ، ومن ٣, ٣٠٪ إلى ٩, ٣٠٪ في الإمارات بين بين ١٩٧٧ و ١٩٨٠ ، بينها ارتفعت نسبة الإنفاق على الدفاع من ٩, ١٣٪ إلى ٣, ١٩٪ إلى ٣, ١٩٪ إلى ٨, ١٩٪ ومن ٣, ١٩٪ إلى ٩, ١٩٪ ومن ٣, ١٩٪ إلى ١٩٨٠ ، ومن ٣, ١٩٪ إلى ١٩٨٠ ، ومن ٣, ١٩٪ إلى ١٩٨٠ ، ومن ١٩٨٠ إلى ١٩٨٠ ، ومن ١٩٨٠ إلى ١٩٨٠ ، ومن ١٩٨٠ ، ومن ١٩٨٠ إلى ١٨٨٠ إلى ١٩٨٠ ، ومن ١١٪ إلى ٧, ١٩٪ ، ومن ١١٠٪ إلى ١٩٠٠ ، إلى ١٩٠٠ إلى ١٩٠٠ ، ومن ١٩٠٠ إلى ١٩٠٠ ألى ١٩٠٠ إلى ١٩٠٠ ، ومن ١١٠٠ إلى ١٩٠٠ ، ومن ١١٠٠ إلى ١٩٠٠ ، ومن ١١٠٠ إلى ١٩٠٠ ألى ١٩٠٠ ألكويت والكويت والكويت والامارات على التوالي أما في عمان فقد ارتفعت نسبة والكويت والامارات على التوالي أما في عمان فقد ارتفعت نسبة

الجدول £ _ £ الانفاق العام حسب القطاع (نسبة مئوية)

المجموع	أخرى	الصحة	التعليم	الدناع	الخدمات المامة	السئة	
١	aA	11.18	11	14.4	۱۳,۰	1471	البحرين
١٠٠	7,70	٧,٦	۹,۷	71.7	۸,۸	1441	
1	11.0	0,0	10,-	A. £	74,7	1977	الكويت
1	۵۲,٦	٤,٩	۹,۰	٩,٨	٧,٣٧	1441	
١٠٠٠	77,17	0.4	۳,۷	79,79	۱۳,۸	1477	عمان
1	71,4	7.7	۵,۱	٤٩,٠	1.,4	1974	
1	44,4	٦,٧	14,4	18.8	77.1	1977	الإمارات
١٠٠	14,+	v,4	11.4	íV.o	41.4	144+	

المسدر: تم إعداد الجدول بناء على , Govt. Finance Statistics Yearbook, Vol. VI

الإنفاق على التعليم من ٣,٧٪ إلى ١,٥٪. وأما نسبة الإنفاق على الصحة فقد انخفضت من ٣,٠٪ الى ٧,٦٪، ومن ٥,٥٪ إلى ٩,٤٪، ومن ٩,٥٪ إلى ٣,٢٪ في البحرين والكويت وعمان على التوالي، بينها ارتفعت في الامارات من ٧,٠٪ إلى ٧,٩٪.

وإذا ما قارنا الإنفاق العام على الدفاع والخدمات الاجتماعية في بعض دول المجلس وفي الدول النامية والمتقدمة ، يتضح لنا بعض الفروقات الهامة التي تتضمن معاني عميقة فيها له علاقة بكفاءة الإنفاق العام .

الجدول ٤ ـ ٥ نفقات الدفاع والنفقات الاجتماعية

	تعبيب الفرد من نفقات الحكومة (دولارات ١٩٧٥)						نفقات المدف مئوية من نفقات الم	البيان
محد		٨٠	تمار	٨٠	دة ۷۷	19.4-	1477	المجموعة أو الدولة
٧٠	44	\ \frac{\sigma_1}{1}	- "		VI			١ ــاللدول المنامية
,	,	٦,	۳	v		17,9	14,0	أ . فات الدخل
		1		1				المتشفض
1.	٨	77	٧٠	YA	77	18,4	17,1	ب . ذات الدخل
								المتوسط
45.	161	111	٧٧	Yet	144	17,7	71,7	٧- دول السوق
								الصناعية
301	4+4	141	004	777	715	17,7	٨,٤	٣- الكويت
٧		743	•••	1114	•••	٤٧,٥	71.0	٤- الأمارات

المصدر: البتك الدولي ، تقرير من التنمية في العالم ١٩٨٣ .

فكما يتضح من الجلول ٤ ـ ٥ ، فقد انخفضت نفقات الدفاع كنسبة مئوية من إجمالي نفقات الحكومة من ١٩,٥٪ الى ١٦,٩٪ في الدول النامية ذات الدخل المنخفض ، ومن ٣,١٢٪ إلى ٢,٢٪ في دول السوق الصناعية ، بينها ارتفعت من ١٣,٩٪ إلى ٢,٤٪ في الدول النامية ذات الدخل المتوسط بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠.

أما في الكويت والإمارات فقد شهدت نفقات الـدفاع ارتفـاعاً ملموساً حيث ارتفعت من ٨,٤٪ إلى ٢,٢١٪ ، ومن ٢٤,٥٪ الى ٥,٧٤٪ ، على التوالي ، بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ .

يذكر أن الإنفاق العام شهد نموا بارزا في جميع دول مجلس التعاون خلال السبعينات . لهذا يكتسب الارتفاع الملحوظ في حصة نفقات الدفاع في الكويت والإمارات أهمية خاصة .

فبينها ارتفع نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع من ٥ إلى ٧ دولارات ومن ٢٦ إلى ٢٨ دولارا في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والدول النامية ذات الدخل المرتفع ، على التوالي ، وانخفض من ٢٨١ إلى ٢٥٤ دولارا في دول السوق الصناعية ، ارتفع من ٣١٤ إلى ٣٦٤ دولارا في الكويت ما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ .

وكان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الكسويت أعلى منه في الدول النامية ، ودول السوق الصناعية في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ . وبينها كان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ودول السوق الصناعية يعادل ٣٨٨ و ٩٩٥ ٪ ، على التوالي ، من نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الكويت عام ١٩٧٧ ، انخفض إلى ٧٧٧ ٪

وأما نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ودول السوق الصناعية فقد كان فقط ٢٥٥٪ و ٢٢٧٧٪ على التوالي من نصيب الفرد في الإمارات عام ١٩٨٠.

ولم يقتصر التباين بين الدول النامية ودول السوق الصناعية من

جهة ، والكويت والإمارات من جهة أخرى ، على نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع ، بل تعداه إلى فروقات هامة في نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم والصحة .

فكما يستدل من الجدول ٤ - ٥ ، فقد كان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم في الكويت أعلى منه بكثير في الدول النامية ، ودول السوق الصناعية في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ على السواء . وبالرغم من أن نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم ارتفع في الدول النامية ودول السوق الصناعية بينها انخفض في الكويت بين عامي ١٩٧٧ ، و ١٩٨٠ ، إلا أن نصيب الفرد في الكويت بقى أعلى منه بكثير في الدول النامية ودول السوق الصناعية على السواء عام ١٩٨٠ . فنصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم في الدول النامية ذات الدخل المتخفض والدول النامية ذات الدخل المتوسط ودول السوق الصناعية كان يساوي ٢٠٢ ٪ و٨ر٩ ٪ و٢٠ ٤ ٪ ، على التولي ، من نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم في الكويت في عام ١٩٨٠ .

وكها يتضح من الجدول ٤ _ ٥ ، كان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم في الإمارات أعلى منه في الكويت وبالتالي أعلى منه في الدول النامية ودول السوق الصناعية على السواء عام ١٩٨٠ .

وأما نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الصحة فبقى ثابتا في الدول النامية ذات الدخل المنخفض ، وارتفع من ٨ دولارات إلى ١٠ دولارات في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ، ومن ١٤١ دولارا،

إلى ٢٠٠ دولارا في دول السوق الصناعية ، وانخفض من ٢٠٠ دولارات إلى ١٩٧٢ و١٩٨٠ . الكويت ، بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠ . وبالرغم من أن نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الصحة في الامارات كان أعلى منه في الكويت (٢٠٠ دولار مقابل ١٥٤ دولارا) ، إلا أنه كان أقل منه في دول السوق الصناعية (٢٠٠ دولار مقابل ٢٥٠ دولارا) ، إلا أنه كان أقل منه في دول السوق الصناعية (٢٠٠ دولار

وتجدر الملاحظة أن انخفاض نسبة الإنفاق على أي من البنود ، أو القطاعات ، لا يعني بالضرورة انخفاض درجة الاهتمام بالإنفاق على البند أو القطاع المعين ، فالإنفاق على أي من البنود أو القطاعات ازداد بصفة مطلقة ، أما الانخفاض أو الارتفاع في نسبة الإنفاق على أي منها ، فيتعلقان بطبيعة الانفاق وفرص زياداته . إذ في حالة بعض البنود أو القطاعات لا يمكن الاستمرار في زيادة الانفاق عليها ، وكلما انخفضت هذه النسبة .

يذكر أن دول المجلس حققت تقدما ملموسا نحو القضاء على الأمية وزيادة فرص التعليم في جميع مراحله ، وزيادة عدد الأطباء وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال وزيادة العمر المرتقب .

وقد قامت حكومات هذه الدول بتوفير خدمات اجتماعية مجانية في مجالات التعليم والصحة والأسرة والطفولة والشباب والمساعدة في توفير السكن وتأمين الماء والكهرباء للمستهلكين لقاء رسوم رمزية أقل بكثير من تكلفتها الفعلية ، كها قامت بتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية بأسعار مدعومة ، وقد تم تقديم كل هذه الخدمات

الاجتماعية في اطار سياسة الرفاه الاجتماعي ، وظل توزيع الدخل ، ووفرة مواردها المالية . وبسبب زيادة التوتر السياسي والعسكري في الآونة الاخيرة ، شهد الإنفاق على الدفاع ، كها تبين لنا ، نموا هائلا وما كان ممكنا دون توفر الموارد المالية لتمويل النفقات المتزايدة

٢. أسباب غو الإنفاق الرأسمالي:

تبين لنا من الجدول ٤ ـ ٢ أن الانفاق العام شهد نموا ملحوظا في جميع دول مجلس التعاون ، وأن معدلات نمو الإنفاق الاستثماري فاقت معدلات نمو الإنفاق الجاري في قطر والكويت والسعودية ، بينها فاقت معدلات نمو الإنفاق الجاري معدلات نمو الإنفاق الاستثماري في البحرين وعمان والإمارات .

وقد انعكس التباين في معدلات نمو الإنفاق الجاري والاستثماري بين هذه الدول على هياكل الإنفاق العام فيها ، كما يتضح من الجدول ٤ - ٦ . وبينها ارتفعت حصة الإنفاق على الاستثمارات في قطر والكويت والسعودية انخفضت في البحرين وعمان والإمارات .

بالرغم من انخفاض حصة الإنفاق على الاستثمارات في بعض هذه الدول ، إلا أنها كانت مهمة في أغلب هذه الدول خلال السبعينات ، كما يتضح ذلك من الجدول ٤ - ٧ .

بينا أن الإنفاق الجاري أخذ في النمو بسبب توسيع الخدمات الاجتماعية والإنفاق على الدفاع. فها الذي أدى إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي ؟

الجدول ٤ ـ ٦ توزيع الانفاق العام (نسب مئوية)

الاستثماري	الجاري	السنة	
۰ر۶۳	۰ر۷ه	1978	١. البحرين
۰ر۳۹	٠١١٦٠	19.41	
۳ر۲۷	۷۲٫۷	1940	۲. قطر
۲ر۶۹	۸ر۹ه	1944	
۰ر۱۸	۰ر۸۲	1974	٣. الامارات
٧ر٦	۳٫۳	1441	
۲۲۲۳	۸ر۷۲	1974	٤ . عمان
٤ر٢٣	۲ر۲۷	1979	
۱ر۲۰	۹ر۷۹	1977	٥. الكويت
۲ر۳۶	۸ره۲	19.41	
١٦٦١	۹ر۳۳	1940	٦. السعودية
٤ر٠٢	۲۹٫۳	14.21	

المصدر: نفس جدول ٤ ـ ٢

يعود نمو الإنفاق الرأسمالي إلى الدور البارز الذي قامت به حكومات هذه الأقطار في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فلم يقتصر الإنف ق العام الرأسمالي على الإنفاق بواسطة الحكومات نفسها على إقامة وتطوير شبكات الطرق ، وبناء المدارس والمستشفيات ، والموان، والمطارات وغيرها من الهياكل الأساسية

الجدول ٤ ـ ٧ توزيع الانفاق العام (نسب مئوية) لمتوسط الفترة الزمنية

	المجموع	الاستثماري	الجاري	الفترة	الدولة
J	1	۲ر۲۶	۸ر۳٥	A1 - VE	البحرين
ĺ	1	۸ر۳۲	۲۷۷۲	A7_V0	قطر
	1	۷ر۹	۳ر۹۰	A1-VY	الامارات
Į	1	۷۸۸۷	۳ر۷۷	٧٩ _ ٧٣	عمان
	1	۷۹٫۷۲	۳۰٫۳	A1-Y7	الكويت
Į	1	٤ر٦٠	۲ر۳۹	۸۲-۷۰	السعودية
ŀ					
	1	۲۲٫۶۳	3005		المجموع

المصدر: تم اعداد الجدول على أساس الجدول ٤ - ١ .

الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتأمين انطلاق مسيرة التنمية ، بل تعداها إلى ارتياد المجالات الاقتصادية بشكل مباشر ، ليس بسبب تبدل في النظام الاقتصادي وتوجه نحو الحد من نطاق نشاط القطاع الخاص ، بل بسبب حاجات عملية اقتضتها معطيات هذه الأقطار ومتطلبات التنمية فيها . فقد قامت حكومات هذه البلدان بإقامة العديد من المشروعات العامة في مجالات الصناعة والنقل والمواصلات ، والمال والتجارة والتأمين والخدمات ، وقد تم إقامة

معظم هذه المشروعات مؤخرا في السبعينات ، بسبب وفرة مواردها المالية ، وليس رغبة منها في الحد من نطاق القطاع الخاص أو كبته ، بل لأن القطاع الخاص لم يكن راغبا/ أو قادرا على ارتباد هذه المشروعات والتي اعتبرتها حكومات هذه الأقطار مهمة لتأمين انطلاقة قوية لمسيرة التنمية فيها في اطار سعيها لتنويع مصادر الدخل فيها . إن غو الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي ، وإن دل على زيادة مطلقة في مهام حكومات هذه الأقطار التقليدية والتنموية ، إلا أنه لا يدل على مدى أهمية أدوار هذه الحكومات بالنسبة لادوار القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار . وكها هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية . بل إن الاستثمارات ، وإن كانت وحدها غير كافية ، تشكل العمود الفقري لعمليات التنمية وحدها غير كافية ، تشكل العمود الفقري لعمليات التنمية والاجتماعية بصفة عامة .

يبين الجدول رقم ٤ ـ ٨ مساهمة كل من الحكومة والقطاع الخاص في تكوين رأس المال في دول المجلس خلال فترات زمنية محددة . وكها هو واضح من الجدول فإن نسبة مساهمة الحكومة كانت أكبر من نسبة مساهمة القطاع الحاص في جميع هذه الأقطار .إن مساهمة الحكومة بنسبة أكبر من نسبة مساهمة القطاع الحاص في إجمالي الاستثمارات مؤشر على أن الحكومة في هذه الأقطار ، كها هي الحال عموما في الدول النامية ، تتحمل العبء الأكبر في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، ومؤشر على ضخامة النتائج التي تترتب في

حالة عدم تمكن الادارة من استعمال كامل هذه المواد بشكل فعال وفقا للأهداف التي خصصت من أجلها ، من جهة أخرى .

مما سبق ، يمكن أن نخلص إلى القول : إنه بالاضافة إلى المهام التقليدية ، فإن الحكومات في هذه الأقطار تتحكم وتدير القسم الأعظم من قطاعات الانتاج الحديث . وعلى الرغم من رغبة هذه المحكومات في المحافظة على دور القطاع الخاص وعلى ألا تكون الدولة بديلا له ، فهناك اتفاق على ما يبدو حول ضرورة اهتمام الدولة وقيامها بهذه الأنشطة . وهناك اعتراف متزايد بأن تحقيق أهداف التنمية الوطنية مرهون ، وإلى درجة كبيرة ، بمدى التزام هذه المحكومات وقدرتها على توجيه وقيادة عمليات التنمية الوطنية الموطنية .

الجدول رقم ٤ - ٨ تـوزيع الاستثمار بين القـطاعين الخـاص والعام (نسب مثوية)

المئوية	النسب	الفتة	الدولة
القطاع الخاص	القطاع العام		~y
77	٣٨	194 40	البحرين
79	٧١	1947-77	عمان
27	٥٧	A1/A+_Y+/19	السعودية*
**	٦٧	1941-74	الكويت**
17	۸۴	1941~40	قطبر
***97	۴	1941-77	الامارات

استثمارات القطاع غير البترولي

۱۹۳۵ ماعدا استثمارات عامي ۷۵ و۷۲ .

^{* *} استثمارات القطاع الخاص وحكومات الامارات .

٣ ـ سهولة نمو الايراد العام وتوسع الإنفاق العام :

إن النمو الهام لأدوار حكومات دول المجلس وما رافقه من نمو هائل في الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي ، يثير التساؤل :

هل كان النمو الهام للإنفاق العام في هذه البلدان ، نموا موجها في إطار سياسات واضحة محددة المعالم بالنسبة لأدوار الحكومات ؟ أي هل تحدد نمو الإنفاق العام بمقتضيات سياسات توسيع أدوار حكومات

﴿ المصدر:

١ ـ البحرين ، وزارة العمل والششون الاجتماعية ، مؤشرات اجتماعية عن البحرين
 جدول ١ ـ ٩

IMF, Govt. Finance Statistics Yearbook, Vol.VI, 82.

٢ ـ عمان ، مجلس التنمية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، الاصدار الحادي عشر ، ١٩٨٢ .
 الجدول ١١٠ ص ١٧٣ .

٣ ـ السعودية ، وزارة التخطيط حقائق وأرقام ، منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ ـ ١٤٠٢ هـ جلول وقم ١٦ ص ٨٤ ٠

إلكويت ، اجمالي الاستثمارات من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٢ ، جدول ٢٠٠٠ ص ٣٣٧ ، وارقام استثمارات الحكومة من :

IMF, Govt. Finance Statistics Yearbook, Vol. VI, 1982, P. 443.

م قطر ، اجمالي الاستثمارات من صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية للمدول العمربية
 ۱۹۷۰ ـ ۱۹۸۱ ، وأرقام الاستثمار العام من المجموعة الاحصائية السنوية ۱۹۸۳ ، جدول
 ۱۳۵ ص. ۲۶۰ .

٢_الامارات ، اجمالي الاستثمارات من صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية للمدل العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ وأرقام استثمارات الحكومة من :

IMF, Govt. Finance Statistics Yearbook, 1982, P. 466

هذه البلدان ، أم أن نمو الإنفاق العام ، كان نموا تلقائيا بسبب ظروف طارئة وفي غياب سياسات واضحة ومحددة المعالم ، جعلت أدوار الحكومة ردات فعل تلقائية لهذه الظروف الطارثة ؟

تبين لنا في الفصل السابق أن مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط اعتمد ، في المقام الأول ، على مستوى الإنفاق العام ، كما تبين لنا أيضا أن معدل النمو السنوي للإنفاق العام فاق معدل النمو السنوي للناتج المحلي غير النفطي . فبينها كان معدل النمو السنوي للناتج المحلي في دول مجلس التعاون ككل ٥٣٣٠٪ كان معدل النمو السنوي للإنفاق العام ٢٣٧٧٪ خلال الفترة معدل النمو السنوي للإنفاق العام ٢٣٧٧٪ خلال الفترة

إن غو الإنفاق العام ، الذي فاق غو النشاط الاقتصادي غير النفطي في دول مجلس التعاون ، لايبدو فيه ما يسترعي الانتباه اذا علمنا أن الانفاق العام اتجه الى النمو على نطاق عالمي في الدول النامية والمتقدمة على السواء في الستينات كما في السبعينات

ولكن زيادة الإنفاق العام ليست دائها عملية سهلة . فالتوسع المستمر في الإنفاق العام بحاجة إلى زيادات مستمرة في الايرادات العامة . وتحقيق الزيادات المطلوبة في حجم الايراد العام ليس دائها عملية ميسرة لأنه يحتاج إلى تغييرات في بعض السياسات والتدابير خاصة السياسة المالية وادارتها

لذا يكتسب نمو الانفاق في دول مجلس التعاون أهمية خاصة بسبب سرعة نموه من جهة ، وسهولة تمويله من جهة أخرى .

جدول رقم ٤ - ٩ الايراد والانفاق العام

	V1/V1										
	السمودية ١٩٠/٠٧-	P(1384)1	\$1,5	1 CVLA33	٨٠٠١٦٥	PAOLE	\$ 4.4	1,73	VCAA	BLALLAN	1524
	الكويت ٢٧ - ٨١	1,0044	۸ر۹۷	37878	1,403	14.4100	1713	474	ACAA	1,74.14	1,00
	عمان ۲۴ ـ ۲۹	((44.3)	1,03	8.4.4	1777	1/LAS	TVJO	WAL	Y(37	7,1-	- VC -
	1 - VF - 10 - 18	V0075	16,0	VAALO	٥٠٨٠١	TEATE	1631	1,73	11,0	ACBLAI	٨ر٢١
- 1	AY-YO July	14.0031	N _C P	44.60	VARAJO	ΑΛΤομο	18/4	۸۲۸۸	10,1	1,5,444	٨ر٢٧
1.	البحرين ٧٤ _ ٨١	۸۲۰۷۸	¥63¥	17157	1.7,7	PC-34	1,544	17.1	YAJI	84,93	۸۷۷۱
_	lane.	Ë	10 43	الجاري	الاستثماري	الإجالي	الجاري	الاستثماري	الإجال	(Lants (Seaths) (£ N. (c. 1927)	(A.M.C. Im.)
		متوسط الفترة (ملايين المملة	معدل النهو	متوسا	متوسط الفترة (ملايين وحداث المملة المحلية)	رجدات	ŧ	معدل النمو السنوي(٪)	(%)	يالاين وعدان وعدان	ي منع ار احمال ار احمال
	الفترة	الجالي	اجماني الابيراد			الإنهاق المام	7			الفائض /	الفائض / العجسز

لا تشمل العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .
 المصدر : جدول رقم ٤ ، الملحق الاحصائي .

فها همي الأسباب التي تكمن وراء نموه السريع ، وماهمي النتائج التي ترتبت على ذلك ؟ وهل تم هذا النمو بكفاءة أم ترتب عليه نتائج غبر محسوبة تهدد بانتفاء غاياته الأساسية ؟

يبين الجدول ٤ ـ ٩ تطور الايرادات والنفقات العامة في دول مجلس التعاون خلال فترات زمنية محددة

يتضح من الجدول أن معدل نمو الإنفاق العام فاق معدل نمو الايراد العام . ١٦٨١ / مقابل ٢٤٦١ / في البحرين ، و ١٦٦١ / مقابل ٧٧٩ / في قطر ، إلا أن متوسط حجم الايرادات فاق متوسط حجم النفقات فيها ، ٨٠٩٨ مليون دينار مقابل ٩٠٩٣ مليون دينار في البحرين ، و ١٦٥٠ مليون ريال مقابل ٥٨٨٢٥ / مليون ريال في قطر ، وتحقق بذلك فائض في الميزانية بلغ ٨٧١١ / و ٢٦٥٨ / في البحرين وقطر على التوالي .

وفاق معدل نمو الايراد العام معدل نمو الانفاق العام في الامارات ، ٥ (٦٤ ٪ مقابل ١٩٠٥ ٪ ، والكويت ١٩٠٨ ٪ ، مقابل ١٩٠٥ ٪ ، مقابل ١٩٠٥ ٪ ، كما فاق متوسط حجم الايراد العام متوسط حجم الإنفاق العام ، ١٩٥٦ مليون درهم مقابل ١٩٨٣ مليون دينار مقابل ١٣٣٧ مليون دينار مقابل ١٣٣٧ مليون ريال مقابل ١٣٧١ دينار في الكويت ، و ١٩٩٤ ١٩٣٩ مليون ريال مقابل ١٣٧٩ مليون ريال في السعودية ، وتحقق فاقض في ميزانياتها بلغ ١٢٥٨ ٪ ، ١٩٥٥ ٪ و ١٩٢١ في عمان فقد فاق معدل نمو الايراد العام معدل نمو التوالي . أما في عمان فقد فاق معدل نمو الايراد العام معدل نمو

الإنفاق العام ، ٦ره٤ ٪ مقابل ٧ر٣٤٪ ، إلا أن متوسط حجم الانفاق العام فاق متوسط حجم الايراد العام ٢٢٦٧٤ مليون ريال مقابل ٢٣٦١١ مليون ريال ، ونتج عن ذلك عجز بسيط في الميزانية بلغ ٢٣٥١ مليون ريال .

وإذا ما أمعنا النظر في الجدول ٤ ـ ٩ يتبين لنا ، أن الانفاق العام ، بشقيه الجاري والاستثماري شهد نموا ملحوظا . وقد فاق معدل نمو الانفاق الاستثماري معدل نمو الإنفاق الجاري في قطر ، ٧٢٧ ٪ مقابل ٩٦٦١ ٪ والسعودية ، مقابل ٩٦٦١ ٪ والسعودية ، ٩٣٦٤ ٪ مقابل ٩٣٦٤ ٪ والسعودية ، غو الانفاق الجاري معدل نمو الانفاق الجاري معدل نمو الانفاق الاستثماري ، ٣٢٩٧ ٪ مقابل ٣٢٦٧ ٪ في البحرين ، ٩٦٤ ٪ مقابل ٣٢٦٠ ٪ في الإمارات و ٥ر٣٧ ٪ مقابل ٨ر٧٧ ٪ في عمان .

إن النمو الملحوظ للإنفاق العام بشقيه ، الجاري والاستثماري ، من جهة وتحقيق فوائض في الميزانيات العامة من جهة أخرى ، دلالة عى أن التوسع في الإنفاق العام كان عملية ميسرة . إذ تمكنت هذه المدول من التوسع في إنفاقها الجاري والاستثماري على السواء دون مواجهة الخيارات الصعبة التي تواجهها الدول النامية عامة . فعلى مايبدو ، أن هذه الدول لم تواجه خيارات ضعبة في المفاضلة بين مختلف برامج التنمية الاقتصادية ، وبرامج التنمية الاجتماعية في حدود مواردها المالية المتاحة ، وربما على العكس من الحالة المألوفة في الدول النامية حيث مهام ومشروعات الحكومة تبحث عن التمويل

اللازم لها ، فإن هذه الدول ، كانت تبحث عن أنشطة ومشروعات لتمويلها ، بسبب الوفرة المالية النسبية التي نعمت بها خلال الفترة الماضية .

ولمعرفة مدى أثر نمو الايرادات على نمو الإنفاق العام ، تم احتساب العـــلاقـة بـــين نمــو الإنفـــاق العـــام ، الإجمـــالي ، والجـــاري ، والاستثماري ، ونمو الايراد العام .

وتبين المعادلات التالية هذه العلاقة :

معدل نمو إجمالي الإنفاق = ٥ر٥ + ٥٨٥ر • (معدل نمو الايراد العام) (٣ = ٣ • ٩٠ • (١) (٢٥ • ر٦)

معدل نمو الإنفاق الجاري = ۱۰۲،۲۰ + ۱۰۸۷، ۱۰ (معدل نمو الايراد العام) ر۳ = ۸۸۸، ۱۰ (۲) (۷۲، ۱۵ غو الانفاق الاستثماری = معدل نمو الانفاق الاستثماری =

٥٦ر٩٩ + ٥٦٦ر* (مسعدل غمو الايسراد السعمام) ر٢ = ٨٥٥ر* (٣) (٥٣٨٠)

يتضح من المعدلات الثلاث أن العلاقة الاحصائية بين معدل نمو الايراد العام ومعدل نمو اجمالي الإنفاق العام وأي من شقيه ، الجاري والاستثماري ، مهمة احصائيا على درجة عالية من الثقة . (τ = معامل التحديد والرقم بين قوسين = قيمة ،) وهذا يعني أن نمو الايراد العام يفسر ، في المقام الأول ، نمو الإنفاق العام .

وكها هو متوقع ، فإن درجة استجابة نمـو الإنفاق العـام الجاري (معامل التحديد ر٢= ٨٨٨٠) أعلى من درجة استجابة نمو الإنفاق العام الاستثماري (معامل التحديد ر٢= ١٥٨٧٠) . ويعود السبب في ذلك إلى أن الزيادة في الايراد العام لا تأتي من تغير في الضرائب والرسوم أو من فرض ضرائب ورسوم جديدة ، بل من زيادة عوائد النفط ، ولا يوجد جماعات ضغط تعارض زيادة الايراد العام والإنفاق العام من جهة ، والمجال يتسع دائها لتوسيع وتحسين الحدمات الاجتماعية ، وبالتالي زيادة الإنفاق العام الجاري من جهة أخرى . وليس الأمر كذلك بالنسبة للإنفاق العام الاستثماري الذي يشمل الإنفاق على مشروعات الطرق والمدارس والمستشفيات والموانىء والمطارات وكذلك الاستثمار في مشروعات عامة . فبينها الخدمات العامة كانت دائها جاهزة لطلب المزيد من الإنفاق العام الجاري ، لم تكن المشروعات التي تتطلب الإنفاق العام الاستثماري دائها جاهزة .

فلم تكن هذه المشروعات ، كها هو مألوف في الدول النامية بصفة عامة ، تبحث عن مصادر لتمويلها ، بل كانت الموارد المالية في هذه الدول تبحث عن مشاريع لتمويلها .

يتضح لنا مما سبق ، أن قانون باركنسون الثاني كان يعمل بكفاءة عالية في هذه الدول . فالإنفاق العام كان يرتفع ليواكب ارتفاع الإيراد العام في دول المجلس خلال الفترة الماضية .

فسهولة الايراد العام وسرعة نموه ، سهلت زيادة الإنفاق العام . وبدلا من أن يؤدي التوسع في الإنفاق العام إلى نمو الايراد العام ، فإن سهولة نمو الايراد العام ، الذي لم يرتبط بنمو في النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ، أو بتغير في الضرائب والرسوم ، أو بفرض رسوم وضرائب جديدة ، جعل التوسع في الإنفاق العام عملية

سهلة . وقد أدت سهولة الإنفاق العام إلى زيادة تطلعات المجتمع ، وطلب المزيد من الإنفاق العام ، وبذلك ، وبدون وعي منها ، وضعت حكومات هذه الدول أنفسها في دائرة ، يحتاج الخروج منها إلى سياسات وحسابات دقيقة ، وإلا فالخروج الاعتباطي منها ، لا يؤدي فقط إلى التوتر والقلق الاجتماعي ، بل وربما إلى الدمار السياسي .



الفصه ل الخامس كناءة أدوار الدولة: سياسات الثميكة

يذكر أن سهولة غو الايرادات العامة في دول مجلس التعاون أتاحت لها أن تلعب أدواراً هامة ومتنامية في قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولم تقتصر أدوار هذه الدول على نشر وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية ، خاصة في مجالات التعليم والصحة وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لانطلاق مسيرات التنمية فيها وتأمين استمرارها ، بل تعدتها إلى ارتياد مجالات اقتصادية بشكل مباشر .

إن توسع أدوار هذه الدول في المجالات التقليدية والانمائية وما رافقه من نمو سريع في انفاقها العام ، يطرح السؤال الهام حول مدى كفاءة الأدوار التي لعبتها هذه الدول خلال الفترة الماضية لاستخلاص عبر ودروس منها، علها تلقي بعض الضوء على طريق المستقبل وتنيره .

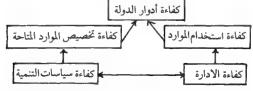
١ ـ كفاءة أدوار الدولة : ماهي ، وما الذي يحددها ؟

تعتبر الكفاءة ، بوجه عام ، عبارة عن العلاقة بين الموارد المستعملة لتوفير خدمة أو انتاج سلعة معينة والخدمة أو السلعة التي يتم توفيرها أو انتاجها . أي أن الكفاءة عبارة عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات ، كما تعمر عنه المعادلة التالية :

الكفاءة : المذخلات المخاءة :

في اطار هذا المفهوم للكفاءة ، يمكن اعتبار كفاءة أدوار الـدولة ومحدداتها كها في الشكل رقم ٥ ــ ١

الشكل ٥ ـ ١ كفاءة أدوار الدولة ومحدداتها



ويتضح من هذا الشكل أن لكفاءة أدوار الدولة جانبين مترابطين: يتعلق الجانب الأول بتخصيص الموارد المتاحة بشكل يتيح أفضل عائد ممكن منها في اطار أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، بينها يتعلق الجانب الآخر بتحقيق أفضل استخدام ممكن لهذا الموارد.

ويتضح من هذا الشكل أيضا أنه بينها تتأثر كفاءة تخصيص الموارد المتاحة بكفاءة سياسات التنمية ، تؤثر كفاءة الادارة لا في كفاءة استخدام الموارد فحسب ، بل وفي كفاءة سياسات التنمية . ومن هنا تنبع أهمية سياسات التنمية وادارتها .

فعلى سبيل المثال ، وليس الحصر ، فإن كفاءة برنامج لمحو الأمية في دولة ما هي عبارة عن العلاقة بين مدخلات البرنامج وخرجاته . وتمثل مدخلات البرنامج مجموع تكاليف الموارد البشرية والمادية التي تم استخدامها لتنفيذ البرنامج ، بينا يمثل عدد المستفيدين من البرنامج نحرجاته . وتكون تكلفة البرنامج للفرد الواحد عبارة عن كفاءة تنفيذ البرنامج ، كما يمكن أن يعبر عن ذلك بالمعادلة التالية :

كفاءة برنامج محو الأمية : مجموع تكاليف البرنامج عدد المستفيدين من البرنامج

ويتبين من هذه المعادلة أن من الممكن رفع مستوى كفاءة البرنامج إما بتخفيض مجموع تكاليف البرنامج ، أو بزيادة عدد المستفيدين منه مع المحافظة على نفس مستوى نوعية البرنامج . وإذا كان البرنامج يستهدف عدداً عدداً ، ولامجال لزيادته ، يصبح تخفيض مجموع تكاليفه ، أي استخدام الموارد اللازمة لتنفيذه على أفضل وجه محكن ، الخيار الوحيد المتاح لرفع مستوى كفاءته .

وبصفة عامة ، يمكن القول : إن رفع مستوى كفاءة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجالات محو الأمية والتعليم وفي جميع مراحله وتوفير خدمات الرعاية الصحية ، الوقائية والعلاجية ، يتعلق أكثر بخفض التكلفة (المدخلات) من زيادة المخرجات .

وأما في المجالات الاقتصادية ، فمفهوم الكفاءة يتخذ درجة من الدينامية ، حيث يقتضي التركيز على المدخلات والمخرجات في آن واحد . إذ يقتضي النظر في إمكانية تخفيض التكلفة (المدخلات) وتعظيم العائد (المخرجات) في آن واحد . ويتطلب ذلك احتساب التكلفة والعائد بشيء من الدقة والتفصيل على أساس تسعير الموارد المستعملة (العمل ورأس المال) وفقا لانتاجية كل منها (تكاليف الفرص البديلة) وكذلك تسعير السلم التي يتم انتاجها .

لذا فإن سياسات تخصيص الموارد ، والقدرة على استخدام الموارد التي يتم تخصيصها بالصورة المثلى تؤثر على مستوى الكفاءة .

نحاول في هذا الفصل القاء بعض الضوء على بعض سياسات التنمية التي نما الانفاق العام في ظلها .

٢ ـ سياسات الرفاه الاجتماعي وظله ، توزيع الدخل

لعل توسع وتعاظم دور الدولة من أبرز التطورات التي شهدتها الدول النامية والمتقدمة على السواء ، خلال الفترة الماضية .

فكما يستدل من الجدول ٥ ـ ١ فقد شهدت مستويات الايرادات العامة الجارية ، والنفقات العامة ارتفاعا ملحوظاً ، وبدرجات متفاوتة ، في جميع مجموعات دول العالم باستثناء مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٨٨ .

وقد تبين لنا في الفصل السابق أن توسع وتعاظم أدوار دول مجلس

جدول ٥ ـ ١ الايرادات الجارية والنفقات العامة كنسبة مئوية من اجمالي النــاتج القومى

	الايرادات		الثفقات		الفائض أو ال	مجز
بالدول	1477	1941	1477	19.41	1477	1441
نامية		18,5	71 .	10.6	/¥ 7×	(1.1)
ـ فات د د داده د	14,2	12,5	11,.	10,2	(' ' ')	(.,.,
دخل المتخفض 						
ب ـ فات				w		1,4
لدخل المتوسط	14.7	41,4	14,7	45.0	-	
. المتخفض	10.9	T1.A	17.7	Y-,A	(·,V)	١,٠
" ـ المرتفع	٧٠,٧	YV. •	10,0	۲۰,٦	٧,٥	٦,٤
ا ـ دول						
لسوق الصناعية	75,7	4.1	Y1,V	44.4	Y,4	٨,٢
٢ ـ دول						
بحلس التعاون						
۱ عمان	٤٧,٤	98.7	27,1	01,4	(11,7)	٧,٣
۲ . الكويت	00,Y	¥1,1	Y£,£	P.AY	T+,A	£7,7
۴ . الأمارات	-	*1.0	477,7	**1,5	-	P £ . Y
٤ . البحرين	-	r,17#	-	● YY, E	-	1,1
ه . قطر	-	e 44,7	-	# 17.7	-	٧,٢١
٣ . السعودية	_	* Y+ , Y	-	* 00, 1	-	10,0

ـ بيانات غير متوفرة . * نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .

المصدر : بيانات الدول النامية ودول السوق الصناعية وعمان والكويت من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، الجدول رقم ٢٦ ص ٢٦٨ .

بيانات البحرين والسعودية وقطر والامارات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٣ . الجداول ١/٧ ص ٢١٣ وجدول ٢/٧ ص ٢١٤ وجدول ٣/٧ ص ٢١٥ . التعاون من بين أهم التطورات التي شهدتها هذه الدول خلال الفترة الماضية . ولعل مستويات توسع وتعاظم هذه الأدوار من جهة والظروف التي أدت إلى ذلك من جهة أخرى ، ما يميز حالة دول مجلس التعاون بالنسبة لحالات مجموعات دول العالم . فمستوى الإيرادات العامة والنفقات العامة فيها على السواء أعلى بكثير منها في مجموعات دول العالم أن تزيد مجموعات دول العالم أن تزيد الضرائب والرسوم و/أو تفرض ضرائب أو رسوم جديدة لمواجهة النفقات المتزايدة ، كها كان عليها أن تواجه خيارات صعبة في المفاضلة بين الاستهلاك والاستثمار من جهة ، وبين مختلف برامج الاستهلاك وختلف برامج الاستثمار من جهة أخرى ، فلم تواجه دول مجلس التعاون مثل هذه الخيارات الصعبة حيث كانت ايراداتها تقوق كثيراً نفقات الاستهلاك والاستثمار معا .

ونظراً لأن زيادات مستويات الإنفاق العام في مجموعات دول العالم ماكانت ممكنة بدون زيادات في الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة ، كيا أنها واجهت خيارات صعبة لتحقيق بوازن في ميزانياتها العامة ، فالأرجح أن مسألة الحرص في إنفاقها لقيت قدراً من الاهتمام ، وبما أن الايرادات العامة في دول مجلس التعاون لاتعتمد على الضرائب بل على الايرادات النفطية التي نمت بسرعة هائلة ، كيا أن هذه الدول لم تواجه خيارات صعبة لتحقيق توازن في ميزانياتها العامة ، فعلى ما يبدو لم تستأثر مسألة الحرص في اتفاقها العام بالاهتمام الكافي . وقد تبين لنا في السابق أن الإنفاق العام الجاري اخذ بالنمو في دول مخلس التعاون بسبب توسع أدوارها في الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالات التعليم والصحة والاعانات والتحويلات، وكذلك بسبب زيادة الإنفاق على الدفاع.

فكها يمكن أن نلحظ من الجدول ٥ ـ ٢ فإن مستوى الاستهلاك العام في دول مجلس التعاون أعملي منه بكثير في أي مجموعة من مجموعات دول العالم .

وإذا ماأخذنا بعين الاعتبار مستوى الدخل المرتفع في دول مجلس التعاون ، تبين لنا أن نصيب الفرد من الاستهلاك العام في دول مجلس التعاون أكبر منه في الدول النامية والدول الصناعية على السواء .

فيذكر أن نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم والصحة والدفاع كان ٢٧ دولاراً و ١٠ دولارات و ٢٨ دولاراً على التوالي في الدول النامية ذات الدخل المتوسط و ١١١ دولاراً ، ٢٤٠ دولاراً و ٢٥ دولاراً و ٢٥٠ دولاراً و ١٥٠ دولاراً و ٢٥٠ دولاراً و ١٥٠ دولاراً و ١٥٠ دولاراً على التوالي في الكويت و ٢٩٦ دولارا، ٢٠٠ دولار و ٢٩٦ دولارا على التوالي في الكويت و ٢٩٦ دولارا.

من الطبيعي يمكن تبرير زيادة الإنفاق على التعليم والصحة في الكويت والإمارات بالنسبة للمدول الصناعية الغربية على أنه كان بسبب ضعف قاعدة التعليم والصحة فيها ، وبالتالي الحاجة إلى مزيد من الموارد . إلا أن ذلك لايبرر الفارق الهائل بينها . وعلى الأرجح

إن الفارق يعود من بين أمور أخرى ، إلى ضعف كفاءة توفير الخدمات في جالات التعليم والصحة في الكويت والإمارات بالنسبة لكفاءة توفير هذه الخدمات في الدول الصناعية . كما أن الفارق الهائل بين نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم والصحة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط والكويت والامارات ، لا يمكن تبريره على أساس توفير خدمات أكثر في هذا المجال . إذ يذكر أن معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، ونسبة القيد في المدارس الابتدائية كانت ٥٠ و ١٠٠ على التوالي في الدول النامية ذات الدخل المتوسط بينها كانت ٥٠ و ٩٠ على التوالي في الكويت عام ١٩٨٠ .

أما بالنسبة لارتفاع نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع بالنسبة لنصيب الفرد في الدول النامية والدول الصناعية على السواء ، فسلك قضية اخرى ، ويستدعي الحكم فيها معلومات كثيرة ، والاحاطة بالعديد من القضايا ذات العلاقة ، لذا نفضل أن لا نصدر حكما بشأنها على أن يتسنى للمهتمين والمعنين بقضايا ومشاكل التنمية في دول المجلس القيام بهذه المهمة في أقرب وقت عكن .

لقد تم توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في التعليم والصحة والأسرة والطفولة والشباب ، كها تم توفير السكن وتأمين الماء والكهرباء للمستهلكين نظير رسوم رمزية أقل بكثير من تكلفتها الفعلية ، وكذلك توفير سلع أساسية استهلاكية بأسعار مدعومة من الحكومات في اطار سياسة الرفاه الاجتماعي وظله توزيع الدخل . ولم تقف سياسة الرفاه وظلها (توزيع الدخل) عند توفير الخدمات

جدول رقم ٥ - ٢ الاستهلاك العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي

١ ـ الدول النامية	1970	1944
١ ـ الدول ذات الدخل		
المنخفض	٨	11
٢ ـ الدول ذات الدخل		
المتوسط	11	1 8
أ ـ المنخفض	1.	17"
ب ـ المرتفع	14	10
٢ ـ دول السوق الصناعية	10	١٨
٣ ـ دول اللاسوق الصناعية	-	~
٤ ـ دول مجلس التعاون	#10,0	77,1
* عام ۱۹۷۲ ـ سانات غم متوفرة		

المصدر: تم احتساب نسب دول مجلس التعاون على أساس بيانات الجدولين ٣-١ و٣-٢- في متن هذه الدراسة ومجموعات دول العالم من البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ـ ٥ ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

الاجتماعية الأساسية والسلع الاستهلاكية الأساسية بل تعداها إلى عال العمل.

فقد تبنت ونفذت حكومات هذه الأقطار مبدأ كفالة الوظائف العامة للمواطنين دون ربط هذه الكفالة بالقدرة على العمل المجزى. فقد تم توظيف المواطنين في كثير من الأحيان دون أن يتوفر لـديهم المعارف والمهارات التي تمكنهم من العمل المنتج ، وتم تقديم الولاء على الكفاية ، بل كادت (المواطنية) أن تعني الكفاءة ، وغـدت الوظائف العامة من وسائل تعميم الفائدة من تحويل الثروة الوطنية إلى دخل . إذ يكاد أن يصبح الدخل من الوظيفة العامة بمثابة نصيب الموظف من الدخل الذي ينساب من تحويل الثروة الوطنية ، وربما يتولد شعور لدى البعض من الموظفين أن نصيبهم ليس عادلا مقارنة بتحرين .

وأدت هذه السياسة التي نبتت وترعرعت في أحضان ما يسمى من البعض ، بالطفرة النفطية إلى سيادة مبدأ وظيفة لموظف بدلا من موظف لوظيفة بما أدى الى زيادة عدد الوظائف أكثر بكثير بما تتطلبه الأدوار التي تقوم بها هذه الحكومات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ولم يقتصر مثل هذا المناخ على المؤسسات الوطنية في دول مجلس التعاون بل لفح ايضا العديد من المؤسسات العربية التي تتخذ من دول مجلس التعاون مقارا لها . اذ تأثرت سياسات التوظف في العديد منها بعوامل بعيدة كل البعد عن أهلية الأشخاص واحتياجات هذه المؤسسات في اطار المهام الموكولة اليها . وكما في المؤسسات الوطنية ، لم تتمكن المؤسسات العربية من الافلات من التضخم الوظيفي من جهة ، ومن اعتقال طاقات العديد من المؤهلين تأهيلا عاليا حيث تم توظيفهم للقيام مجهام لا ترقى الى مستويات تأهيلا عاليا حيث تم توظيفهم للقيام مجهام لا ترقى الى مستويات تأهيلهم العالمي محا حال

دون استفادة المجتمع العربي ككل من كامل الطاقات الكامنة لدى هؤلاء .

لاجدال في أن واجب حكومات دول مجلس التعاون ، شأنها في ذلك شأن الدول النامية والمتقدمة على السواء ، يركز على توفير خدمات اجتماعية أساسية مجانية ، أو لقاء رسوم رمزية ، وتوفير سلع استهلاكية أساسية بأسعار مدعومة من الحكومة لتأمين مستوى مقبول من الرفاه لأفراد المجتمع يتفق وكرامة الإنسان . إلا أن التركيز المفرط على الدفاه والتوزيع دون الحرص على عائد مقبول من الموارد المستعملة علم الزفاه والتوزيع دون الحرص على عائد مقبول من الموارد المستعملة علم النشاء أهداف الرفاه والتوزيم المنشودين .

فبسبب ضعف العلاقة بين الكسب والعمل المنتج من جهة ، وبسبب النمو الملحوظ في الدخل نتيجة لنمو عوائد النفط وليس نتيجة لنمو قدرات المجتمع الذاتية ، وبالتالي ارتفاع انتاج وانتاجية النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ، ازداد ميل الأفراد وقدراتهم إلى الاستهلاك ، وارتفع الطلب على السلع والخدمات أكثر بكثير من المعروض منها عليا ، عما أدى إلى ازدياد الواردات لسد الفجوة المحلة .

فكها يتضح من الجدول ٥ ـ ٣ فقد نمت الواردات أسرع بكثير من الصادرات في الإمارات والسعودية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ . وفي الكويت شهدت الواردات نموا سنويا بمعدل ٢٥٥١ ٪ بينها انخفضت الصادرات بمعدل ٢١٦٢ ٪ سنويا خلال نفس الفترة . علما بأن الصادرات غير النفطية تشكل نسبة بسيطة من اجمالي صادرات

الجدول 0 ـ٣ معدل النمو السنوي للواردات والصادرات (نسب مئوية) ۱۹۸۷ ـ ۱۹۸۷

	الواردات	الصادرات
الكويت	1004	11)1-
الامارات	۳۳٫۳	3ر۲
السعودية	۳۲۶۳	٣٠٣

البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ٩ ص. ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

هذه البلدان . ففي عام ١٩٨١ كانت الصادرات غير النفطية ١٦ ٪ من اجمالي صادرات الكــويت وفقط ١ ٪ من إجمالي صــادرات السعودية .

إن ضعف نسبة تغطية الصادرات غير النفطية للواردات ، مؤشر على سمة المجتمع الاستهلاكي الذي يحول الثروة الوطنية إلى دخل لتمويل استهلاكه لا الأساسي فقط بل والترفي أيضا .

لم تقتصر الأثار السلبية لسياسات الرفاه الاجتماعي على تلك الناتجة عن التركيز المفرط على السرفاه في تسوفير خدمات اجتماعية

أساسية مجانية ، وتوفير الماء والكهرباء لقاء رسوم رمزية ودعم أسعار السلع الأساسية الاستهلاكية ، ودفع معونات اجتماعية ، بل أدت أيضا سياسات التوظيف التي تم رسمها في ظل سياسات الرفاه والتوزيم إلى آثار سلبية ، هي الأخرى تهدد بانتفاء الغاية الأساسية .

فكفالة التوظيف وتقديم الولاء على الكفاية أضعفا العلاقة بين الدخل والعمل المجزي ، وبالتالي تم اضعاف الحافز على العمل . كما أن التضخم الوظيفي الذي نتج عن ذلك أدى إلى خفض انتاجية المحكومة ، وبالتالي الانتاجية الاجمالية للمجتمع من جهة ، ومن جهة اخرى ، أدى التضخم إلى تدهور التوازن بين العرض المحلي من القوى العاملة والطلب عليها ، وأدى بالتالي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة غير المحلية ، ونتج عن ذلك غو سريع لعدد السكان غير المحلين ، وأدى النمو السريع للسكان إلى الضغط على الخدمات غير المحلين ، وأدى النمو السريع للسكان إلى الضغط على الخدمات عما أدى ألى زيادة الإنفاق العام لمنع تدهورها ، ناهيك عن تحسين مستوياتها . .

وهكذا تجد حكومات هذه البلدان أنفسها في دوائر ، يكاد يكون الخروج منها صعبا دون التعرض لمخاطر اجتماعية وسياسية .

وفي اطار كل ذلك ، فإن سهولة الواردات التي تمولها صادرات التفط من جهة ، وضعف العلاقة بين الدخل والعمل المجزي ، من جهة أخرى ، شجعت على زيادة الاستهلاك وغرست جذور أتماط استهلاكية وسلوكية نمت جذورها ، وقد يصبح من الصعب التحكم

فيها عندما يقتضي الأمر ذلك في الأيام الماطرة دون مواجهة توترات اجتماعية وسياسية .

٣ _ كفاءة الاستثمار _ البني الأساسية :

يذكر أنه بسبب تعاظم أدوار حكومات هذه الدول ، فقد اتجه الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي إلى النمو بمعدلات عالية خلال الفترة الماضية ، وقد تم تفسير نمو الانفاق الجاري بسبب نمو الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الاساسية خاصة التعليم والصحة والاعانات والتحويلات والانفاق على الدفاع ، أما نمو الإنفاق الرأسمالي فيعود إلى نمو الإنفاق على البنى الأساسية (شبكات الطرق والموانيء ، المطارات ، المدارس ، الجامعات ، العيادات ، المستشفيات . . . الخ) والاستثمارات في المشروعات المملوكة كليا أو جزئيا ، للحكومات .

يذكر أن العلاقة بين المدخلات والمخرجات تحدد مستوى الكفاءة . ففي هذه الحالة ، فإن العائد على الاستثمار ، مؤشر على كفاءة الاستثمارات .

وفي حالة البنى الأساسية يتطلب تحقيق أفضل عائد ممكن من الاستثمار فيها (١) تحديدا واضحا للهدف منها ، وبالتالي تحديدا واضحا ومفصلا للبنى المطلوبة لتلبية الاحتياجات الفعلية و (٢) إقامة هذه الهياكل الأساسية بأقل تكلفة عكنة .

إن إقامة الهياكل الأساسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، ليست

غاية في حد ذاتها بل لاتاحة الفرصة الملائمة لانطلاقة مسيرة التنمية وتأمين استمرارها . فالهياكل الأساسية منتجة ولكن بشكل غير مباشر ، فهي تقام لخدمة الانتاج .

وبما أن الموارد في أي دولة ، محدودة بالقياس على الطلب عليها ، فإن تحقيق أفضل عائد ممكن من الاستثمار يتطلب توازنا بين الاستثمار في مشروعات الانتاج المباشر ، ومشروعات الانتاج غير المباشر (الهياكل الأساسية) . لذا فإن إقامة بنى أساسية دون حاجة فعلية لها ، أو أكثر بكثير عما يتطلب النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، يجعل هذه البنى في خدمة الاستهلاك لا في خدمة الانتاج ، وقد تهدر فيه أموال طائلة دون جنى عائد مجزىء منها .

وفي دول المجلس ، نلحظ أن العديد من الهياكل الأساسية إما سبقت بكثير خلق وتطوير الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخدمها هذه الهياكل ، وإما أن ماتم اقامته منها أكثر بكثير عما يتطلبه مستوى النشاط الاقتصادي المجزىء . . وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، من الصعب تبرير إقامة مطارات في دبي والشارقة ورأس الخيمة ، وأبو ظبي . . . على أساس الاحتياجات الفعلية لهذه الامارات . كما أن إقامة الكثير من شبكات الطرق والجسور المعلقة ، وما شابه ذلك في بعض دول المجلس ، لاترتبط كثيرا بمتطلبات الانتاج ، ولذلك فهذه البني تصبح في خدمة الاستهلاك أكثر منها في خدمة الانتاج .

ومن زاوية أخرى ، فإن تكاليف إقامة هذه الهياكل ، هي الأخرى

تجعل الشبهات تحوم حول كفاءة الأموال التي تم إنفاقها عليها . والمعنى بالتكاليف في هذه الحالة هو ، بافتراض وجود حاجة فعلية لهذه الهياكل وأنها تخدم الانتاج ، فهل كان من الممكن إقامتها بتكاليف أقل لو تمت دراسات وافية على تكلفة إقامة هذه الهياكل في دول المجلس ؟ أغلب الظن أن هذه الدراسات ستكشف عن وجود فروقات بارزة بينها . وهذه الفروقات تعود في المقام الأول إلى مدى الحرص والقدرة على إقامة هذه الهياكل بأقل تكلفة ممكنة .

٤ ـ كفاءة الاستثمار من المشروعات المملوكة للدولة :

بما أن حكومات هذه الدول تحملت العبء الأكبر في توجيه وقيادة عمليات التنمية ، كما تبين لنا سابقا ، فقد ارتادت هذه الحكومات العديد من المجالات الاقتصادية بشكل مباشر لتعضيد عمليات التنمية في مجالات الصناعة والنقل والمواصلات والمال والتجارة والتأمين وكذلك الخدمات ، ليس رغبة في الحد من نطاق القطاع الخاص أو كبته ، بل لأن القطاع الخاص لم يكن راغبا أو قادرا على ارتيادها .

يتطلب تحقيق أفضل عائد ممكن من الاستثمارات في هذه المشروعات ، دراسات تفصيلية لجانبي الكفاءة ، المدخلات والمخرجات . وهذا يعني اختيار مشروعات على أساس تسعير سليم للموارد ، رأس المال والعمل ، حسب انتاجية كل منها (حسب تكلفة الفرص البديلة) .

ولابد هنا من التذكير بأن الايرادات العامة في دول مجلس التعاون

مستقلة عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النقط ، وانسابت من قطاع النفط المملوك لهذه الحكومات . لهذا فإن تخصيص هذه الايرادات مهمة طبيعية لحكومات هذه الدول . إن سهولة الحصول على هذه الايرادات ، من جهة ، وسرعة غوها ، والرغبة في تحقيق التنمية بأسرع ما يمكن ، من جهة اخرى ، قللت من شأن الاهتمام بحساب جانبي الكفاءة ، المدخلات والمخرجات ، واعتبارات العائد من الأموال .

لذا فإن هذه المشروعات والتي تمت إقامة معظمها إبان الطفرة النفطية ، استنزفت أموالا طائلة ، كان من الممكن أن تجني منها هذه البلدان عائدات أفضل بكثير .

٥ ـ محاولة لقياس كفاءة الاستثمارات :

بصفة عامة يمكن معرفة اتجاه كفاءة الاستئمار من خلال معرفة اتجاه هذه اتجاه العلاقة بين الاستئمار وإجمالي الناتج المحلي . ولمعرفة اتجاه هذه العلاقة في دول مجلس التعاون تم احتسابها خلال فترتين زمنيتين متتاليتين . ونظرا لعدم توفر بيانات مستقلة عن الاستئمار في القطاع النفطي ، والاستئمار في القطاع غير النفطي ، تم احتساب علاقة اجمالي الاستئمار باجمالي الناتج المحلي وبالناتج المحلي غير النفطي . وهذه العلاقة كما في المعادلات التالية : (١)

⁽١) الفرق بين فترة الزيادة في إحمالي الناتج المحلي وفترة مجموع الاستثمارات ، وكذلك الفرق بين فترة الزيادة في الناتج المحلي غير النفطي ، وفترة مجموع الاستثمارات ، وهي سنةكها هو واضح من المعادلات ٢٠٣٥/١٥ ، استعملت عن قصد باعتبار أن العائد من الاستثمار لا يحصل في نفس السنة التي يتم فيها الإنفاق بل في السنة الثالية .

الزيادة في اجمالي الناتج المحلى (مليون دولار) :

- ۱۹۷۱ = ۲۸ ۱۹۷۲ + ۲۳۲، (مجمعوع الاستثمارات) ر۲ = ۱۹۲۶. (۱) (۲۹۳، ۲۱ / ۲۷ - ۷۲)
- ۱۹۷۲ ۱۹۸۲ = -ر۱۹۷۸ ۱۹۶۱ + ۹۰۰هور (مجسموع الاستثمارات) ر۲ = ۹۹۱. (۲) (۹۹۱ - ۱۹۸۱

الزيادة في الناتج المحلى غير النفطى (مليون دولار) :

- ۱۹۷۱ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ / ۹۸۷ + ۱۹۶۰ (مجسموع الاستثمارات) ر۲ = ۱۹۷۰ (۳) (۱۲٫۷۲۶) ۲۱–۲۷
- ۱۹۷۲ ۱۹۸۱ = ۲۰۰۰(۱۲۹۹ + ۱۳۹۹ (جمصوع الاستثمارات) ر۲ = ۱۹۹۱ (3) (۱۹۹۱ - ۸۱ - ۸۱

ويستدل أن العلاقة الاحصائية مهمة وقوية على درجة عالية من الثقة بالنسبة للمعادلات الأربع (ر٢ = معامل التحديد والرقم بين قوسين = قيمة) .

وإذا نظرنا إلى المعادلة الأولى والثانية ، العلاقة بين الزيادة في اجملي الناتج المحلي ، والاستثمارات خلال الفترة الأولى والثانية ، يتبين لنا أن معامل التحديد مرتفع في المعادلتين ، إلا أن قيمة هذا المعامل قد ارتفعت بينها انخفضت قيمة معامل الاستثمار في الفترة الثانية .

إن الارتفاع في معامل التحديد يعني أن العلاقة بين زيادة حجم الاستثمارات وحجم الزيادة في اجمالي الناتج المحلي كانت أقوى في الفترة الثانية منها في الفترة الأولى . ومن المعلوم أن الزيادة في إلى الناتج المحلي تعتمد على زيادة حجم الأصول المنتجة و/ أو زيادة

كفاءة هذه الأصول . إن معامل التحديد ، مرتفع في الحالتين ، ولكنه ارتفع في الفترة الثانية ، مما يعني أن الزيادة في عنصر كفاءة استعمال هذه الاستثمارات قد انخفض في الفترة الثانية .

وإذا نظرنا إلى المعادلتين الشالثة والرابعة ـ العلاقة بين حجم الاستثمارات والزيادة في الناتج المحلي غير النفطي ، يتبين لنا نفس الاتجاه الذي ساد العلاقة بين الاستثمارات ، واجمالي الناتج المحلي خلال الفترتين ، فمعامل التحديد ارتفع بينها انخفض معامل الاستثمار في الفترة الثانية . وهاتان المعادلتان ، تدلان أيضا على أن مستوى كفاءة الاستثمارات اتجه إلى الانخفاض في الفترة الثانية .

مما سبق ، يتجمع لدينا أداة تجعل كثيرا من الشبهات تحوم حول كفاءة الإنفاق الرأسمالي على الهياكل الأساسية والمشروعات العامة على السواء . ومن زاوية أخرى يبدو أن التمييز بين الانفاق الرأسمالي والإنفاق الإنمائي قضية تجدر العناية بها لانارة طريق تخصيص الموارد في المرحلة القادمة .



القصالاالسادس

كفاءة أدوار الدولة: قديمة إدارة النمنية

بيّتا سابقا أن لكفاءة دور الدولة جانبين: يتعلق الأول بتخصيص الموارد المتاحة ، ويتعلق الآخر باستخدام هذه الموارد . كما بيّنا أن الادارة لا تؤثر فقط في استخدام الموارد بل وأيضا في تخصيصها . وقد أجرينا في الفصل السابق كشفا على بعض السياسات التي أثرت على تخصيص الموارد المتاحة ونتناول الآن جانب الادارة .

فكها يذكر فالنمو البارز لأدوار مجلس التعاون بسبب الزيادة والتوسع في المجالات التقليدية والانمائية على السواء أدى إلى زيادة وتنويع المسؤوليات ، والمهام الملقاة على عاتق الادارة باستمرار في هذه الدول .

هل تمكنت هذه الدول من بناء وتطوير إدارة ذات قـدرة ذاتية تلقائية قادرة على التكيف باستمرار ، ومـواجهة متـطلبات تعـاظم وتوسع أدوار هذه الدول خلال الفترة الماضية ؟

تتطلب الإجابة على هذا السؤال معرفة ما يعنيه مفهوم قدرة إدارة التنمية والعوامل التي تحدد هذه القدرة من جهة ، والتطورات التي شهدتها هذه العوامل في دول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية من جهة أخرى .

١ _ مفهوم قدرة إدارة التنمية :

خلافا للدور الهام الذي لعبه القطاع الخاص في التنمية في البلدان الصناعية الغربية ، تلعب الدولة دورا بارزا في مسيرة التنمية في البلدان النامية عموما .

فبعد أن تنال البلدان النامية استقلالها السياسي يلزم على حكوماتها أن تهتم بقضايا الاستقلال السياسي ، وبمعالجة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي عانت هذه البلدان منه طويلا في آن واحد . فبالاضافة إلى قيامها بدورها التقليدي في حفظ الأمن والنظام والدفاع وتقديم خدمات اجتماعية أساسية خاصة في التعليم والرعاية الصحية ، تتحمل حكومات هذه البلدان العبء الأكبر في الجهود الإغائية .

إن تحمل دول هذه البلدان المهام التقليدية التي كانت تقوم بها حكومات الاستعمار سابقا، والعمل على تحسين وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية ، وقيامها بدور بارز ومتزايد في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبنى التخطيط وسيلة لتعضيد جهودها انتموية ، أدى ذلك كله إلى تعاظم واتساع أدوارها .

إن الدور البارز لدول هذه البلدان في قيادة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يقتصر على توسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة التعليم والصحة وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لانطلاق مسيرة التنمية وتأمين

استمرارها ، وتوفير المناخ الذي يشجع على اطلاق طاقات القطاع الخاص في المبادرة والمساهمة في الجهود التنموية المبلولة ، بل تعداها إلى ارتياد هذه الدول ، في كثير من الأحيان ، مجالات اقتصادية بشكل مباشر ، إما بسبب تبدل في النظام الاقتصادي وتحول نحو اتجاه اشتراكي وإما بسبب حاجات عملية اقتضتها معطيات البلدان المعنية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . فالمشروعات العامة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والمال والنقل والمواصلات ، وبالتالي شركات ومؤسسات القطاع العام والمشترك ظاهرة منتشرة وبدرجات متفاوتة ، في الأغلب ، إن لم يكن في جميع الدول النامية .

إن تعاظم واتساع دور الدولة بسبب الزيادة والتوسع في مهامها التقليدية ، وقيامها بمسؤوليات ومهام متزايدة تنموية باستمرار ، وتبني التخطيط وسبله لترشيد سياستها وجهودها الانمائية أدى إلى زيادة وتنوع المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق الإدارة العامة ، الأداة التنفيذية للدولة ، باستمرار . ووجدت الإدارة العامة في هذه الدول نفسها في مواجهة تحديات ومسؤوليات وأعباء تخطيط وتنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهي مسؤوليات وأعباء جديدة لاعهد لها بمثلها من قبل .

ويتضح أن مفهوم إدارة التنمية يختلف في جوهره عن مفهوم الإدارة العامة . فكلا المفهومين مفهوم تكويني ثنائي يشترك مفهوم الإدارة في تركيبه . إلا أن التباين بين ما يتضمنه كل من المفهومين يكمن في الاختلاف بين المفهومين الأخرين : العام والتنمية ، والذي

يكوّن كل منهما مع المفهوم المشترك ، الإدارة ، أحمد المفهومين المعنين .

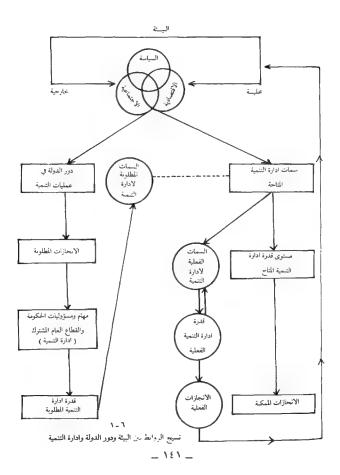
لذا فالتباين بين مفهومي الإدارة العامة وإدارة التنمية يعود إلى اختلاف جوهري بين ما ينسب إلى الإدارة العامة من مسؤوليات ، ومهام تقليدية متفقة مع الأعراف السائدة انسجاما مع الدور التقليدي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وإلى ما ينسب إليها من مسؤوليات ومهام اتساقا مع دور الدولة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكما بينا سابقا فإن التنمية عملية مجتمعية متكاملة شاملة وديناميكية تلعب الدولة دورا بارزا فيها . لذا فإن ما ينسب إلى إدارة التنمية من مسؤوليات ومهام يختلف كما ونوعاً عما ينسب إلى الادارة العامة . فبينها يتضمن مفهوم الإدارة العامة أنها مهام محددة تتسم بدرجة عالية من الروتين والاستمرارية ، يتضمن مفهوم إدارة التنمية مسؤوليات ومهام تزداد وتتنوع باستمرار وبسرعة هائلة في أكثر الأحيان . ويتغاير مفهوم إدارة التنمية مع مفهوم الإدارة العامة فيها يتضمنه المفهوم الأول من تأكيد على أهمية بناء وتطوير قدرة إدارية متفهمة ومرنة لمواجهة تحديات متطلبات مسؤوليات ومهام تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكما سيتضح لنا بعد قليل ، فإن كنه مفهوم إدارة التنمية يكمن في التأكيد على أهمية تطوير قدرة الإدارة العامة لمواجهة تحديات دور الدولة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة . فيا هي قـدرة إدارة التنمية من جهـة ، وما الذي يحددها من جهة أخرى ؟ تبين لنا أن طرح مفهوم إدارة التنمية يقصد منه ابراز التباين الجوهري بين المسؤوليات والمهام التقليدية التي تضطلع بها الإدارة العامة في اطار الدور التقليدي للدولة ، والمسؤوليات والمهام التي تترتب عليها بسبب التبدل الحاصل في دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية بصفة عامة .

وسواء تتحمل الإدارة العامة مسؤوليات ومهاما تقليدية أو حديثة ، تكمن العبرة في قدرتها على تحقيق أهداف المسؤوليات والمهام الموكولة إليها . ويتوقف تحقيق أهداف المسؤوليات والمهام التي تتحملها الإدارة العامة على انجازاتها الفعلية ، أي على توفير الخدمات وانتاج السلع المطلوبة . لذا فإن انجازاتها الفعلية ، سواء كانت في المجالات التقليدية أو الحديثة ، هي المعيار النهائي للحكم على مدى قدرتها في الاستجابة لمتطلبات المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقها . بمعنى آخر ، إن مستوى الانجاز (الأداء الفعلي فيها يتعلق بتوفير الخدمات أو انتاج السلع) هو مؤشر على مستوى القدرة الفعلية التي تتمتع بها الإدارة العامة . وبما أن مستوى الانجاز يتوقف على عوامل عديدة متداخلة ومتفاعلة ، كما سنبين ذلك فيها بعد ، لذا فإن القدرة مفهوم تركيبي . وبما أن هناك ، وكما بينا سابقًا ، اختلافًا أساسيا بين مفهومي الإدارة العامة وإدارة التنمية ، يختلف مفهوم قدرة إدارة التنمية عن مفهوم قدرة الإدارة العامة ، كما ونوعا ، اختلافا جوهريا ، ونظرا لأهمية قدرة إدارة التنمية في تحقيق أهداف التنمية المنشودة ، لابد من الوقوف على كنه هذا المفهوم .

يبين الشكل ٦ ـ ١ نسيج الروابط بين البيئة ودور الدولة وقدرة إدارة التنمية . ولابد من التنويه بأننا حاولنا تبسيط هذه الروابط بقدر الامكان لتسهيل التحليل .

ويتضح من هذا الشكل أن تفاعلات المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اطار البيئة المحلية والخارجية تحدد دور الدولة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد تلزم الدولة نفسها بزيادة وتحسين بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة وبناء وصيانة الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لانطلاق التنمية ، وقد تجد الدولة لزاما عليها أن ترتاد مجالات اقتصادية بشكل مباشر .

إن الدور الذي تتعهده الدولة في عمليات التنمية يحدد الانجازات المطلوبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتي تحدد بدورها المسؤوليات والمهام التي سيعهد بها إلى كل من الجهاز الحكومي العادي والقطاع العام والمشترك ، وتحدد بالتالي مستوى القدرة المطلوب من كل من الأجهزة الحكومية العادية ومؤسسات وشركات القطاع العام والمشترك لتمكينها من تحمل المسؤوليات ، والمهام الموكولة إليها على أفضل وجه يمكن . فإذا توافرت لهذه الجهات مستويات القدرة المطلوبة تتمكن من القيام بالمسؤوليات والمهام الموكولة إليها وتحقق بالتالي الانجازات المطلوبة هي الممكنة ، وهذا يعني أن تكون الانجازات الفعلية مساوية للانجازات الممكنة ، وهذا يعني أن التنمية المتحقة فعلا مساوية للتنمية الممكنة ، بافتراض الاستعمال



الأمثل للموارد المتاحة .

أما إذا لم تتوافر لهذه الجهات مستويات القدرة المطلوبة ولم تتمكن من تطويرها إلى المستويات المطلوبة ، تكون انجازاتها الفعلية أقل من المطلوبة ، وبما أن الانجازات المطلوبة تساوي الانجازات الممكنة ، بافتراض استعمال الموارد المساحة على أفضل وجه ممكن ، تكون انجازاتها الفعلية أقل من الممكن وبالتالي تكون التنمية المتحققة أقل من الممكن وبالتالي تكون التنمية المتحققة أقل من الممكنة .

ويبرز العرض السابق أهمية تطوير مستوى قدرة إدارة التنمية باستمرار في موازاة مسؤوليات ومهام الانجازات المطلوبة منها من جهة ، وأن تطوير هذه القدرة عملية ديناميكية مستمرة ، من جهة أخرى ، ومالم تتمكن إدارة التنمية من تطوير قدرتها إلى المستويات المطلوبة باستمرار ، تنخفض مستويات التنمية المتحققة فعلا عن المستويات المكنة ، بافتراض الاستعمال الأمشل للموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكما يتضح من الشكل ٦- ١ فإن الانجازات الفعلية ، أي التنمية المتحققة في أي وقت من الأوقات ، تؤدي إلى تغييرات في البيئة وتؤثر هذه التغييرات في دور الدولة في الفترة التالية وبالتالي في مستوى القدرة المطلوبة خلال هذه الفترة . وهذا يعني أن مستوى قدرة إدارة التنمية الفعلي في فترة ما يحدد الانجازات الفعلية خلال تلك الفترة ويؤثر في مستوى قدرتها المطلوب خلال الفترة التالية في آن واحد . وهذا تأكيد على أن كنه إدارة التنمية هو بناء وتطوير قوة ذاتية تلقائية

قادرة على إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والتكيف وفقــا لمتطلباته في آن واحد .

٢ ـ مصادر توليد قدرة ادارة التنمية :

نظرا لأهمية قدرة ادارة التنمية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يثور السؤال حول كيفية تأمين تطوير هذه القدرة إلى المستويات المطلوبة بصفة مستمرة . تقتضي الإجابة على هذا السؤال الهام معرفة مصادر توليد هذه القدرة . فيا هي هذه المصادر ؟ ذكرنا سابقا أن القدرة مفهوم تركيبي يستدل على مستواها من خلال الأداء الفعلي لإدارة التنمية . فيا هي العوامل التي تحدد الأداء الفعلي لإدارة التنمية ؟

حجم الموارد (عوامل الانتاج) ______ الأداء الفعلى انتاجية الموارد ______ الأداء الفعلى

شكل رقم ٦ ـ ٢ مصادر الأداء الفعلي

كما يبين الشكل رقم ٦ - ٣ ، يتوقف الأداء الفعلي على عاملين : الأول حجم الموارد (عوامل الانتاج) المتاحة ، والآخر ، انتاجية هذه الموارد .

ويتضح من ذلك وجود ثلاث بدائل ممكنة لزيادة الأداء وهي :

- ١) زيادة حجم الموارد .
- ٢) زيادة انتاجية الموارد .

٣) مزيج من البديلين الأول والثاني .

وبما أن الأداء الفعلي مؤشر على مستوى القدرة الفعلية يمكن اعادة رسم الشكل رقم ٦ ـ ٢ كها في الشكل رقم ٦ ـ ٣ .

حجم الموارد مستوى القدرة الفعلية مسه الأداء الفعلي انتاجية الموارد

شكل رقم ٦ ـ ٣ مصادر القدرة الفعلية

ويتضح من الشكل رقم ٦ ـ ٣ أن مستوى الأداء الفعلي يتوقف على مستوى القدرة الفعلية والتي تتوقف بدورها على حجم الموارد المتاحة من جهة وانتاجية هذه الموارد من جهة أخرى . لذا فالبدائل المتاحة لزيادة مستوى القدرة هي :

- ١) زيادة حجم الموارد .
- ٢) زيادة انتاجية الموارد .
- ٣) مزيج من البديلين الأول والثاني .

وإذا أمعنا النظر في البدائل المتاحة لتحسين قدرة إدارة التنمية يتضح لنا أن للقدرة مفهوما تكوينيا ، وأن تحسينها بزيادة عوامل الانتاج يختلف اختلافا جوهريا عن تحسينها بزيادة انتاجية هذه العوامل . فتحسينها بزيادة انتاجية عوامل الانتاج يعني استعمالا أفضل للموارد المتاحة وبالتالي تحسينا في درجة كفاءة استعمال هذه الموارد . وكها هو معروف فإن المهمة الأساسية للإدارة هي الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة . لذا فإن أهمية هذا البديل في تحسين قدرة إدارة التنمية لاتحتاج إلى توكيد . فضعف انتاجية عوامل الانتاج من بين أهم أسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه البلدان النامية . والتنمية كعملية مجتمعية شاملة ومتكاملة تهدف من بين أمور أخرى، إلى تحقيق تبدل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مصحوبة بنمو في الناتج وانتاجية عوامل الانتاج .

لذا يجدر التركيز على تحسين مستوى قدرة إدارة التنمية من أجل تحسين مستوى أدارة التنجية عوامل تحسين مستوى أدائها من خلال هذا البديل ، زيادة انتاجية عوامل الانتاج ، أي زيادة درجة كفاءة استعمال الموارد المتاجة . فكيف يمكن أن يتحقق ذلك ؟

تتوقف انتاجية الموارد المتاحة على عدد من العوامل المتداخلة والمتفاعلة والتي تشكل في مجموعها متحدة ما يمكن أن يطلق عليه سمات ادارة التنمية .

ويقودنا التحليل السابق إلى المصادر الأساسية لتوليد قدرة إدارة التنمية .

> شكل رقم ٦ - ٤ مصادر توليد قدرة إدارة التنمية _ ١٤٥ -

فكها يتضع من الشكل رقم ٦ - ٤ يمكن تحسين قدرة إدارة التنمية بزيادة الموارد المتاحة لها أو باجراء تغييرات أو تعديلات أو اضافات على سمات إدارة التنمية إذا كان ذلك ممكنا.

ونظرا لأن الأداء المطلوب من إدارة التنمية ، وكما تبين لنا سابقا ، يتغير باستمرار ، كما أو نوعاً أو كليهما معاً ، تدعو الحاجة إلى تكييف قدرتها باستمرار استجابة للأداء المطلوب منها .

وإذا افترضنا أن ادارة التنمية تستعمل الموارد المتاحة لها على أفضل وجه ممكن عند الحاجة إلى تكييف قدرتها استجابة لتغيير في الأداء المطلوب منها ، أي أن انتاجية مواردها على أفضل وجه ممكن ، تكون زيادة الموارد المتاحة البديل الوحيد لزيادة مستوى قدرتها . وأما إذا لم يكن استعمالها لمواردها الاستعمال الأمثل وبالتالي لم تكن انتاجية هذه الموارد الانتاجية المثل ، تكون زيادة انتاجية مواردها المتاحة بديلا آخر متاحا لها للمساهمة في رفع قدرتها إلى المستوى المطلوب . وبما أن انتاجية موارد ادارة التنمية تتوقف على سماتها ، فإن الاستعمال غير الأمثل لمواردها ، فإن الاستعمال غير تنسجم مع متطلبات الاستعمال الأمثل لمواردها . لذا فإن زيادة انتاجية مواردها تتطلب اجراء تعديلات أو تغييرات أو اضافات على انتاجية مواردها تتمكينها من استعمال مواردها على أفضل وجه ممكن .

وبافتراض الاستعمال الأمثل لمواردها المتاحة عند الحاجة إلى رفع مستوى قدرتها ، فغالبا ما تؤثر الزيادة في مواردها المتاحة في كل أو بعض العوامل العديدة المتداخلة والمتفاعلة ، والتي تشكل في مجموعها متحدة ما أطلعنا عليه سمات إدارة التنمية، وتؤثر بالتالي هذه الزيادة على انتاجية الموارد المتاحة في الفترة التالية .

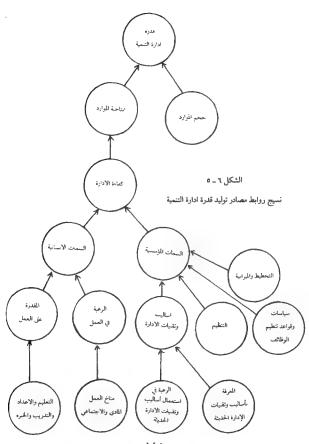
ويتضح من هذا التحليل أن تحسين قدرة إدارة التنمية سواء بزيادة مواردها المتاحة أو بزيادة انتاجية هذه الموارد أو بكلتيها معاً يتطلب اجراء تغييرات مناسبة على بعض أو كل عناصر سمات إدارة التنمية . فها هي هذه العناصر ؟

من أجل التبسيط ، يمكن اعتبار التخطيط والميزانية والتنظيم وقواعد تنظيم الوظائف العامة وأساليب وتفنيات الإدارة والمقدرة على العمل والرغبة فيه من بين أهم العناصر التي تحدد سمات إدارة التنمية ، والتي تحدد بدورها كفاءة الادارة وبالتالي انتاجية عواصل الانتاج ، كما في الشكل ٦ ـ ٥ .

ونظرا للتبدل المستمر في بيئة إدارة التنمية ، تدعو الحاجة إلى إجراء تعديلات أو تغييرات على بعض أو كل عناصر سماتها الفنية و/ أو الانسانية / لتأمين استمرار اتساق هذه السمات مع متطلبات الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة . ولابد من التذكير بأنه لابد من الكشف على كل من عناصر سماتها الفنية والإنسانية ، وعلى جميعها كوحدة واحدة في آن واحد ، نظرا للترابط والتفاعل المتبادل بين هذه العناصر .

٣ ـ تـطور مصادر تـوليد القـدرة الإدارية في دول مجلس المتعاون :

بينا في الشكل ٦ ـ ٥ أن القدرة الإدارية تتوقف على حجم الموارد



_ 181 _

وانتاجيتها وأن الانتاجية تعتمد على سمات الادارة الانسانية والفنية . نحاول الآن أن نجري كشفاً للتعرف على ماطراً على حجم الموارد والسمات التي تؤثر في انتاجية هذه الموارد خلال الفترة الماضية .

أ ـ نمو حجم العمالة :

يبين الجدول ٦ ـ ١ معدلات النمو السنوية للعمالة الحكومية في دول نامية ومتقدمة خلال ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ .

ويتضح من هذا الجدول أن معدلات النمو السنوية للعمالة الحكومية في الدول المتقدمة كانت أقل منهافي الدول النامية خلال هذه الفترة . فبينها تراوح معدل النمو السنوي في الدول المتقدمة بين ٩, • (في كندا) و٥٪ (في السويد) ، تراوح في الدول النامية مابين ٨,٨٪ (في تايلند) و ٥,٤ / (في زائير) خلال نفس الفترة .

ويبين الجدول ٦ ـ ٢ معدلات النمو السنوية للعمالة الحكومية في دول مجلس التعاون خلال فترات زمنية معينة . ويستدل من هذا الجدول أن معدلات النمو السنوية في بعض هذه الدول فاقت معدلات النمو السنوية في الدول النامية .

يمكن اعتبار زيادة عدد موظفي الحكومة مؤشراً على زيادة الخدمات التي توفرها الحكومة بصفة عامة . ومع ذلك فالتباين في سرعة نمو العمالة الحكومية بين الدول النامية والدول المتقدمة لا يعود بالضرورة إلى فروقات في سرعة نمو الحدمات الحقيقية . وعلى هذا الاساس فإن نمو العمالة الحكومية في دول مجلس التعاون ، لا يعني بالضرورة ، نمواً موازياً في حجم و/أو نوعية الحدمات الفعلية . لذا فمن المستحسن

الجدول ٦ - ١

معدل النمو في العمالة الحكومية

(نسب مئوية)

(191-1977)

١ ـ دولة نامية

معدل النمو السنوي

18,0	۱ ـ زائیر
۱۲,۷۰	٢ _ المكسيك
10,9	۳ ـ اكوادور
١٠,٠	٤ _ هندوراس
٧,١	ه ـ مصر
٦,٨	٦ ـ تايلند
	٢ ـ دولة متقدمة:
٥,٠	١ _ السويد
٣,٠	۲ ـ النرويج
۲,۱	٣ ـ قرنسا
١,٥	٤ _ الولايات المتحدة الامريكية
٠,٩	ه _ اليابان
صفر	٦ ـ الأرجنتين
٠,٩	٧ _ كندا

المصدر: البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ ص ١٠٢ .

الجدول ٣ - ٣ معدل النمو السنوي لعدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

	ti .di t.			
معدل النمو السنوي (٪)			الفترة	}
المجموع	غير المواطنين	المواطنون		
۸,۸	9,7	Α,ο	1941-1974	١ - البحرين
18,1	71,7	۸.۱	1444-1440	۲ _ قطر
14,1			1977-1970	٣ ـ الامارات
14,7			144-1471	أبو ظبي
70,9	79,0	۲۳,۸	1944-1977	٤ _ غمان
11,0	۲۰,۱	11,4	1944-1940	
٠,٥	١,٠	1,118	194-1977	٥ ـ الكويت
٧,٤	۸,۰	٦,٤	19.4-19.4	
3,4	4,3	٧,٧	19.4-4190	
4,4	• •	••	1445-1441	٦ ـ السعودية
۹,۸	• •	••	1947-1940	

المصدر: تم اعداد هذا الجدول على أساس جدول ٦ ، الملحق الاحصائي .

الاستعانة بمؤشرات أخرى ، أكثر دلالة على العلاقة بين حجم العمالة والخدمات التي يمكن توفيرها .

يبين الجدول ٦ ـ ٣ كثافة العمالة الحكومية ، المحلية والمركزية ، (عدد موظفي الحكومة لكل ألف نسمة) في دول مجلس التعاون خلال سنوات محددة ، والدول النامية والدول الصناعية خلال ١٩٧٦ .

الجدول ٦ ـ ٣ كثافة العمالة الحكومية (عدد موظفي الحكومة لكل ١٠٠٠ نسمة)

عدد موظفي الحكومة				
المجموع	المركزية	المحلية	السنة	
				دول مجلس التعاون:
1.4			14.81	١ ـ البحرين
178			1981	۲ ـ. قطر
۸۳			1977	٣_ الامارات
٤٥			14.81	٤ _ عمان
۱۰۷			19.40	٥ ـ الكويت
٤٠			19.81	٦ _ السعودية
79	۲٥	٤	144-1471	الدول النامية
vv	۳۱	£7.	TVP1-+AP1	الدول الصناعية

بيانات غير متوفرة

الصدر:

١ ـ الدول النامية والدول الصناعية من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ .

 ٢ ـ دول مجلس التعاون ، احتسبت من قبل الباحث على أساس بيانات جدول (٦)من الملحق الاحصائي . يتضح من هذا الجـدول أن كثاف العمالة الحكومية ، المحلية والمركزية على السواء ، كانت في الدول الصناعية أعلى منها بكثير في الدول النامية .

وتزيد كثيراً كثافة العمالة الحكومية الإجالية في أربع من دول مجلس التعاون ، البحرين وقطر والإمارات والكويت ، عنها في الدول النامية والدول الصناعية على السواء . وأما في عمان والسعودية ، فبينا تقل هذه الكثافة عنها في الدول الصناعية إلا أنها أعلى منها في الدول النامية .

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة عالية من العمالة الإجمالية في الدول النامية تعمل في الزراعة ، كما يتضح من الجدول ٦ - ٥ ، وأن نسبة العاملين في الزراعة في دول مجلس التعاون بسيطة (ماعدا في السعودية) ، يبين لنا أيضا هذا المؤشر أهمية حجم العمالة الحكومية في دول مجلس التعاون .

وبالرغم من أن عـدد موظفي الحكـومة يمكن أن يكـون مؤشراً للخدمات التي توفرها الحكومة ، إلا أن زيادة نمو العمالة الحكومية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة لاتعني بالضرورة نمواً أو تحسيناً في الخدمات الفعلية ، فزيادة العمالة الحكومية في الدول النامية ، بصفة

الجدول ٦ - ٤ نصيب الحكومة في العمالة غير الزراعية (نسب منوية)

		النسبة المتوية
١ _ الدول النامية	1940-1977	YV
٢ _ الدول الصناعية	1441477	71
٣ ـ دول مجلس التعاون	14.4	YA
البحرين	14.4	YA
الكويت	19.4	٤٠
السعودية	14.4	44
عمان	14.4*	1.4
قطر	19.4	T A

المصدر: الدول النامية والدول الصناعية من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ . دول مجلس التعاون ، احتسبت من قبل الباحث على أساس بيانات عدد موظفي الحكومة في الجدول 7 من الملحق الاحصائي لمذه الدواسة والعمالة غير الزراعية من د . خالد حسين احمد ، التركيب الهيكلي للقوى العاملة في الدول العربية الخليجية ، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الكويت ، أبحاث وأوراق ندوة الدواسات الاحصائية العمالية بالدول العربية الخليجية الكويت ٧ ـ ١١ ابريل ١٩٨٤ ، جدول رقم ٢ ص ٢٧ .

عامة ، تنتج بسبب شحة فرص العمل ، والضغط على الحكومات لخلق فرص عمل أكثر منها بسبب زيادات فعلية في الخدمات التي توفرها هذه الحكومات . فمبدأ وظيفة لموظف لا موظف لوظيفة يسود في الدول النامية بسبب أوضاعها الاقتصادية ، والضغوط الاجتماعية والسياسية التي تتعرض لها الحكومات لزيادة فرص العمل .

الجدول ٦ ـ ٥ العمالة في الزراعة كنسبة منوية من إجمالي العمالة ، ١٩٨٠

مجموعات الدول	النسبة المئوية
١ ـ الدول النامية	
أـ ذات الدخل المنخفض	٧٢
بـ ذات الدخل المتوسط	23
١ ـ المنخفض	٧١
٢ ــ المرتفع	4.
٢ ـ الدول الصناعية	
أ_دول السوق الصناعية	٦
ب ـ دول اوروبا الشرقية	1.4

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ٢١ ص ٣٥٨ _ ٣٥٩ .

وفي دول مجلس التعاون لم يصاحب النمو البارز في حجم العمالة الحكومية نمواً موازياً في القدرة الادارية فيها بسبب عدد من العوامل المتداخلة . إن سياسة التوظيف التي ترعرعت في أحضان سياسات المرفاه الاجتماعي ، والتي كفلت حق توظيف المواطنين أدت إلى سيادة ظاهرة خلق وظائف لموظفين لاتوظيف موظفين لوظائف .

فسياسات وقوانين الوظائف العامة وإن كانت تقوم في نصوصها على مبدأ الجدارة والاستحقاق ، والشخص المناسب للعمل المناسب ، إلا أنها في حقيقتها تنظم وتنمي مفهوم الضمان الاجتماعي . وكادت الوظيفة العامة تصبح وسيلة من وسائل توزيع عائدات النفط في هذه الدول . فدخل الموظف في مثل هذه الظروف هو بمثابة نصيبه من عائدات النفط . وقد يتولد شعور لذى بعضهم أن نصيبهم ليس عادلاً . وغدت الوظائف العامة ، في كثير من الأحيان ، الملاذ الوحيد لخلق فرص عمل جديدة ، بسبب التباطؤ في التوسع في فرص العمل المجزىء من جهة ، والتوسع في التعليم والضغوط لتوظيف الخريجين ، من جهة أخرى .

كيا أن انخفاض نوعية العمالة المتاحة ومحاولة تعويض الضعف النوعي بزيادة العدد من جهة ، وغياب معايير موضوعية لمعرفة الاحتياجات الفعلية ، وعدم توفر ضوابط كافية لتحديد موازنات الوظائف عدداً ومستوى ، من جهة أخرى ، كلها أدت إلى زيادة عدد المواظنين ، المواطنين والوافدين على السواء ، أكثر مما تستدعيه الاحتياجات الفعلية .

ب ـ سمات الإدارة:

تبين لنا في الشكل ٦ _ ٥ أن الحصيلة النهائية لسمات الإدارة ، والتي تفسر في المقام الأول انتاجية الموارد ، تتكون من تفاعل متبادل بين سمات الإدارة الإنسانية والمؤسسية .

١ - السمات الإنسانية:

لعل نوعية العنصر البشري من بين أهم العـوامل ، إن لم تكن أهمها جميعا ، التي تحدد انتاجية الموارد المتاحة .

تتوقف نوعية العنصر البشري على المقدرة على العمل والرغبة فيه . وتتولد المقدرة على العمل من تفاعل متبادل بين معارف ومهارات الفرد وقدرته على صوغ المواقف إزاء العمل والتغير ومواصلة التعليم . أما الرغبة في العمل فتتأثر بالمناخ المادي والاجتماعي السائد .

وكم هو مصروف يكسب التعليم والإعداد والتدريب والخبرة العملية الفريدة معارف ومهارات وقياً ومقدرة على صوغ المواقف ومواصلة التعليم .

توفرت لنا بيانات عن العمالة الحكومية حسب الحالة التعليمية في ثلاث من دول مجلس التعاون ، الكويت وقطر والإمارات ، كها في المحدول ٢-٦ ، ويتضح من هذا الجدول انخفاض مستويات التعليم في المدول الثلاث بوجه عام . فقد بلغت نسبة مادون الشهادة الابتدائية (أمي أو يقرأ ويكتب) ٣,٥٥٪ و ٣,٣٥٪ و ٣,٢٥٪ في الكويت عام ١٩٧٦ وفي قطر عام ١٩٨٣ وفي دولة الامارات عام ١٩٧٧ على التوالي . وبلغت نسبة من حصلوا على تعليم ابتدائي أومتوسط أو ثانوي ، ٣,٧٩٪ في الكويت و ٣,١١٪ في قطر و ٣,٣٠٪ في دوجة جامعية ٨,٣١٪ في دولة الامارات على درجة جامعية ٨,٨١٪ و ٢,٠١٪ في الكويت وقطر ودولة الامارات على التوالى .

الجدول ٦ - ٦ العاملون في الحكومة حسب الحالة التعليمية

		•		
الحالة التعليمية	الكويت	قطر	الامارات	دولة
	(1471)	(1447)	(أبو ظمي)	الامارات
			(1477)	1177
أمي	₹0,∀	(1)£#,A		
يقرأ ويكتب	74,7		$\gamma_{a,\gamma^{(7)}}$	$\gamma_1 p_0(t)$
ابتداثية	٠,٥	٣,٣	(°), †	(h), •
متوسط	A, Y	٤,٠		
ثانوية	16,7	14,0	1.,8	10,4
دون الجامعة	۳,۰	11,7	1,1	0,0
درجة جامعية أولى	17,5	17,4	٤,٦	1.,1
درجات جامعية عليا	٠,٩	۳,۰	۰,۸	١,٥
أخرى أو غير ميين	-	٧,٥	٧,٠	٧,٧
	1,.	١٠٠,٠	1,.	1,.
	1,.		1,.	1,. 1,.

(١) مجموع أمي أويقرأ وبكتب (٢) ابتدائية واعدادية

المصدر:

- ١ ـ الكويت : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٢ ، الجدول ١٠٧ ص ١١٩ .
- ٢ ـ قطر : المجموعة الاحصائية السنوية يوليو ١٩٨٣ جدول رقم ٢٩ ص ٣٩ .
- ٣ أبو ظبي : إمارة أبو ظبي ، وزارة التخطيط ، الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٠ ،
 جدول ١٨ ص ٣٤ .
 - ٤ ـ الإمارات : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٩ جدول ٢٥ ص ٥٦ .

ويتبين لنا من ذلك ، أن المستوى التعليمي للعاملين في حكومات هذه الدول منخفض ، إذ أن مستواه بالنسبة للسواد الأعظم منهم أقل من المطلوب بكثير . وقد ذكرنا سابقاً أن المستوى التعليمي للفرد من بين محددات مقدرته على العمل . فإذا أضفنا إلى انخفاض المستوى التعليمي أبعاداً أخرى ، كعنصر فترة الخبرة العملية ، وضعف فرص الإعداد والتدريب ، وسرعة النمو وحداثة التجارب ، تصبح نوعية العمالة الحكومية في هذه الدول قضية هامة وذات مدلول عميق فيا له علاقة بخلق وتطوير القدرة الإدارية اللازمة لمواكبة أدوار هذه الدول في قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن توفير مستوى معين من التعليم والتدريب للفرد لايعني بالضرورة أنه مؤهل للقيام بمهام أي وظيفة توكل اليه . فيا لم تتوفر في الشخص المعارف والمهارات المطلوبة للوظيفة التي يشغلها فإنه لاتتوفر فيه بالتالي المقدرة اللازمة لتمكينه من تحمل مسؤوليات وظيفية ، وأداء مهامها على أفضل وجه عكن . ومن هناتنبع أهمية اتساق المعارف والمهارات التي اكتسبها الشخص من التعليم مع متطلبات الوظيفة التي يشغلها ، أو تلك التي يمكن أن يشغلها . أي لابد من وللمارف والمهارات التي تتطلبها الوظيفة والمعارف والمهارات التي يكتسبها الأشخاص من التعليم ، والإعداد والمعارف والمهارات التي يكتسبها الأشخاص من التعليم ، والإعداد والتدريب .

ويزداد الاعتراف بضعف اتساق المعارف والمهارات التي يكتسبها الأشخاص من فرص التعليم والإعداد والتدريب المتاحة مع متطلبات إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بوجه عام . وكالدول النامية عامة تعاني دول مجلس التعاون من خلل في التوازن بين سياسات ومناهج التعليم والتدريب ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فبدلاً من أن تحدد متطلبات إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية سياسات ومناهج التعليم والتدريب ، يتم رسم وتصميم سياسات ومناهج التعليم والتدريب في معزل عن احتياجاتها الفعلية . وبافتراض قدر مقبول من التوازن بين غرجات التعليم والتدريب في مستهل مسيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول ، لم يتم تكييف سياسات ومناهج التعليم والتدريب فيها مع التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته فاختل التوازن فيها مع التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته فاختل التوازن فيها بعد .

إن نوعية العنصر البشري في كافة القطاعات وعلى مختلف المستويات مهمة ، ومن العوامل الرئيسة التي تفسر ـ في المقام الأول ـ مستوى الانتاجية . إلا أن نوعية من يشغلون مختلف مستويات الوظائف القيادية ، تحدد وإلى درجة كبيرة ، القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحدد بالتالي مستوى كفاءة الإدارة .

وكالدول النامية عامة ، تعاني دول مجلس التعاون ، وبدرجات متفاوتة ، من شحة في هذه الفئة ، فالمعروض منها أقل بكثير من المطلوب ، الأمر البذي أدى في أغلب الأحيان إلى أن يعهد إلى أشخاص وظائف قيادية دون أن يتوفر لديهم الحد الأدنى من المؤهلات العلمية و/أو الخبرة العملية التي تؤهلهم لهذه الوظائف .

مما سبق ، يمكن القول ، إن دول مجلس التعاون عانت من فجوة بين نوعية العمالة الحكومية المتاحة لها والمطلوبة لتمكينها من لعب أدوارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

ب السمات المؤسسية:

إن الاطار التنظيمي وأساليب الادارة وسياسات وقوانين الخدمة المدنية والتخطيط والميزانية من بين أهم محددات السمات المؤسسية .

١ - الإطار التنظيمي :

يمكن النظر إلى هيكل الجهاز الإداري ككل أو أجزاء منه على أنه إطار لتخصيص ومزج واستعمال الموارد المتاحة ، المادية وغير المادية ، لتحقيق أهداف محددة .

وقد تبين لنا أن أدوار حكومات دول مجلس التعاون كانت تتوسع وتتنوع باستمرار . وتبعا لذلك فقد توسعت وتنوعت مسؤوليات ومهام الجهاز الإداري ، كها ازدادت موارده المالية والبشرية خلال الفترة الماضية . لذا يبرز السؤال حول مدى استمرار سلامة الهيكل التنظيمي للجهاز ككل أو أجزاء منه ، بافتراض سلامته في مستهل السيرة .

إن تكييف الإطار التنظيمي مع المتغيرات المستجدة باستمرار ضرورة متواصلة استجابة لمتطلبات حالات عدم التوازن المستمرة التي تصاحب مسيرة التنمية الوطنية. ونظرا لأهمية تكييف الهيكل التنظيمي باستمرار ، تدعو الحاجة إلى توفير المقدرة المستمرة لإجراء الكشف اللازم على التنظيم القائم ، واقتراح التعديلات و/ أو التبدلات اللازمة لتأمين استمرار اتساقه مع متطلبات دور الدولة في مختلف مراحل مسيرة التنمية الوطنية .

ان هذه المهمة تتطلب وجود جهة دائمة ومؤهلة للقيام بما يكفل تأمين استمرار سلامة الهيكل التنظيمي مع المتغيرات التي تحدث داخل وخارج أجهزة ومؤسسات الحكومات .

وقد أقام البعض من دول مجلس التعاون وحدات للتنظيم والادارة للقيام بهذه المهمة ، كما أن البعض من هذه الدول شكل لجان و/أو استعان بخبراء لإجراء الكشف اللازم على الهيكل التنظيمي وتقديم توصيات بشأن ما يظهره الكشف ، خلال الفترة الماضية(١) .

إن مجرد وجود وحدة للتنظيم والإدارة لايعني بالضرورة أن الوحدة تقوم أو قادرة على أن تقوم بالمهام التي قامت من أجلها على أفضل وجه محن .

⁽١) أقامت المملكة العربية السعودية الإدارة المركزية للتنظيم والإدارة في وزارة المالية منذ منتصف الستينات، وفي عام ١٩٧٧ استعانت الكويت بفريق من الخبراء لتطوير الجهاز الإداري، وكان من بين التوصيات التي قلمها هذا الفريق إقامة وحدة مركزية للتنظيم والإدارة في وزارة المدولة للشؤون القانونية والادارية ، انظر: عمد توفيق صادق، تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية ، الرياض، معهد الادارة العامة ١٩٦٥ ص ١٩٣١ ص ٢٠٠.

John E. Murphy, Improvement of Organisation And Management In Government of Kuwait, A restricted report submitted to the Minister of State for Legal and Administrative Affairs. November 1977.

إن عددا من العوامل المتفاعلة تحدد قدرة مثل هذه الوحدات على القيام بالمهام الموكولة إليها على أفضل وجه ممكن . ولعل شحة الكوادر المؤهلة علميا وعمليا تتصدر العوامل التي أعاقت جهود مثل هذه الوحدات ، ففاقد الشيء لا يعطيه . إذ قد تعاني هذه الوحدات نفسها من خلل في تنظيمها .

ومن زاوية أخرى ، وحيث كانت بعض هذه الوحدات قادرة على انجاز المهام المطلوبة ، لم تكن أصواتها مسموعة ، ولم يتم تنفيذ توصياتها كها يجب ، بسبب المقاومة التلقائية لإحداث تغييرات في التنظيم ، والتي غالبا ما تؤثر في وضع بعض الأشخاص من جهة ، وبسبب ضعف المساندة السياسية لهذه الوحدات من جهة أخرى .

ومن المحتمل أن تكون الظروف الداخلية التي سادت في هذه الوحدات والظروف الخارجية التي أحاطت بها ، أدت إلى احباطها لا لتحفيزها لخلق وتطوير ميزة نسبية لها في التصدي لقضايا التنظيم وحل مشاكله على مستوى الجهاز ككل أو وحدات منه .

٢ - أساليب الإدارة:

حاولنا أن نؤكد على أن نوعية العنصر البشري من أهم العوامل التي تحدد وتتحكم في الحصيلة النهائية لمستوى الكفاءة الانتاجية للإدارة ، بصفة عامة . فالسمات الفنية في أي جهاز تتأثر بنوعية العنصر البشري ، ومها كانت سليمة ، لا تقوم بالمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق الوحدة الإدارية المعنية .

إن نوعية جميع العاملين في جميع المستويات مهمة ، وتؤثر في الأداء النهائي سواء على مستوى وحدة بعينها أو على مستوى الجهاز ككل . ولعل نوعية الأشخاص الذين يشغلون الوظائف القيادية ، وعلى جميع المستويات والقطاعات ، تحدد وبدرجات متفاوتة ، مستوى المقدرة على مزج الموارد المتاحة ـ المادية والبشرية ـ وبالتالي على توجيه أهم عناصر الانتاج ، العنصر البشري ، نحو تحقيق الأهداف المرسومة .

إن ضعف نوعية الأشخاص الذين يشغلون الوظائف القيادية ، وخاصة في المستويات العليا ، له أبلغ الأثر في الحد من فـرص الاستفادة من الموارد المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

ولعل المعرفة بأساليب وتقنيات الإدارة الحديثة والرغبة في استعمالها من بين أهم عددات نوعية القيادات الإدارية ، في جميع المستويات والقطاعات .

إن التمييز بين توفير المعرفة بأساليب وتقنيات الإدارة الحديثة والرغبة في استعمالها لدى القيادات الإدارية ، على جانب كبير من الأهمية ، إذ أن امكانات اكساب القيادات الإدارية المعرفة المطلوبة أسهل بكثير من توفير المناخ اللازم لتحفيزهم على استعمالها ، إذ قد يتطلب توفير الرغبة في الاستفادة من تقنيات الإدارة الحديثة ادخال بعض التغييرات و/أو التعديلات في نظم السلطات السائدة وليس ذلك بالأمر الميسور في كثير من الأحوال .

إن تقارير الخبراء ودراسات الندوات والمؤتمرات كلها تظهـر أن

المجال يتسع كثيرا لتحسين أساليب الادارة في دول مجلس التعاون . فالمركزية وحصر السلطات وضعف التفويض والمشاركة في اتخاذ القرارات ونقص المعلومات اللازمة ، كلها من ظواهر ضعف الاستفادة من فرص تفنيات وأساليب الإدارة العلمية .

٣ ـ سياسات وقوانين الخدمة المدنية :

تحتاج الحكومة إلى كوادر تتوفر فيها المؤهلات العلمية والعملية اللازمة للقيام بأدوارها المختلفة . وتحدد قوانين الخدمة المدنية القواعد التي تحكم اختيار وتعيين الأفراد اللازمين ، وتنظيم حياتهم الوظيفية فيها بعد . إن قانون الخدمة المدنية ، كأي قانون ، مرآة تعكس أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية معينة . ولكي تبقى هذه القوانين متسقة مع احتياجات المجتمع ، لابد من تعديلها و/أو استبدالها وفقا للظروف المستجدة .

وفي دول مجلس التعاون أجهزة مركزية من مهامها الأساسية الحرص على تطبيق قوانين ونظم الوظيفة العمومية واقتراح تعديلها أو استبدالها وفقا للحاجات المستجدة .

إن وجود جهاز مركزي وقانون للخدمة المدنية وأنظمة لوائح شيء وتنفيذ روح القانون شيء آخر . . إذ بافتراض سلامة قوانين الوظيفة العمومية ، فالهدف من القانون لا يتحقق في ظل جهاز مركزي عاجز عن القيام بدوره المطلوب . فيا لم يتوفر للجهاز المركزي الكوادر اللازمة له من جهة ، والسلطات الفعلية والدعم السياسي المناسب من جهة أخرى ، تبقى قوانين وأنظمة لوائح الوظائف العامة عائقا لا معينا على تطوير القدرة الإدارية .

وإن كانت قوانين وأنظمة ولوائح الوظائف العامة تقوم في نصوصها على مبادىء الجدارة والاستحقاق ، الشخص المناسب للوظيفة المناسبة ، إلا أن تطبيقها ينظم ويعزز مفهوم الضمان الاجتماعي في الوظائف العامة في جميع هذه الدول .

فقد تبين لنا أن نمو العمالة في الحكومة في هذه الدول لم يكن بسبب الحاجات الفعلية لها ، وأن مبدأ وظيفة لموظف لا مبدأ موظف لوظيفة ساد في هذه الدول في ظل سياسات الرفاه الاجتماعي وظله توزيع الدخل والتي كفلت حق الوظائف للمواطنين وغضت النظر عن أهليتهم للقيام بمهام ومسؤوليات الوظائف الموكولة إليهم حتى غدت المواطنة مرادفة للكفاءة .

كها تبين لنا أن غياب معايير موضوعية لتحديد عدد ومستويات الوظائف اللازمة من جهة ، وسهولة نمو الايرادات العامة وعدم توفر ضوابط كافية لتحديد موازانات الوظائف العامة من جهة أخرى ، أدت إلى نمو عدد العاملين أكثر بكثير من الحاجة الفعلية ، مما أدى إلى ظاهرة ما يمكن أن نسميه بالتضخم البيروقراطي .

وكل هذه الظواهر مؤشرات على ضعف القدرة و/أو الرغبة في تطبيق قوانين وأنظمة ولوائح الخدمة المدنية ، بافتراض سلامة نصوصها أصلا . ولا بد من التذكير بأنه مها كانت نصوص القانون والأنظمة واللوائح سليمة عند تبنيها ، فإن أثرها النهائي يتوقف على سلامة تطبيقها والقدرة على تكييفها باستمرار لتواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

إن تأمين تكييفها لمواكبة متطلبات تحقيق أهدافها وتطبيقها يتطلبان أفرادا تتوفر لديهم المعارف والمهارات اللازمة للقيام بمهام ومسؤوليات التكييف والتطبيق والتطبيق والتطبيق المطلوبين بحاجة إلى مساندة قوية من السلطات ذات العلاقة . فها لم يتوفر لهذه الأجهزة المركزية الكوادر المؤهلة علميا والمدربة عمليا من جهة ، والدعم السياسي الكافي لها من جهة أخرى ، تعجز عن القيام بالمهمة التي قامت من أجلها على الوجه المطلوب ، ففاقد الشيء لا يعطه .

٤ ـ التخطيط والميزانية :

إن نسيج الترابط والتشابك ، البالغ التعقيد ، بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ، في عمليات التنمية الوطنية ، يتطلب تبني واستعمال التخطيط وسيلة لترشيد رسم السياسات الإغاثية وتخصيص واستعمال الموارد المتاحة .

إن منطلق العصر يتطلب اختراع التخطيط إن لم يكن موجودا .

ويتوقف مدى نجاح التخطيط على مدى سلامة العملية التخطيطية في جميع مراحلها ، إن سلامة تنظيم التخطيط على المستوى القومي والقطاعي والإقليمي من جهة ، وتوفر المخططين النابهين ، وتأمين أوسع مشاركة ممكنة في إعداد خطط التنمية ، من جهة أخرى ، تتصدر العوامل التي تعزز فرص نجاح التخطيط في تحقيق أهدافه .

إن التخطيط عملية فنية وإدارية وسياسية في آن واحد ، فالقرار النهائي في الموافقة على الخطة واعتمادها هو قرار سياسي . لذا فإن مدى الالتزام السياسي الحقيقي بالتخطيط كمنهج لتعضيد الجهود الانمائية يأتي على رأس العوامل التي تحدد مدى نجاح التخطيط في مساندة الجهود الإنمائية المبذولة في الدولة المعنية .

وكم بينا سابقا ، فالتنمية عملية مجتمعية تراكمية ديناميكية تكاملية ، تؤدي إلى إحداث تغييرات مستمرة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ، لذا فإن نمط التخطيط والخطط الذي من الممكن أن يكون قد نجح نسبيا في مرحلة معينة من مراحل التنمية الوطنية في دولة معينة ، لا يعني بالضرورة استمرار نجاحه في مراحل لاحقة .

وقد تبنت التخطيط ، وأعدت خطة أو أكثر ، بعض دول مجلس التعاون ، إذ بدأت الجهود التخطيطية في الكويت والسعودية في الستينات ، بينها بدأت في عمان منذ النصف الثاني للسبعينات .

وقامت في الدول الثلاث أجهزة مركزية للتخطيط ، فالكويت أقامت في أول الأمر مجلس التخطيط ثم حلت وزارة التخطيط محل المجلس ، والسعودية أقامت في أول الأمر ما عرف بالمجلس الأعلى للتخطيط ، وفيها بعد تم الغاء المجلس الأعلى للتخطيط وحل محله الهيئة المركزية للتخطيط ، وقد تم ايضا الغاء الهيئة المركزية للتخطيط وحل محلها وزارة التخطيط . أما في عمان ، فيمارس مهام التخطيط فيها مجلس التنمية .

وفي الكويت تم إعداد ثـالاث خطط: الأولى مايعرف بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ١٩٦٨/١٩٦٧ - ١٩٦٨/١٩٧١ ، والثانية عبارة عن مشروع خطة التنمية الخمسية ١٩٧٧/١٩٧١ - ١٩٨٠/١٩٨٠ ، والثالثة عبارة عن مشروع الخطة الخمسية ٨٦/٨٥ - ٨٩/٠٩ الذي قدمته الحكومة إلى مجلس الامة في ابريل ١٩٨٥ .

ويتضح أن التخطيط في الكويت لم يكن عملية مستمرة إذ توقف بعد الخطة الأولى . كما أن مشروع خطة ١٩٨١/١٩٨٠ ـ ١٩٨١/١٩٨٠ . بقى مشروعا ، وكما سماه البعض خرج ولم يعد .

وفي السعودية تم إعداد وتنفيذ ثلاث خطط والرابعة في مـرحلة التنفيذ :

وفي عمان تم إعداد وتنفيذ خطة واحدة ، خطة التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، وخطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ في مرحلة التنفيذ .

إن المعلومات التي أتيحت لنا عن التخطيط والخطط في الكويت.

والسعودية تتيح لنا إبداء عدد من الملاحظات :

الخطة عبارة عن وثيقة لأهداف محددة ووسائل تحقيقها . وبقدر ما تكون الأهداف واضحة ومحددة ، يمكن اختيار أفضل الوسائل الممكنة لتحقيقها من بين البدائل المتاحة . ويتسع المجال لكثير من المحموض في أهداف الخطط التي تم إعدادها في بعض دول المجلس ، ويكاد توزيع الإنفاق العام الرأسمالي يشكل العمود الفقري لعملية التخطيط والخطط فيها .

ومن زاوية أخرى ، تشير التجربة إلى أن إعداد الخطط شيء وتنفيذها شيء آخر . ففي الكويت ذكرنا أنه تم إعداد خطتين ، أما التنفيذ فقضية أخرى ، وربما أفضل ماوصف به التخطيط في هـذه الدول ما قاله البعض ،خرج ولم يعد .

وفي السعودية كما في الكويت ، تكاد تعتبر عملية التخطيط منتهية باعداد الخطة وأخذ الموافقة عليها ، وكأن الاعداد والتنفيذ مرحلتان منفصلتان .

ويعتبر التخطيط والميزانية وجهين لعملة واحدة . وبما أن الأفق الزمني للخطة يتعدى السنة ، بينها الميزانية سنوية ، تصبح الميزانية أداة هامة لتنفيذ الخطة السنوية . ومن هنا تنبع أهمية التنسيق بين التخطيط والميزانية لتخصيص الموارد المتاحة واستخدامها بأعلى درجة محكنة من الكفاءة . وما لم تكن نظم الميزانية سليمة من جهة ، والكوادر المتاحة لحا مؤهلة من جهة أخرى ، يتعذر على الميزانية أن

تشكل معينا وظيفيا لعملية التخطيط.

لذا فإن فرص تحسين أداء التخطيط ، في دول مجلس التعاون ، كها هو في الدول النامية عامة ، مرهونة ، وإلى درجة كبيرة ، بتحسين نظم واجراءات الميزانية من جهة ورفع مستوى العاملين في الميزانية من جهة أخرى .

٥ ـ ضعف مواكبة القدرة الإدارية المتاحة والمطلوبة :

إن استعراضنا لما طرأ على مصادر توليد القدرة الإدارية يشير إلى :

أ ـ لم يؤد نمو حجم العمالة الحكومية إلى نمو مواز في القدرة الإدارية .

ب لم تتطور العواصل التي تؤثر في سمات الإدارة ، الإنسانية
 والمؤسسية بشكل يتيح رفع كفاءة الإدارة وبالتالي استخداما أفضل
 للموارد المتاحة .

ومن الممكن تقديم بعض المؤشرات للدلالة على الفجوة بين القدرة الإدارية المتاحة والتي تطلبها تعاظم وتوسع أدوار دول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية .

فالتأخير في انجاز العديد من المشروعات الإنمائية ، سواء مشروعات الهياكل الأساسية والاقتصادية والاجتماعية وارتفاع تكاليفها الفعلية عن التقديرات ، ورداءة نوعية الأعمال المنتهية ، وعدم الاستفادة من كامل المبالغ المخصصة للاستثمارات ، كلها من مظاهر العجز الإداري بسبب

فجوة بين القدرة الإدارية المتـاحة والمـطلوبة لاعـداد وتنفيذ خـطط التنمية .

لذا فإن العجز الإداري بصفة عامة والعجز الإداري في الحكومة والقطاع العام والمشترك بصفة خاصة ، يشكل العقبة الرئيسة التي تواجه طموحات دول مجلس التعاون في تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (١)

⁻ ارتورو اسرائيل ، النتمية الإدارية وتنمية المؤسسات ، التمويل والتنمية ، الجزء ٢٠/ العدد ٢ ، سبتمبر ١٩٨٣ ص ١٥ ـ ١٨ .

الفصيلالستابع

نحورفع مستوى كفاءة سياسات وادارة الثفاية

يتبين لنا من عرض لانجازات التنمية في دول مجلس التعاون في ظل مواردها المتاحة ، أن التنمية التي تحققت في هذه الدول كانت أقل من التنمية الممكنة ، لو تمكنت من تشمير مواردها المتاحة على أفضل وجه ممكن .

بينا أن ضعف كفاءة سياسات التنمية وضعف نجاعة إدارتها تفسران في المقام الأول ضعف هذه الانجازات .

كها بينا أيضا العوامل التي من الممكن أن تكون قد أدت إلى ضعف كفاءة سياسات وإدارة التنمية ، وبالتالي حدت من جني أفضل الثمار الممكنة من الجهود الإنمائية في ظل الموارد المتاحة خلال الفترة الماضية .

لذا لزام علينا أن نحاول استشراف معالم الطريق نحو رفع كفاءة سياسات وادارة التنمية ، حتى تتمكن هذه الدول من تثمير مواردها المتاحة على أفضل وجه ممكن فى المرحلة القادمة .

١ ـ نحو تحسين كفاءة سياسات التنمية

تبين لنا أن دول مجلس التعاون لعبت أدواراً متنامية ومتزايدة في كل مـاتحقق فيها من تنميـة اقتصاديـة واجتماعيـة ، وقِـد لاحـظنــا أن مستويات وتوجهات الإنفاق العام جددت مستويات وتوجهات النشاطات الاقتصادية خارج قطاعات النفط في هذه الدول . وكماهو معروف ، تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد في أي دولة بوجه عام ، إلا أنه بسبب العلاقة القوية بين القطاعات النفطية وغير النفطية واعتماد الايرادات العامة لهذه الدول على الايرادات النفطية ، بدرجة كبيرة ، تكتسب السياسة المالية أهمية خاصة في دول على التعاون من جهة أخرى .

ونظراً لصغر حجم سكان معظم هذه الدول وعجز القوى العاملة المحلية عن تلبية جميع احتياجات عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، ولماكان الإنسان محط رحال عمليات التنمية ووسيلتها الرئيسة في آن واحد ، تكتسب السياسات السكانية أهمية خاصة في هذه الدول .

أ ـ السياسة السكانية

بسبب النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه الدول ، نما الطلب على القوى العاملة أسرع بكثير من نمو العرض المحلي منها . وكانت ردة فعل هذه الدول، خاصة في بادىء الأمر تلقائية ، حيث لجأت إلى الاستعانة بالعمالة الوافدة لسدالعجز بين الطلب على القوى العاملة والمعروض منها محلياً .

وأدى التوسع في الطلب على القوى العاملة وازدياد استيراد العمالة لمواجهة التوسع في الطلب إلى نمو سريع في العمالة وعدد السكان على

جدول ٧ ـ ١

غو القوى العاملة وعدد السكان

	•			
	معدل التم	و السنوي (٪	(
	عدد السك	: السكان القوى العاملة		املة
	Y+ = 197+		-141-	ν.
	r=14V+	A ⁴	- 147+	A1
الدول النامية				
أ . ذات الدخل المنخفض	۲,۳	١,٩	١,٧	۲,-
ب . ذات الدخل المتوسط	۲,٦	۲,٤	۲,۱	Υ,ξ
١ ـ المنخفض	۲,٥	٧,٥	١,٩	۲,٤
۲ ـ المرتفع	7,7	۲,۳	۲,۳	۲,۳
٢ . دول السوق الصناعية	1,1	٠,٧	١,٢	١,٢
٣ . دول اوروبا الشرقية	١,١	٠,٨	٠,٨	1,1
٤ . دول مجلس التعاون				
۱ . عمان	۲,٦	٤,٣	-	-
٢ . السعودية	٣,٥	٤,٨	٣,٣	٤,٧
٣ . الكويت	۹,۹	7,5	٧,_	٤,٨
٤ . الامارات	۹,۳	10,0		
424 - 4 - 11 -				

د بيانات غيرمتوفرة ،

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ١٩ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٠ وجدول ٢١ ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ السواء . فكما يتضح من الجدول ٧ ـ ١ ، فإن معدلات نمو السكان والقـوى العاملة في دول مجلس التعـاون فاقت كثيراً معدلات نمـو السكان والقوى العاملة في جميع مجموعات دول العالم خلال ١٩٦٠ ـ ٧٠ و ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧ على السواء .

وكيا أدى نمو السكان إلى نمو القوى العاملة في جميع مجموعات دول العالم ، أدى نمو العمالة الوافلة ، في المقامالأول ، إلى النمو السريع في إجمالي السكان وإجمالي القوى العاملة على السواء من جهة ، وإلى زيادة نسب العمالة الوافلة والسكان الوافلين على السواء في معظم دول مجلس التعاون من جهة أخرى .

فكها يتضح من الجدول ٧-٣، ارتفعت نسب قوة العمل الوافدة من ١,٧٠٪ عام ١٩٨١ في البحرين ، ومن ٨,٧٠٪ عام ١٩٨١ في البحرين ، ومن ٨,٢٠٪ عام ١٩٧٥ في قسطر ، ومن ٢,٨٪ عام ١٩٧٥ في الإمارات ، ومن ٨,٩٠٪ عام ١٩٧٠ في الكويت ، ومن ٨,٩٠٪ عام ١٩٧٠ في السعودية .

وأما في عمان فقد انخفضت هذه النسبة من ٣,٦٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥, ٤١٪ عام ١٩٧٨، وكنسب قوة العمل الوافدة ،فقد ارتفعت نسب السكان الوافدين من ١٨,٣٪ عام ١٩٧١ إلى ٣٢٪ عام ١٩٧١ في البحرين ، ومن ٣٧,٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ٨,٧١٪ عام ١٩٨٠ في الإمارات ، ومن ٥,٥٠٪ عام ١٩٧٥ الى ٨,٨٠٪ عام ١٩٨٠ في الإمارات ، ومن ٥,٥٠٪ عام ١٩٧٥ الى ٩٨٠٪ عام

الجدول ٧ ــ ٧ توزيع السكان وقوة العمل (نسب مئوية)

العمل	قوة ا	<u>السكان</u> مواطنون وافدون			
وافدون	مواطنون	واقدون	مواطنون		
YV,1	77,9	۱۸,۳	A1,V	1471	١_ البحرين
۰٧,_	٤٣,_	۳۲,-	٦٨,_	14.21	
A7, £	17,3	۲۰,٦	19,8	1940	۲۔ قطر
۸٤,٨	10, 4		• •	14.81	
7,34	10,2	٦٣,٧	41,4	1440	٣_ الامارات
۸۹,۱	1.4	۷۱,۸	YA, Y	14.4	
۶,۳٥	\$7,8	17, 1	۸٣,٨	1440	٤_ عُمان
٤١,٥	٥٨,٥	• •	••	1444	
14,4	۲۰,۲	07,0	ξV,0	1940	٥ الكويت
٧٨,١	41,9	٥٨,٣	٤١,٧	144.	
77,4	17.1		4.1	1440	٦_ السعودية
4,73	٥٧,١	• •	* *	144*	-

المصار:

البحرين : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مؤشرات اجتماعية عن البحرين ، ١٩٨٠ . جدول ١ ــ ٦ ص ٧٥ .

قطر : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ ، جدول r ص ١١ وجدول o ص ١٠ .

الأمارات: المستقبل العربي ، العدد ١٨٥٠/٤٥٠ ، جدول ١ ـ ص ١٨٨٠ . والجنول ص ٧٧٠ . عمان : أرقام السكان ١٨٩٥ من المستقبل العربي ـ العدد ٥٠ ـ ١٩٨٣/٤ الجنول ١ ص ١٨٩٠ . وأرقسام ١٩٧٨ من world Bank, Report No. 2528 current Economic Position and بالموادع . progress, Oct. 16, 1979, table 1, P. 4

الكويت : من المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٢ جدول ٧٨ ص ٩٥ .

السعودية : من وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ، الجدول ٣ ـ ٤ .

إن ارتفاع نسب السكان الوافدين وما رافقها من تغييرات هامة في الوعاء السكاني كانت نتيجة غير الوعاء السكانية ، أو نتيجة غير مقصودة لسياسات سكانية لاتتسم بقدر كاف من الوضوح والصواب .

فمن غير المعقول أن يكون واقع الوعاء السكاني الذي يزخر بما يسمى مجتمعات مغتربين حيث تبرز علاقات اجتماعية واقتصادية وتتبلور أغاط سلوكية وقيم ونظرات وعادات وتقاليد ، إن لم يتم التنبه لها والاهتمام بها وتوجيهها ، تهدد بخلق مناخ عام مشحون بتناقضات لاتتسق مع أهداف التنمية الحقيقية ، نتيجة مقصودة لسياسات سكانية واضحة وصائبة في هذه اللول .

فطالما أن هذه الدول لا يمكن أن تستغنى عن العمالة الوافدة في المدى المنظور ، فإن حل قضية الوافدين في اطار سياسة سكانية واضحة وصائبة لالبس فيها لا يحتاج إلى توكيد .

ولعل من المفيد الاشارة إلى أن تأمين قدر من الاستقرار النفسي والمادي للوافدين لايتيح فرصاً أفضل للوافدين فحسب بل وللدول المضيفة على السواء . ويتطلب تأمين ذلك ، من بين أمور أخرى ، سياسات سكانية واضحة وقوانين إقامة مرنة في اطار هذه السياسات من جهة ، وفي اطار الاحتياجات الفعلية لهذه البلدان من القوى العاملة غير المحلية من جهة اخرى . ومن المفيد أيضا تبني وتنفيذ سياسات وقوانين تتيح تجنيس بعض الوافدين وصهرهم في المجتمع سياسات وقوانين تتيح تجنيس بعض الوافدين وصهرهم في المجتمع

وذلك بصورة انتقائية تدريجية . وإن بدت تكاليف مثل هذه السياسة الجريئة مرتفعة ، في المدى القصير ، إلا أن عـوائدهـا الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسية قد تفوق تكاليفها ، وتجعلها استثماراً مجزئاً ، في المدى الطويل(١) .

ب ـ السياسة المالية (٢)

1 - الايرادات :

تبين لنا أن حكومات دول مجلس التعاون لم تواجه ، كم واجهت الدول النامية عموما ، صعوبات في تأمين الايرادات العامة لتمويل الزيادات المستمرة في انفاقها الجاري والرأسمالي على السواء . فقد شجعت سهولة الايرادات النفطية هذه الحكومات ليس على توسيع الحدمات الاجتماعية واقامة الهياكل الأساسية فحسب ، بىل على ارتياد مجالات الإنتاج المباشر في ظل فائض متزايد في الميزانية العامة .

 ⁽ ١) للوقوف على بعض المناقشات والأفكار المطروحة حول اتجاهات السكان والعمال الأجانب
 في البلدان العربية المنتجة للنفط ، انظر :

نعيم أ. الشربيني ، العمال الاجانب في البلدان العربية المنتجة للنفط ، هل ستستمر اندفاعة الندفق ؟ ، التمويل والننمية ، المجلد ٢١/وقم ٤ ، ديسمبر ١٩٨٤ ص٣٤٠. ٣٧ .

M. sadik. Manpower In The 1980s, A paper submitted to the International Conference on Industrial Development In The Goc: The Expectations and Realities,

Bahrain, 26 - 27 February 1985.

 ⁽ ٢) للوقوف على بعض المناقشات الدولية حول دور السياسة المالية والمفاهيم المختلفة لدى
 النقدى والكين بعن انظر ;

شبتال تشاند ، دور السياسة المالية ، قياسها وتقييم آثارها ، التمويل والتتمية ، المجلد ٢١/ رقم ١ مارس ١٩٨٤ ص ٣٨ ـ ٤١ .

والبعض يوصف هذه الظاهرة بأنها تعود إلى ضعف القدرة الاستيعابية لهذه الله ل .

وبسبب سهولة الإيرادات لم تول هذه الحكومات الضرائب والرسوم الاهتمام الكافي . صحيح ان الضرائب والرسوم من مصادر الايراد العام ، إلا أن لها ايضا وظائف اقتصادية واجتماعية . وإن لم تكن هذه الدول بحاجة إلى مصادر لإيراداتها العامة بالاضافة إلى المصدر الرئيس ، قطاع النفط ، إلا أن الضرائب من أدوات السياسة المائية الفعالة . فالضرائب وخاصة الضرائب على الدخل الشخصي المائية الفعالة . إذ أن الضرائب على الدخل الشخصي الدخل الشخصي وعلى دخل المؤسسات تعطي نظم الايرادات العامة مرونة تحقق وظائف الميزانية العامة بالنسبة لتخصيص الموارد وتوزيعها ، وتعتبر من بين أهم أدوات السياسة المائية التلقائية لتحقيق التوازنات المطلوبة إذا ما جنع الاقتصاد إلى الركود أوالتضخم على السواء .

ولعل من المفيد التذكير بأن كيفية تمويل الإنفاق العام من بين العوامل الهامة التي تؤثر في تنمية روح المسؤولية لدى أفراد المجتمع والرغية في المشاركة وتحمل المسؤولية .

يمكن القول بصفة عامة : إن قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب المجتمع وحل قضاياه الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً بارزاً في وقاية شرعية النظام وتأمين استقراره .

والشرعية هي حصيلة العلاقة السائدة بـين النظِام والمجتمـع .

فكلها زاد الاعتقاد بان النظام القائم هـ وأفضل المكن ، يرتفع مستوى الشرعية وتزداد فرص استقراره .

وبصفة عامة ، يتوقع المجتمع من نظامه السياسي أن يتحمل مسؤولياته ويؤدي المهام المطلوبة منه . وبما أن قدرة النظام على ذلك تؤثر في نظرة المجتمع تجاهه ، فهناك تفاعلًا متبادلًا بين مستوى قدرته على الاستجابة لمطالب المجتمع وحل قضاياه ومستوى شرعيته .

ومما لاشك فيه أن تعاظم وتـوسع أدوار دول مجلس التعـاون في المجالات التقليدية والإنمائية ساهما في تدعيم الثقة بنظمها ، وشكلا بالتالي مظلات قوية واقية لشرعيتها ، وعززت فرص استقرارها .

وماكان لهذه النظم أن تتمكن من توسيع وتنويع أدوارها وتلبية إحتياجات المجتمع وحل قضاياه لولا مواردها المالية المتزايدة . ولابد من التذكير بأن الموارد المالية التي عززت كفاءة هذه النظم كانت مستقلة عن قدرات النظم الذاتية اللازمة لتأمين الموارد المالية اللازمة وقدرات المجتمع الحقيقية على السواء . إذ لم تتزايد هذه الموارد بفضل نمو أنشطة اقتصادية حقيقية خارج قطاع النقط وفرض ضرائب جديدة ، بل بسبب نمو المعوائد النقطية . إذ تكاد تكون الايرادات النقطية مصدر شبه وحيد لايرادات هذه الحكومات سنة بعد سنة . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن سهولة نمو الايرادات العامة هي التي مكنت هذه الحكومات من تبني وتنفيذ سياسات الرفاه الاجتماعي ، وإنها أسهمت بالتالي في تعزيز ثقة المواطنين بالنظم القائمة ، وبالتالي في شرعيتها واستقرارها . فإذا ما انخفض مستوى الايرادات النفطية في شرعيتها واستقرارها . فإذا ما انخفض مستوى الايرادات النفطية

لأي سبب من الأسباب ، يصعب على هذه الحكومات المحافظة على أدوارها في المجالات التقليدية والانمائية ، وتواجه تطلعات وتوقعات المواطنين المتصاعدة حقائق متدنية ، وتنخفض درجة الثقة بكفاءة النظم و/أو/كفاءة القائمين عليها أو بكلتيهها معا ، وتتعرض لامتحان قد يصعب اجتيازه بدرجة مقبولة . إن امكانية حدوث ذلك ليست مجرد تحليق فكري ، فبعض هذه الدول واجه هذه المحنة في الماضي القريب .

لذا فإن درجة الاستقرار الداخلي في دول الرفاه النفطي ، دول على التعاون ، تتناسب عكسياً مع نسبة مساهمة عائدات النفط في الايرادات العامة . وبما أن درجة اعتماد هذه الدول على الايرادات النفطية مازالت عالية جدا ، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يصاحب ذلك من تطوير مصادر لتوليد الدخل خارج قطاع النفط يتبح لهذه الدول مصادر ذاتية لايراداتها يمكن التحكم فيها . وإن جعلت عائدات النفط دول مجلس التعاون في غنى عن الضرائب ، كمصدر رئيس لايراداتها السنوية في الفترة الماضية ، إلا أن العبر المستقاة من تجارب الماضي تشير إلى أهميتها كأداة من أدوات الساسة المالية الصائبة .

وعلاوة على أهمية الضرائب عامة كمصدر للايرادات العامة ، فإن للضريبة على دخل الفرد وظيفة اجتماعية وسياسية ، من المستحسن عدم اغفالها ، فالمساهمة في تمويل الإنفاق العام ينمي روح المسؤولية ، ويولد الرغبة في المعرفة والمشاركة ، وتشكل بذلك وسيلة هامة من وسائل تحويل المواطنين اللامبالين بطبيعة البية والعملية السياسية السائدة إلى مواطنيين مشاركين .

٢ _ الإنفاق العام:

لاحظنا أن غو الإنفاق الجاري كان بسبب التوسع في الخدمات الاجتماعية الاساسية ، وزيادة الإنفاق على الدفاع والاعانات والتحويلات . ولم تكن هذه الزيادات مستقلة عن سهولة غو الايرادات العامة . وأدى التركيز المفرط على الرفاه والتوزيع إلى تقليل أو إهمال الحرص على تقديم هذه الخدمات بأقل تكلفة ممكنة .

وليس المطلوب الغاء مجانية الخدمات الاجتماعية ولا زيادة الرسوم ، أو الغاء توفير سلع استهلاكية اساسية بأسعار مدعومة ، بل المطلوب ترشيد توفيرها واستعمالها ، أي توفيرها بتكلفة أقل وترشيد استعمالها من قبل المنتفعن .

أما مسألة رفع كفاءة الإنفاق العام الرأسمالي فقضية أخرى . فقد الإنفاق العام الرأسمالي بسبب زيادة الإنفاق على الهياكل الأساسية من جهة ، وزيادة ارتياد هذه الحكومات مجالات الانتاج المباشر ، سواء أكانت المشروعات مملوكة كليا أم جزئيا من قبل هذه الحكومات ، من جهة أخرى .

وفي خلال الفترة الماضية نظرا للمناخ الذي ساد ﴿ إِمَا الآن وإِمَا لَنَ تتحقق أبدا ﴾ لم تحرص هذه الحكومات ، كما ينبغي ، على اختيار مشروعات الهياكل الأساسية حسب الأولويات واحتياجات الانتاج المباشر من جهة ، كما لم تحرص على تقليل تكلفة هذه الهياكل من جهة أخرى .

وقد تم إقامة عدد من الهياكل الأساسية ، كالكورنيشات والجسور المعلقة دون روابط قوية لها بالنسبة لمتطلبات زيادة الانتاج ، بل أدوات إلى زيادة الاستهلاك . لذلك ينبغي على هذه الحكومات ان تهتم في البنى الأساسية من زاويتين : الأولى ، أن تكون لتنشيط الانتاج لا لزيادة الاستهلاك ، والأخرى اقامتها بأقل تكلفة ممكنة .

وفيها له علاقة بالاستثمار في مجالات الانتاج المباشر ، فقد أقامت هذه الحكومات العديد من المشروعات في مجالات اقتصادية نختلفة بهدف تنويع مصادر الدخل ، وتخفيف الاعتماد على مصدر ناضب وشبه وحيد ، النفط .

وفي اختيار هذه المشروعات ، لم تحظ حسابات التكلفة والعائد الاقتصادي والاجتماعي بموجب تسعير الموارد المستعملة حسب تكاليف الفرص البديلة لكل منها بالاهتمام الكافي ، بل في كثير من الأحيان دون الحرص على تحقيق عائد منها تحت ستار العائد الاجتماعي .

ففي المرحلة القادمة يقتضي الأمر زيادة الاهتمام بالعائد الحقيقي لهذه المشروعات . لذا فإن أدوات التحليل ومعايير الاختيار يجب استعمالها واحتساب التكلفة والعائد بدقة في اطار واضح للأولويات في ضوء الواقع والأهداف المنشودة . ويذكر أن الصادرات غير النفطية لا تشكل سوى نسبة بسيطة من إجمالي صادرات هذه الدول ، ولا تكفي لتغطية وارداتها التي كانت تزداد أسرع من الصادرات . لذا فإن كفاءة الاستثمار في هذه المشروعات تتطلب تحويل الايرادات النفطية ، والتي تتحقق عمليا من تحويل الثروة النفطية إلى دخل ، إلى أصول منتجة في المداخل أو الخارج حسب أولويات ومعايير واضحة وعددة لا لبس فيها ، بحيث إما تؤدي إلى تخفيض الاستيراد (لتقليل الحاجة إلى النقد الأجنبي) وإما إلى زيادة الصادرات (لزيادة كسب النقد الأجنبي) في أنشطة تضمن تدفق أعلى عائد ممكن من هذه الاستثمارات .

لذا تكتسب مسألة اختيار المشروعات أهمية خاصة في المرحلة القادمة .

٢ ـ نحو تطوير قدرة إدارة التنمية :

تبين لنا في الفصل السابق أن نمو العمالة الحكومية في دول مجلس التعاون لم يصاحبها نمو مواز في القدرة الإدارية بما أدى إلى بروز فجوة بين مستوى القدرة الادارية المطلوبة لمواجهة متطلبات توسع وتعاظم أدوار هذه الدول ، ومستويات القدرة الإدارية المتوفرة فيها فعلا . وقد اتضح لنا أن السبب في ذلك يعود ، في المقام الأول ، إلى ضعف اتساق سمات الإدارة الإنسانية والمؤسسية ، مع متطلبات استخدام مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

لذا يثور السؤال : كيف يمكن بناء وتطوير إدارة ذات قوة ذاتية _ ١٨٥ __ تلقائية قادرة على التكيف باستمرار ومواجهة تحديات متطلبات دور الدولة في المجالات التقليدية ومجالات التنمية الاقتصاديسة والاجتماعية ؟

يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير العوامل التي تتحكم في سمات الإدارة الإنسانية والمؤسسية .

أ ـ السمات الإنسانية:

يزداد الاعتراف بين صانعي السياسات الإنمائية ومخططي التنمية والمهتمين بقضاياها الفكرية والعملية . إن نوعية العنصر البشري تحدد ، وإلى درجة كبيرة ، مستوى الانتاجية وتفسر ، في المقام الأول ، الفروقات بين البلدان المتشابهة في النظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لمستويات التنمية التي تمكنت من تحقيقها .

إن التوكيد على أهمية العنصر البشري ، لا يعني بالضرورة ان توفر نوعية معينة من العنصر البشري في الادارة ، يؤدي الى رفع الكفاءة الانتاجية بشكل آلى . ان الحوصلة النهائية للسمات الانسانية التي تؤثر في مستوى الكفاءة الانتاجية للفرد تتحدد بتفاعل مستوى مقدرته على ورغبته في العمل المجزي . وبوجه عام ، تتولد المقدرة على العمل من تفاعل المعارف والمهارات والقيم والمقدرة على مواصلة التعلم وصوغ المواقف ازاء العمل والتغيير التي يكتسبها الاشخاص من التعليم ، الرسمي وغير الرسمي ، ومن التدريب والخبرة

العملية . وتتوقف الرغبة في العمل على مناخ العمل المادي والاجتماعي . وتؤثر في هذا المناخ السمات المؤسسية (الفنية) المتعلقة بالهيكل التنظيمي وأساليب الادارة والسياسات ، خاصة المتعلقة بفواعد تنظيم الوظائف بصفة عامة ، وبالحوافز بصفة خاصة.

وقد تبين لنا سابقا انخفاض مستوى التعليم وقصور التدريب في هذه الدول ، بما يعني أن المقدرة على العمل المتاحة أقل من متطلبات القيام بمهام ومسؤوليات الوظائف المسندة إلى العاملين في أجهزة ومؤسسات هذه الحكومات . لذا يتطلب رفع مستوى المقدرة على العمل وتحسين التعليم والتدريب بصفة عامة (۱) .

إن تحسين التعليم والتدريب لا يعني بالضرورة مجرد مزيد من التعليم و/أو التدريب بغض النظر عن نوعه . فأي وظيفة تتطلب مهارات ومعارف وقدرات محددة ، ما لم تتوفر في الشخص الذي يشغلها يصعب عليه القيام بمهامها وتحمل مسؤولياتها على أفضل وجه محكن . فليس كل خريج من المدرسة الثانوية أو من الجامعة يكون بالضرورة مؤهلا للوظيفة التي يشغلها .

إن مستوى المقدرة على العمل مهم بالنسبة لجميع العاملين . إلا أن درجة أهمية مستوى المقدرة على العمل تتباين حسب طبيعة

⁽١) للوقوف على بعض الافكار الدولية المطروحة حول أهمية نوعية التعليم أنظر: ستيفن ب. هاينمان ، تحسين نوعية التعليم في البلدان النامية ، التمويل والتتمية ، المجلد ٢٠/رؤم ١ مارس ١٩٨٣ - ص ١٥ - ١ .

ومستوى الوظيفة . ولعل مستوى المقدرة على العمل لمن يشغلون الوظائف القيادية ، وعلى جميع المستويات ، جديرة باهتمام خاص . إذ ان مستوى المقدرة المتاح لهؤلاء يحدد ، وإلى درجة كبيرة ، مستوى الكفاءة المتاح لتخصيص واستعمال الموارد المتاحة لتحقيق الاهداف المنشودة ، فإذا كان ضعف مستوى المقدرة على العمل لدى جميع العاملين يكمن وراء تعثر الجهود الانمائية في دول المجلس ، كما في الدول النامية عامة ، فإن ضعف مستوى المقدرة على العمل لمن يشغلون الوظائف القيادية له أبلغ الأثر .

إذ تعاني جميع دول مجلس التعاون ، وبدرجات متفاوتة من شحة نسبية في الأشخاص الذين يمكن أن يشغلوا الوظائف القيادية اللازمة لقيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . فالمتوفر من هؤلاء أقل بكثير من المطلوب ، عما أدى ، في أغلب الأحيان ، إلى اسناد وظائف قيادية لمن لا تتوفر لديهم المؤهلات العلمية المطلوبة لها . ومن المتوقع أن يزداد الطلب على هؤلاء الأفراد في الفترة القادمة . وما لم تتمكن هذه الدول من التصدي لهذه المشكلة بشكل فعال ، فإن الهوة بين العرض والطلب ستتسع ويزداد العجز الإداري تبعا لذلك عما يضعف فرص تثمير هذه الدول لكامل مواردها المتاحة نحقيق أهدافها في التنمية .

إن التعليم والتدريب من العوامل التي تحدد مقدرة الأشخاص على العمل المجزىء، إلا أن ذلك لا يعني أن مزيدا من التعليم يمكن أن يؤدي ، بشكل آلي ، إلى مزيد من المقدرة على العمل . فلا بد من

تحقيق حد أدنى من الاتساق بين المهارات والمعارف والقيم والقدرات على صوع المواقف ومواصلة التعليم التي يمكن ان يكتسبها الأشخاص من فرص التعليم المتاحة ومتطلبات عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبافتراض الحد الأدنى من الاتساق بين سياسات ومناهج التعليم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل مسيرة التنمية في هذه الدول ، فقد اختل هذا التوازن فيها بعد ولم تعد المعارف والمهارات التي يكتسبها الأشخاص من فرص التعليم المتاحة مرتبطة بقدر كاف ، بمتطلبات إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إذ بقيت سياسات ومناهج التعليم في معزل ، تقريبا ، عن الاحتياجات الفعلية التي زادت وتنوعت فيها بعد .

لذا فإن تحقيق قدر مقبول من التوازن بين خرجات التعليم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية جدير بجزيد من الاهتمام في المرحلة القادمة . ويتطلب تحقيق هذا الحدف معرفة أنواع ومستويات المعارف والمهارات والقدرات اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وأنواع ومستويات مناهج وبرامج التعليم التي يمكن أن يكتسب المتلحقون بها المهارات والمعارف والقدرات المطلوبة . إن حل طرفي هذه المعادلة الحامة والصعبة في آن واحد ، لا يتم بالتمني ولا بسياسات وقرارات مناسبات بل يحتاج إلى دراسات ميدانية جادة يتم في ضوئها رسم السياسات واتخاذ القرارات . وعالا شك فيه أن القيام بهذه المهمة ليس بالأمر اليسير إلا

أن العائد منها ، على المدى الطويل ، يجعل الجهود والموارد التي يمكن أن تتطلبها هذه المهمة استثمارا مجزئا .

إن الدعوة إلى الاهتمام بنوعية العاملين لا تعني أنها لم تحظ بأي اهتمام بعد . فقد ازداد ادراك مجلس التعاون ، ويدرجات متفاوتة ، بأهمية تحسين نوعية العاملين حالال الفترة الماضية . فقد انشأت معاهد للادارة العامة من مهامها توفير فرص التدريب لموظفي هذه المدول إلا أن المجال يتسع كثيرا لزيادة فاعلية هذه المؤسسات . فقد ركزت هذه المؤسسات جهودها على تدريب موظفين من المستوى الوسط فها دون ، بينها لا تحظى برامج تدريب القيادات الإدارية بالاهتمام الذي تستحقه .

إن قيام هذه المؤسسات بعقد برامج تدريب شيء . وأما تحقيق مثل هذه البرامج لأهدافها فمسألة أخرى . فهذه البرامج مازالت لا تخلو من الضعف . فالمجال يتسع كثيرا لتحسين تصميمها وتنفيذها .

إن توفر المقدرة لدى المؤسسات المعنية بالتدريب لمعرفة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وتصميم وتنفيذ البرامج القادرة على تلبية هذه الاحتياجات من جهة أخرى ، من شأنه أن يحسن مستوى إعداد وتنفيذ هذه البرامج ، ويؤدي بالتالي إلى زيادة العائد منها . ولعل شحة الأشخاص المؤهلين علميا وعمليا من بين أهم العوامل التي حدت من مقدرة هذه المؤسسات على القيام بالمسؤوليات ، والمهام الموكولة اليها على أفضل وجه محكن .

ب ـ السمات المؤسسية:

ذكرنا سابقا أن المجال يتسع كثيرا لتحسين التنظيم وأساليب الإدارة وسياسات وقوانين الوظائف العامة والتخطيط والميزانية في دول مجلس التعاون . ولا نضيف شيئا جديدا إذا أشرنا إلى أهمية تأمين اتساق هذه العوامل ، التي تؤثر في سمات الادارة المؤسسية ، مع متطلبات أدوار هذه الدول في المجالات التقليدية والإنمائية ، باستمرار .

فأهمية هذه العوامل معترف بها ولا تحتاج إلى تـوكيد . والـدول المعنية ليست بحاجة إلى تذكيرها بأهمية معرفة مواطن الضعف فيها ، والعمل على علاجها لتمكين الادارة من استعادة نجاعتها ، بل إنها بحاجة إلى رسم معالم طريق واضح نحو تحقيق الهدف .

لا توجد اجابات جاهزة ، فثمت على الدوام اختيارات صعبة بسبب اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ومع ذلك فمن الخطأ الفادح أن نغفي امكانات الاستفادة من التجارب الدولية في التنمية الإدارية ، إذ وان كانت لا توجد قواعد جاهزة فإن التحدي الكبير الذي يواجه المهتمين بالتنمية الادارية يكمن في المقدرة على تكييف وتطبيق المبادىء العامة على الظروف الخاصة . إن مواجهة هذا التحدي هي نقطة الانطلاق إلى العمل المثمر .

لقد ازداد مؤخرا الاهتمام بترشيد الإنفاق العام في دول مجلس التعاون بسبب انخفاض العائدات النفطية . وقد أدى إلى زيادة

اهتمام البعض منها بالإصلاح الاداري لاستخدام مواردها المتاحة بأعلى درجة محكنة من الكفاءة .

لذا نوجز بعض الدروس المستقاة من التجارب العالمية في الإصلاح الاداري علها تغير الطريق أمامها(١).

١ ـ نسيج الترابط والتشابك بين النظام الإداري والنظام الاجتماعي
 السائد :

إن الاعتراف بالتفاعل المتبادل بين النظام الإداري ككل والنظام الأوسع ، النظام الاجتماعي السائد من جهة ، وبين أجزاء النظام الإداري من جهة اخرى ، يعزز قدرة القائمين على الاصلاح الاداري على تحديد نطاقه ومداه بالنسبة لإمكانات إحداث التغير المطلوب .

إن القناعة بأن النظام الإداري ليس جهازا مستقلا ، بل يتكون من أجزاء مترابطة ومتفاعلة ، وأن النظام ككل جزء من نظام أشمل ، لا يعني بالضرورة أن الاصلاح غير ممكن إلا في اطار مجمل العلاقات الاجتماعية ولا ينفي إمكانية الاصلاح الجزئي .

إن التوكيد على التفاعل المتبادل بين أجزاء النظام الإداري وبين النظام الإداري والنظم الأخرى يهدف إلى لفت نظر القائمين على

⁽١) طرحت هذه الدروس في ندوة حول الاصلاح الاداري في المغرب، الرباط ١١/٢٩ ـ الماح ١١/٢٩ . انظر عمد صادق، « التجربة الدولية في الاصلاح الاداري وآفاق التنمية الوطنية في المغرب»، المملكة المغربية، بجلة الشؤون الادارية، السنة الأولى، المعدد الأول ، يناير ١٩٨٣ ص ٤٧ ـ ٧٧.

الاصلاح ، سواء كان جزئيا أو شاملا ، إلى أهمية آخذه في الحسبان في الحسبان في الحسبان في الحسبان في المناسبة .

وقد يفيد التنويه بأن الاصلاح الإداري ، شاملا كان أو جزئيا ، يجب أن يقوم على أساس دراسات تحليلية تبين مواطن الضعف والخلل وأسبابه في الوضع القائم . إذ بعد التعرف على مواطن الضعف والخلل في الوضع القائم يثور السؤال حول نطاق الاصلاح شاملا أو جزئيا . فالتغير المطلوب لا يحدث بمجرد معرفة عيوب الأوضاع القائمة في الجهاز الإداري .

فلا بد من اكتساب عناصر من داخل الجهاز الإداري ومن خارجه تكون نواة للاصلاح وتلتزم بأهدافه ونتائجه .

٢ ـ الاصلاح الإداري كجهد واع من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الوطنية :

يرى البعض من المهتمين بقضايا الاصلاح الإداري أن ثمرات الجهود التي يمكن أن تبذل لتحقيق الاصلاح الإداري تكون ضعيفة ، إن أثمرت أصلاً ، مالم تكن جزءاً من جهود ترمي إلى إحداث تغييرات سياسية واجتماعية أشمل . كما يرى البعض الآخر امكانية إحداث الاصلاح الإداري بربطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فها لايدرك كله لايترك كله .

إلا أن إمكانية جني ثمار مقبولة بربط الاصلاح الإداري بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف على وعي القيادات المسؤولة عن رسم السياسات الإنمائية وإعـداد وتنفيذ نخـططاتها بـأهمية دور الإدارة فيها .

٣ ـ أهداف واضحة ومحددة ، معايير للكشف عن التقدم وترسيخ تقليد النهج العلمي :

إن غموض أهداف الاصلاح الإداري ، من جهة ، وعدم توفر معايير واضحة لمعرفة مدى التقدم على طريق الاصلاح الإداري ، من جهة أخرى ، يحدان من فرص نجاح هذه الجهود . لذا فإن توضيح الهدف وتطوير مؤشرات ، نوعية وكمية ، للدلالة على مدى التقدم ، يزيد من فرص نجاح الجهود المبذولة في الاصلاح الإداري .

كها تتوقف ثمرات الجهود المبذولة في الاصلاح الإداري على مدى صحة وكفاية المعلومات . إذ لا يجوز أن يقوم الاصلاح الإداري على أساس ردات فعل ارتجالية قد تؤدي إلى مضاعفات أسوأ من المرض الذي استعدفه الاصلاح . لذا لابد من تبني واستعمال الأسلوب العلمي في جميع مواحل الاصلاح الإداري . وهذا يتطلب ترسيخ تقليد النهج العلمي في الاصلاح الإداري .

٤ ـ القيادات العامل الحاسم في فرص نجاح الاصلاح الإداري

لايتم الاصلاح الإداري بشكل آلي بمجرد اجراء المدراسات والتعرف على مواطن الضعف واقتراح الحلول لمعالجتها . إن الاقتناع بأهمية وضرورة الاصلاح أولا ومن ثم تحديد نطاقه والوقت المناسب له واحتواء العقبات التي يمكن أن تحول دون وضعه موضع التنفيذ ، تتطلب قيادة ذات كفاءة عالية ونظرة مستقبلية مقتنعة بأهداف المجتمع والاصلاح الإداري . وقد تكون هذه القيادة من داخل الجهاز الإداري أو من القيادة السياسية .

إن نوعية القيادة التي توكل اليها مهمة الاصلاح الإداري ، تحدد وإلى درجة عالية ، فرص نجاح أوفشل الجهود التي يمكن أن تبذل لتحقيق الاصلاح الإداري .

٥ ـ توجيه الجهود الرامية إلى التنمية الإدارية :

ان الهدف النهائي من الاصلاح الاداري هو رفع كفاءة الأجهزة المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبما أن مسؤوليات ومهام هذه الأجهزة تتوسع وتتنوع باستمرار بسبب عمليات التنمية الوطنية ، فإن الحاجة تدعو إلى تأمين اتساق كفاءتها مع متطلبات المسؤوليات والمهام الموكولة إليها بصفة مستمرة .

لذا يثور السؤال: هل من الأفضل توجيه جهود الاصلاح الإداري إلى الأجهزة التنفيذية، أو إلى إقامة وتطوير أجهزة قادرة على تحقيق الاصلاح الإداري بصفة مستمرة ؟

بما أن الاصلاح الاداري عملية مستمرة ، فمن الـواضح أن الحاجة تدعو إلى إقامة وتـطوير أجهـزة قادرة عـلى إحداث التغيـير المطلوب في الأجهزة التنفيـذية . إلا أن ذلـك يجب ألا يعني وقف الجهود الرامية إلى اصلاح الأجهزة التنفيذية إلى أن تقوم الأجهـزة القادرة على تولى مهمة الاصلاح .

وهذا يعني تحقيق نوع من التوازن بين الجهود الموجهة الى الادارات التنفيذية وتلك الموجهة الى الأجهزة المختصة بالتنمية الادارية .

٦ - العنصر البشري هو المفتاح الأساسي :

التنمية الوطنية عملية مجتمعية ، الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسة .

فتحديث الزراعة وإقامة وتطوير صناعات تحويلية وتحسين وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجالات محو الأمية والتعليم والرعاية الصحية الأولية ، وما يصاحب ذلك من توسع وتنوع في فرص التعليم المجزىء ، وزيادة الكسب المادي وتبديل في هيكلي الانتاج واليد العاملة من جهة ، ومايرافق ذلك من تبديل من مفاهيم ونظرات وتقاليد وعادات ومواقف وتطلعات الأفراد من جهة أخرى ، تتطلب إدارة ذات قوة مرنة متفهمة لتوجيه قيادة مسيرة التنمية والتحكم في نظمها وسرعتها واحتواء الأثار غير المقصودة التي يمكن أن تصاحب مسيرتها .

بينا أن الكفاءة الانتاجية سواء على مستوى النظام الإداري ككل ، أو على مستوى أجزاء منه تتوقف على « السمات الفنية » و « السمات الإنسانية » . أن يرى العنصر البشري حاجة النظام إلى تحسين سماته الفنية لرفع كفاءته ، معقولة ومقبولة ، أما أن ترى السمات الفنية

للنظام حاجتها إلى تحسين نوعية العنصر البشري ، فغير معقول ولامقبول ، وحتى الكمبيوتر التي نعقد عليه آمالاً كبيرة لتحسين مستوى كفاءة الإدارة فإن سر قوته في انهاء « بالغة الغباء » وتحتاج إلى إنسان ذكى ليستثمر غباءها في خدمة الإدارة .

إن نوعية العنصر البشري المتاح للاجهزة العادية ولمؤسسات وشركات القطاع العام بمثابة البنية الأساسية لها . ومالم يتوفر العنصر البشري المطلوب ، كها ونوعاً ، تضعف البنية الأساسية . لذا فإن توفير البنية الأساسية يستحق أن يتصدر أولويات استراتيجية الاصلاح الاداري .

وإن كان العنصر البشري ، بصفة عامة ، ينبغي أن يتصدر أولويات استراتيجية الاصلاح الإداري ، فإن توفير القيادات النابهة لمواجهة تحديات مسؤوليات ومهام عمليات التنمية الوطنية ينبغي أن تحظى بأولوية خاصة في استراتيجية الاصلاح الإداري .

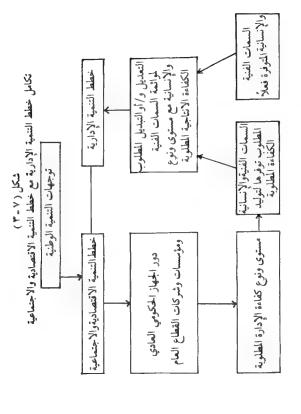
٧ - الالتزام السياسي الحقيقي:

مها كانت سياسات واستراتيجيات الاصلاح الإداري سليمة ، فإن ثمار الجهود المبذولة مرهونة ، وإلى درجة كبيرة ، بمدى الالتزام السياسى الحقيقى بها .

إن الالتزام السياسي الحقيقي لايعني مجرد الالتزام اللفظي ، أو الموافقة على البرنامج وتوفير الموارد اللازمة له ، بل قبول التغير ات التي يمكن ان يتطلبها الاصلاح بما في ذلك التغييرات في سلوك . نقيادة السياسية ذاتها . فمالم يتمتع الاصلاح الإداري والقيادات القائمة عليه بالالتزام السياسي الحقيقي ، فإن فرص النجاح تبقى ضئيلة إن وجدت .

يذكر أننا ملنا إلى الاعتقاد بامكانية إحداث الاصلاح الإداري دون الانتظار إلى اصلاح أشمل يتناول مجمل العلاقات الاجتماعية بربطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكها يستدل من الشكل (٧ - ٣) فإن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتم تصميمها في إطار توجهات التنمية الوطنية تحدد مسؤوليات ومهام الجهاز الحكومي العادي والقطاع العام . وبمقارنة مصادر توليد كفاءة الجهاز (عناصر السمات الفنية والإنسانية) المتوفرة فعلاً مع اللازمة لرفع كفاءة الإدارة إلى المستوى المطلوب ، يتم التعرف على التعديلات و/أو التغييرات اللازم إحداثها . وفي ضوء هذه المعرفة يجري وضع خطة للاصلاح الإداري تكون جزءاً من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد حرصنا على التوكيد على أهمية وعي والتزام القبادات بالاصلاح الإداري كشرط ضروري من شروط نجاحه . إذ أن توفر درجة عالية من الالتزام السياسي الحقيقي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد لايعني بالضرورة نفس درجة الالتزام _إن وجد اصلا _ بالاصلاح الإداري . وهنا يكمن تناقض ، قد يبدو غريباً لأول وهلة . ويمكن توظيف مثل هذا التناقض لصالح الاصلاح الإداري وبالتالى لصالح الاسلاح الإقصادية والاجتماعية .



فقىد بينا سابقاً أن كفاءة دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تسهم في رفع درجة الثقة بالنظام السياسي وقياداته وتعزز شرعيته .

فإذا تكونت قناعة كافية ، لدى القيادات السياسية بأهمية دور الاصلاح الإداري في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي في تعزيز الثقة بالنظام السياسي السائد ، ففي الغالب ، أنها ستكون أكثر النزاماً بالاصلاح المطلوب .



الغصب الشامن

مجلىل لنعاون والطربيق الى تغرير مسيرة الننمية

كانت ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست ـ البحرين وقطر والإمارات وعمان والكويت والسعودية ـ في مايو ١٩٨١ تجسيداً لتقليد التعاون بين هذه الدول وتزايد ادراكها باهمية وفوائد التعاون والعمل المشترك بينها في إرساء قواعد الأمن والاستقرار في المنطقة من جهة ، وفي تعزيز قدراتها على مواجهة تحديات تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأسرع وقت ممكن ، من جهة أخرى .

وقد انطلقت مسيرة التعاون والعمل المشترك بين هذه الدول من المجال الاقتصادي . ففي الشهر التالي لـولادة المجلس ، وضعت الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في الرياض في ٨ يونيو ١٩٨١ . وقد تم وغت موافقة المجلس الأعلى عليها في ١١ نوفمبر ١٩٨١ . وقد تم المبدء في تطبيق هذه الاتفاقية في مجالات تحرير التجارة والنقل البري والبحري وعمارسة النشاط الاقتصادي اعتباراً من ١ مارس ١٩٨٣ ، كما تم إقامة مؤسسة الخليج للاستثمار برأسمال (٢١٠٠) مليون دولار ومقرها الكويت ، ف ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣ .

إن قصر الأفق الزمني لقيام مجلس التعاون من جهة ، وحداثـة تجـربة التعــاون والعمل المشتـرك في المجــال الاقتصــادي من جهــة أخرى ، لايسمحان بتقويم مدى تقدم المجلس نحو تحقيق الأهداف التي قام من أجلها بصفة عامة ، كما لايسمحان بالحكم على أثر تطبيق الاتفاقية الاقتصادية في بعض المجالات في هذا الوقت المبكر .

هذا ، لعل محاولة استشراف بعض معالم الطريق إلى جني أفضل الثمار الممكنة من التعاون والعمل المشترك بين هذه الدول ، أفضل مما يمكن أن تقدمه هذه الدراسة .

من الناحية المؤسسية ، إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية نوع من التجمع الإقليمي . لذا من المفيد التعرف على بعض أهم العوامل الأساسية التي يمكن ان تعزز فرص نجاح التعاون الإقليمي عامة ومدى توفرها و/أو امكانات توفيرها في اطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

١ _ مفهوم الإقليم

بصفة عامة ، يمكن النظر إلى الإقليم من منظارين : الأول في اطار الدولة الواحدة والآخر في اطار تجمع بين دولتين أو أكثر .

ففي اطار الدولة الواحدة ، يتعلق مفهوم الإقليم بوحدة جغرافية أصغر من الرقعة الجغرافية للدولة . لذا يتولد مفهوم الإقليم في اطار الدولة الواحدة من خلال عملية تجزيئية للرقعة الجغرافية للدولة . ويتوقف عدد الأقاليم التي يمكن أن تقيمها أي دولة على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال إقامة الأقاليم من جهة وعلى عدد من العوامل المتشابكة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ،

من جهة أخرى . وأما مفهوم الإقليم في إطار دولتين أو أكثر ، فيتولد من خلال عملية تجميعية للرقعة الجغرافية لدولتين أو أكثر .

وكما سبتين لنا فيها بعد ، لابد من توظيف كلا المفهومين ، في اطار تكاملي ، فيها له علاقة بمحاولة التعرف على بعض معالم الطريق إلى تعزيز فرص نجاح التعاون والعمل المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

۲ ـ مدى توفر شروط نجاح التعاون بين دول المجلس

هل يكفي توفر العامل الجغرافي، قرب أو جوار دولتين من دول منطقة جغرافية واحدة ، لارساء قواعد تعاون إقليمي حقيقي بينها ؟ وإن كان العامل الجغرافي من العوامل الأساسية لقيام تعاون بين دولتين أوأكثر ، إلا أنه شرط غير كاف . فالواقع حافل ليس فقط بانعدام التعاون ، بل وفي العداوة والخصومة بين دول متجاورة في منطقة جغرافية واحدة .

تتعزز فرص نجاح التعاون الإقليمي بتوفر عاملين آخرين بالاضافة إلى توفر العامل الجغرافي ، يتعلق العامل الأول بتوفر سمات مشتركة بين دول التجمع الإقليمي ، ويتعلق العامل الآخر بأهداف مشتركة بينها تسعى إلى تحقيقها .

ولعل العامل السياسي من بين أهم الأسس المشتركة التي تحدد ، وإلى درجة كبيرة ، فرص نجاح تعاون إقليمي حقيقي ، فالعبر التي يمكن أن تستخلص من تجارب مختلف نماذج التعـاون الإقليمي في غتلف مناطق العالم تشير بوضوح إلى أن العوامل السياسية تتصدر المعوقات الرئيسة التي تحد من مدى نجاح التعاون الإقليمي الحقيقي . إن توفر تماسك سياسي حقيقي لاظاهري ، شرط أساسي لدفع عملية التعاون الإقليمي وتأمين استمرار انطلاقها في الاتجاه الصحيح .

إن التوكيد على أهمية العامل السياسي في دفع عملية التعاون الإقليمي وتطويرها لاينفي بالضرورة إمكانات أي تعاون مثمر في ظل غياب الحد الأدنى من تجانس القواعد السياسية بين دول التجمع الإقليمي ، كمالايعني أن تقوية التماسك السياسي من خلال شكل من أشكال التكامل أو الاندماج السياسي يجب أن تسبق عملية التعاون في المجالات الأخرى .

فمن الممكن أن تنطلق عملية التعاون الإقليمي من المجال الاقتصادي ، وتعبد الطريق إلى مراحل التماسك السياسي . ولكن لابد من الاشارة إلى أنه قد يصعب الاستمرار في توسيع وتعميق التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية ، ومختلف المجالات الأخرى دون عمل مواز نحو إرساء وتطوير قواعد التماسك السياسي .

إن وحدة اللغة والدين وتشابه التراث والعادات والتقاليد والروابط الاجتماعية بالاضافة للموقع الجغرافي تشكل رصيداً قوياً لقيام وتطوير تعاون مثمر بين دول مجلس التعاون . كماأن التشابه في الميكل الاقتصادي وفي عوامل الوفرة والندرة للموارد الطبيعية والبشرية والتقارب في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وصغر الحجم النسبي وحداثة الاستقلال السياسي لمعظم دول المجلس من جهة ، والتطلع إلى ارساء قواعد الأمن والاستقرار في المنطقة ، وإلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأسرع مايمكن ، من جهة أخرى ، تشكل حوافز قوية لإقامة وتطوير تعاون مثمر بينها .

٣ ـ الثمار المرجوة من التعاون بين دول المجلس

يذكر أن هذه الدراسة توصلت إلى أن التنمية التي تحققت في كل من دول مجلس التعاون كانت أقل من التنمية الممكن تحقيقها لو تمكنت هذه الدول من الاستفادة من مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة خلال الفترة الماضية . ويذكر أيضا أن هذه الدراسة خلصت إلى أهمية اعادة توجيه مسيرة التنمية في هذه الدول بشكل يتيح لها تحقيق ، أفضل عائد ممكن من مواردها المتاحة في المرحلة القادمة .

من المؤمل أن يؤدي التعاون بين دول المجلس إلى رفع كفاءةمواردها المتاحة مما يتيح جني ثمار أفضل لكل منها على حدة ولمجموعها كوحدة واحدة . فكيف يمكن تحقيق هذا الأمل ؟

إن حجم السكان من جهة ، ومستوى دخل الفرد من جهة أخرى ، يحددان حجم القوة الشرائية وبالتالي حجم السوق المتوفر في الدولة .

فحجم السكان من العوامل التي تحدد حجم الطلب على السلع __ ٢٠٥ __ والخدمات من جهة ، كما تحدد حجم القوة العاملة اللازمة لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى ، وكلما زاد الطلب زاد حجم الوحدات التي تنتج السلع وتوفر الخدمات ، وكلما زادت بالتالي فرص خفض تكاليف انتاج السلع وتوفير الخدمات ، أي كلما زادت فرص تحسين كفاءة استغلال الموارد المتاحة . ومن هنا تنبع أهمية عدد السكان كمعيار للحجم .

وباستثناء السعودية ، وكها يستدل من الجدول ٨ ـ ١ تعتبر دول عجلس التعاون صغيرة الحجم نسبياً ، على أساس معيار حجم السكان أو المساحة على السواء .

فقد بلغ مجموع سكان دول المجلس ٢٠، ١٥ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٨٣ : منها ٤, ١٠ مليون نسمة في السعودية ، و ٦٧, ٥ مليون نسمة في بقية الدول الخمس والتي تراوح عدد السكان في كل منها بين ٢٨١ , ٠ مليون نسمة في قطر ، و٧, ١ مليون نسمة في الكويت .

ولا يقتصر الفرق بين السعودية وبقية دول المجلس على حجم السكان بل يتعداه إلى المساحة أيضا . فبينها مجموع سكان خمس من دول المجلس (البحرين وقطر والإمارات وعمان والكويت) يساوي 83٪ من سكان السعودية ، فإن مساحة هذه الدول الخمس تساوي فقط ٣ , 19٪ من مساحة السعودية .

ويتضح لنا من الجدول ٨ ـ ١ عدم اتساق الخارطة السكانية مع

الخارطة الجغرافية ، حيث تراوحت كثافة السكان بين ٤ نسمة في عمان و ٣٩١ نسمة في البحرين و ٦ نسمة على مستوى الدول الست ككل عام ١٩٨٣ .

جدول (۸ ـ ۱) السكان والمساحة

الكثافة	المساحة	عدد السكان	الدولة
عدد السكان/	(الف كم ^٢)	(مليون ، منتصف	i i
۱ کم۲		(14/4	
791	1	٠,٣٩١	البحرين
77	11	٠, ٢٨١	قطر
٤	٨٤	1,7	الامارات
٤	٣٠٠	١,١	عمان
9.8	١٨	١,٧	الكويت
٥	710.	1 . , ٤	السعودية
٦	7078	10, . VY	المجموع

المصدر : عدد السكان والمساحة من ، البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العــالم ١٩٨٥ . جدول ١ ص ١٧٥ وجدول ص ٢٣٣ .

الكثافة تم احتسابها من قبل الباحث (الأرقام مقربة إلى أقرب واحد صحيح) .

وكما يستدل من الجدول (A _ Y) يتمتع الفرد في كل من دول المجلس بقوة شرائية مرتفعة نسبياً ، إلا أنه بالرغم من ارتفاع القوةالشرائية للفرد في هذه الدول ، فإن حجم القوة الشرائية المتوفرة في كل منها ، وبالتالي حجم السوق ، يعتبر صغيراً نسبياً ، باستثناء السعودية ، فيها له علاقة بإقامة بعض الصناعات والاستفادة من مزايا المججم الكبير . فبينا بلغ مجموع اجمالي الناتج القومي في دول المجلس الست ٢٠١٩٧٦ مليون دولار كان اجمالي الناتج القومي للسعودية وحدها ٢٠١٩٧٦ مليون دولار ، أي أن حجم القوة الشرائية للسعودية يساوي ٢٣٪ من اجمالي القوة الشرائية لبقية دول المجلس الست ، و ١٧٠٪ من اجمالي القوة الشرائية لبقية دول المجلس .

يتضح لنا من العرض السابق صغر حجم دول المجلس ، باستثناء السعودية ، من جهة ، وضعف اتساق الخارطة الاقتصادية مع الخارطة السياسية من جهة أخرى . وهذا الواقع يشكل فرصة وتحدياً في آن واحد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . أما الفرصة فمن السهل بيانها ، وأما مواجهة التحدي فتكمن في مقدرة مجلس التعاون على الاستفادة من الفرص المتاحة للتعاون المثمر بين دول المجلس ، وجنى أفضل عائد عمكن من مواردها المتاحة .

إن ضم الأسواق المحلية الست في سوق إقليمية واحدة يوسع نطاق السوق المتاحة ويولد سوقاً ذات قوة شرائية كبيرة لاتتيح فقط إقامة صناعات ذات حجم كبير بل وتعزز فرص منع التكرار والتنافس بين الأسواق المحلية . فكما هو معلوم ، فقد انتهجت هذه الدول سياسات عائلة لتنويع مصادر الدخل فيها ، واقامت مجمعات صناعية ضخمة خاصة في مجال الصناعات البتروكيماوية . فالتعاون يتيح فرصاً أفضل للتنسيق والتكامل وتغليب التعاون على التنافس بين الصناعات القائمة حالياً ، أو الصناعات التي يمكن أن تقوم مستقبلاً .

جدول (۸ ـ ۲) الناتج القومي الاجمالي ۱۹۸۳

نصيب الفرد من	اجمالي الناتج القومي	الدولة
اجمالي الناتج	(مليون دولار)	
القومي (دولار)	1944	
1.01.	13,813	البحرين
7171.	097.,11	قطر
7747	YV£{£,	الامارات
*077	٦٨٧٥,٠٠	عمان
۱۷۸۸۰	٣٠٣٩٦,٠٠	الكويت
1778.	177197,	السعودية
١٣٤٠١	7.1977, 27	المجموع

المصدر: تم احتساب اجمالي الناتج القومي على أساس عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج القومي حسب البيانات الواردة في البنك الدولي ـ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، ملحق مؤشرات التنمية في العالم ، الجدول ١ ص ١٠٥ والجدول ص ٣٣٢ . ومن زاوية أخرى ، فإن التشابه في الاستيراد والتصدير من جهة ، وضيق الأسواق المحلية من جهة أخرى ، يضعفان القوة التفاوضية لهذه اللدول مع العالم الخارجي . لهذا فالسوق الإقليمي يتيح فرصا أفضل لهذه الدول لتقوية مراكزها في التجارة الخارجية ، التصدير والاستيراد على السواء ، والحصول على شروط أفضل للتبادل التجاري مع العالم الخارجي . ولا تقتصر فوائد التعاون على فرص التكامل بين مشروعات الانتاج المباشر ، في مجالات الصناعة وغيرها ، ومشروعات الهياكل الأساسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك مشروعات الخدمات ، بل تتعداها إلى مجالات الابتكارات وكذلك مشروعات الخدمات ، بل تتعداها إلى مجالات الابتكارات والتكنولوجية نحو الوحدات الكبيرة . لذا فإن امكانات التقدم على طريق الابتكارات وتطوير التكنولوجيا تتعزز بالتعاون الإقليمي .

ومن المؤمل أن يؤدي التعاون بين دول مجلس التعاون ، ومن خلال ما يترتب من علاقات سياسية واقتصادية مع بقية الدول العربية ودول العالم ، إلى حشد أفضل للموارد المتاحة للدول المجلس ، وتحسين كفاءة تخصيصها واستخدامها في اطار الأهداف التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها . ومن شأن ذلك أن يحول الانجاز الممكن في اطار الموارد المتاحة إلى انجاز فعلي ، ويتيح مزيدا من اتساق الخارطة الاقتصادية مع الخارطة السياسية ، ويدفع إلى توسيع وتعميق التعاون والعمل المشترك بين هذه الدول ، ويؤدي إلى مزيد من التماسك السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث تلقائيا . فالنتائج النهائية لمشروع التعاون تتوقف على مدى سلامة إعداد وتنفيذ هذا المشروع .

٤ ـ نحو الطريق إلى جني أفضل الثمار الممكنة : سياسات ووسائل وسبل التعاون :

أشرنا سابقا إلى النظر إلى مفهوم الإقليم من منظارين: الأول تجزيئي في اطار الدولة الواحدة ، والآخر تجميعي في اطار تجميع دولتين أو أكثر .

وكما هو معلوم فالتنمية المتوازنة لا تعني فقط بالتوازن بين القطاعات بل بتحسين توزيع ثمار التنمية ليس فقط بين الافراد والفئات بل وبين الجهات أيضا . وكما هو معروف ، يوجد تباين بين أقاليم العديد من الدول بالنسبة لمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت فيها ، حيث يوجد في داخل الدولة الواحدة أقاليم متقدمة وأخرى متأخرة نسبيا . ولا يعود السبب في هذه الفروقات إلى تباين مهم في عوامل الوفرة ، أو الندرة النسبية في الموارد الطبيعية بين هذه الأقاليم ، بل إلى عوامل عديدة متفاعلة ، ولعل سياسات وخطط التنمية التي اتبعتها مثل هذه الدول ، من بين أهم العوامل ، إن لم اتكن أهمها جميعا .

ففي أغلب الأحيان لا يحظى البعـد المكاني بـالاهتمام الكـافي في سياسات وخطط التنمية في الدول النامية بصفة عامة . وبسبب إهمال البعد المكاني أو ضعف الاهتمام به يتم توطين العديد من مشروعات التنمية في بعض الأقاليم ، بينها لا يتم توطين مشروعات ذات شأن كبير ، إن تم أصلا ، في بقية الأقاليم . ومن الطبيعي أن تتقدم الأقاليم التي تحظى بنصيب وافر من الاستثمارات العامة أكثر من بقية الأقاليم الأقل حظوة ، وتصبح أكثر جاذبية لمزيد من استثمارات القطاع الخاص ، مما يتبح مزيدا من التقدم وارتفاع مستويات المعشة في الأقاليم المحظية ، وتتسع الفجوة التنموية بين هذه الأقاليم وبقية أقاليم الدولة الواحدة .

إن الفروق في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة والتي لا تعود ، في المقام الأول ، إلى فروق مهمة بين الأقاليم في الهبات الطبيعية ، بل بسبب اهمال البعد المكاني في سياسات التنمية وخططها ، وإن كانت تؤدي إلى يادة النمو في المدى القصير ، إلا أنها تعيق فرص استغلال كامل الموارد المتاحة وتحول دون تحويل التنمية الممكنة إلى انجازات فعلية ، في المدى الطويل .

وقد تنامى مؤخرا ادراك المهتمين بقضايا التنمية بأهمية تحقيق قدر من التوازن بين مختلف الأقاليم لتعزيز فرص تحقيق أفضل عائد ممكن من الموارد المتاحة وفي إطار هذا الادراك ازداد الاهتمام بالتخطيط الإقليمي كوسيلة لتقليل التباين بين مختلف الأقاليم وتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بينها , .

تبين لنا وجود فروق بين دول المجلس بالنسبة لمعايير حجم السكان والمساحة والقوة الشرائية والشوط الذي قطعته كل منها على طسريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتوقف احتمالات تقليص أو توسيع الفوارق بين هذه الدول ، في المقام الأول ، على الخيارات التي يختارها مجلس التعاون لتوجيه التنمية في دوله .

إن خيار عدم التخطيط على مستوى دول مجلس التعاون ككل ، والاعتماد على آليات السوق لتخصيص الموارد المتاحة هو أحد الخيارات التي يمكن أن يؤدي إليه هذا الخيار بالنسبة لتذويب ، أو تركيز بعض الفروق القائمة حاليا ؟

إن الاعتماد على آليات السوق واطلاق كامل الحرية لرأس المال و/أو العمالة ، يؤدي بصفة عامة ، إلى توجه عوامل انتاج السلع وتوفير الخدمات من الأماكن حيث الانتاجية الحدية لهذه العوامل منخفضة إلى تلك الأماكن التي تتمتع بميزات نسبية معينة وانتاجية حدية مرتفعة . ونظرا للفوارق الحالية بين دول المجلس من المحتمل أن تؤدي الحرية المطلقة لانتقال رأس المال و/أو العمالة إلى زيادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الأماكن التي تتمتع بميزات نسبية على حساب الاماكن الأخرى . وإن كان هذا الخيار قد يتيع عائدا أفضل للعمالة أو لرأس المال في المدى القصير ، إلا أنه لا يؤدي إلى تحقيق التوازن المطلوب بين المدى القصير والطويل من جهة ، كما يعمق الفوارق بين هذه الدول ، بدلا من تقليصها ، من جهة أخرى . إذ أن توطين المشروعات في مثل هذه الحالة لا يتم على أساس التكلفة والعائد من الموارد في اطار دول المجلس ككل من جهة ، وفي اطار

التكاليف والعوائد في المدى القصير والطويل من جهة أخرى .

وبما أن مجلس التعاون يصبو إلى تحقيق تنمية متوازنة ، قطاعيا ومكانيا ، تتيح تحسين توزيع ثمارها بين الأفراد والفئات والجهات على السواء ، فخيار الاعتماد كليا على آليات السوق لا يتسق والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها . فها الخيار الأكثر موائمة لتمكين المجلس من التوجه نحو الطريق إلى تحقيق تنمية متوازنة قطاعيا ومكانيا ؟

إن القول: إن خيار الاعتماد على آليات السوق واطلاق كامل الحرية لانتقال العمالة ورأس المال من مكان لآخر داخل دول المجلس قد يؤدي إلى زيادة الميزة النسبية لبعض من دول المجلس، وتوسيع الفروق بينها لا يعني بالضرورة شطب هذا الخيار نهائيا، بل التبصر في كيفية استخدامه بشكل يتيح الاستفادة من ايجابياته، وتجنب سلبياته وآثاره غير المقصودة.

فإذا كان البعض من دول المجلس يتمتع حاليا بميزات نسبية قد تجذب مزيدا من العمالة ورأس المال ، فالمطلوب خيار لا يتبح فقط تعزيز الميزات النسبية الموجودة حاليا في بعض دول المجلس بل وأيضا خلق ميزات نسبية في الدول الأخرى .

لذا ينطوي هذا الخيار على تنظيم وتوجيه انتقال رأس المال والعمالة في اطار سياسة واضحة تأخذ بعين الاعتبار البعدين المحلي والإقليمي من جهة ، والتكلفة والعائد في المدى القصير والمدى الطويل من جهة اخرى .

الشكل (٨ - ١) الملاقة بين البعد المكاني والقطاعي في اطار خطة لدولة الإمارات العرية المتحدة

الاقليم (الدولة)	ائزراحة	الصناعة	المسخة	التعليم	الخطة المحلية
ابر ظبي		مشروع ٢			
3.					
الشارقة					
عجمان					
أم القوين					
عجمان أم القرين رأس الخيمة	مشروع ا				
المجيرة					
الفجيرة خطة الفطاع على مستوى دولة الامارات					الخطة العامة على مستوى دولة الامارات

_ 410 _

ويمكن الاستفادة من نهج التخطيط الإقليمي على مستوى كل من دول المجلس وعلى مستوى دول المجلس ككل لجني أفضل الثمار المكنة من مثل هذه السياسة .

يبين الشكل (٨ - ١) كيف يمكن للتخطيط الإقليمي أن يحقق الربط المطلوب بين البعدين المكاني والقطاعي في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال لا الحصر.

يتضح من الشكل (٨ ـ ١) أن إعداد الخطط القطاعية يمكن أن يتم في اطارين :

الأول : ترابط وتشابك أي قطاع مع بقية القطاعات على مستوى كل إمارة .

والأخر : تشابك وترابط القطاعات على مستوى الدولة ككل .

فالمشروع الجديد (١) في مجال الزراعة في إمارة رأس الحيمة ، وإن كان جديدا ، لا يعتبر مشروعا منفصلا بل كجزء من خطة القطاع الزراعي في دولة الإمارات من جهة ، وكجزء من خطة الإمارة من جهة أخرى .

كها أن المشروع الجديد (٢) في مجال الصناعة في إمارة أبوظبي ، وإن كان جديدا ، فهو ليس مشروعا منفصلا عن خطة القطاع الصناعى في دولة الإمارات من جهة وخطة الإمارة من جهة أخرى .

وبنفس المنطق بمكن أن ينظر إلى إقامة أي مشروع جديـد أو

إحداث أي تغير على أي مشروع قائم في أي مجال من المجالات .

وكها في حالة الدولة الواحدة يتم إعداد الخطط القطاعية في كل من دول المجلس في اطارين : الأول تنسيق القطاعات في خطة محلية ، والآخر تنسيقها في خطة عامة على مستوى دول المجلس ككل الشكل (٨ - ٢) .

وكها في حالة إعداد الخطط المحلية ، فتوطين أي مشروع جديد ، أو إحداث أي تغيير عملى مشروع قائم في أي مجال من الهجالات الاقتصادية والاجتماعية ، لا يتم بمعزل عن خطة القطاع في الدولة المعنية من جهة ، وخطة القطاع على مستوى دول المجلس ككل من جهة أخرى .

ويتضع من ذلك أن الخطط المحلية على مستوى كل دولة من دول المجلس يجب أن تتم في اطار الخطة العامة .

ولابد من التذكير بأن مجرد تبني وإعداد الخيطة العامة والخطط المحلية في اطار نهج التخطيط الإقليمي لا تؤدي تلقائيا إلى تحقيق أهدافها المنشودة . فالنتائج النهائية لمثل هذه الخيطط مرهبونة بمدى سلامة إعدادها وتنفيذها . ولكي يأتي التخطيط الإقليمي بثماره المرجوة يحتاج إلى قدر كاف من المعلومات عن واقع وأولويات التنمية والموارد الطبيعية والمالية والبشرية في كل من دول المجلس ومقدرتها على تحليل استخدام هذه المعلومات في الخطة العامة والخطط المحلية على السواء .

الشكل (٨ - ٢) الملاقة بين البعد المكاني والقطاعي في اطار خطة عامة لدول المجلس

قطر البحرين البحرين (٤)	خلطة العامة		الامارات عمان الكويت السعودية مستوى دول المجلس
3 / [E.

ويذكر أن ضعف حصاد التنمية في كل من دول مجلس التعاون يعود ، في المقام الأول ، إلى ضعف كفاءة تخصيص واستعمال مواردها المتاحة وأن ضعف كفاءة سياسات وإدارة التنمية من بين أهم العوامل التي حدت من كفاءة تخصيص واستخدام هذه الموارد خلال الفترة الماضية ، كيا أن فرص نجاح هذه الدول في تخصيص واستخدام مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة في ضوء مواردها المتاحة وواقع وأولويات التنمية فيها في المرحلة القادمة ، مرهونة في المقام الأول ، على فرص نجاح هذه الدول في تحسين كفاءة سياسات وإدارة التنمية فيها .

ويذكر أيضا أن كفاءة سياسات وإدارة التنمية تتوقف على التفاعل المتبادل بين الأفراد والمؤسسات والسياسات .

لذا فإن مسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون ، بما في ذلك تبني نهج التخطيط الإقليمي ، ستتعزز بالاهتمام بالأفراد والمؤسسات والسياسات على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى المجلس على السواء .

الملحق الاحصراني محتوبيات الملحكق

جدول رقم

- ١ ـ تطور انتاج النفط العالمي .
- ٢ ـ تطور انتاج النفط في دول مجلس التعاون .
- ٣ _ مساعدات التنمية الرسمية ١٩٧٥ _ ١٩٨١ .
- ٤ ـ تطور الايراد والانفاق العام في دول مجلس التعاون .
 - ٥ ـ الاستثمار والتغيير في الناتج المحلي .
 - ٦ .. تطور عدد موظفي حكومات دول مجلس التعاون .

جدول رقم (١) / تطور انتاج النفط العالمي

	ائتاج دول علس التماون	ائتاج دول ھ			اتاج اوبث			الانتاج العالم	
تسبة من انتاج او بث	نسبة من الانتاج العللي	التغير السنوي ٪	مليون برميل يوميا	نسبة من الانتاج المالمي	التغير/	طيون برميل يوميا	التغير السنوي:	مليون يرميل يوميا	Ţ
all + 1 k 3	44.84	:	al * * al 1	44.40	:	::'1	:	11.40	1479
24.43	44.43	7.7	14.01	44,74	(_W (··)	7Y	۸۱,۰	9A.Y1	1476
۷۸,۲3	9	(17.47)	11.14	24.44	(11,0T)	TV.14	(*,1.)	37.00	147.0
11	44.44	۸۲٬۲۱	14,04	41.14	14.74	4. AF	۸,۲۸	94.AV	1471
44.14	44.00	4,40	17.47	۰۰. ۴۸	1.84	71.17	7.54	11.46	14vv
£4.74	T+ . AT	(3,44)	17 4	ve. v3	(t. 1V)	14,41	1.11	17.11	147.4
\$V. £P	44.94	17.72	18.17	£V.7+	7. ٧.	79 7	».	18.94	1474
o (') o	44,00	(11.11)	16.13	44.44	(1Y.AV)	11,40	(1,10)	17.70	19.4
10,4	17.77	(1.77)	17.14	**.**	(11,00)	44.14	(7.47)	64.77	1441
14.74	11.14	(**.*Y)	4,71	44.04	(14,78)	14.0.	(*,٣*)	٥٠,١٧	1447
10.10	:	(17.74)	V.4E	:	(*,**)	14.47	:	:	19.00
A minimum E	Deliniquim Fronomist March 1994 techa a see 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18	Agroh 1004 +	de a sido	A . 1 11 - Att	1 1 1	1. 41113.	1 1 1 1	-	

۲۲۱ _

ى اساس البيانات الواردة في 120 abie p.1200.

جدول رقم (٧) / تطوراتناج النفط في دول مجلس التعاون (مليون برميل يوميا)

:	معلومات غير متوفرة	رمتوفرة		المسدر: نفس	المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (١)	3		
<u></u>	1447	V43141.0	1,.vootv4	1,114/40/	٨٠٤٠٠٠٠.	Voladi.	:	V,487
	14,41	7, £AY	ייארנד-ודו	1,784.477	.,777	*****		4, 414
	14.61	4,	1.1794.15	1,0.7.904	٧٩٠٩٠١٠	., 714		14,148
	14.	1341446'6	1,1747000	1.4.41892	٠,٤٧٣٧١٥	V41.4V4	•	1211
	1979	4,0475444	Y,0	1.471.904	٠,٥٠٨١٢	0130bh.	:	16,774
	1474	A, 7.11.40	7.1716	1.4510475	٠,٢٨١٧٠	bvob131.4.	*	17,-70
	14.44	3.14444.8	1,414	Y, - \ (+ (Y	7333,1	٠,٣٤١٨٠٨	*	17,414
	1441	۸۰۹۲۰۰۷٤۵۲	7.1017474	1.9878707	1.7777.03.	10114.	:	14,010
	1470	V VO [TAF	٧,٠٨٤٧	139-087,1	1, A.43 * 1	******	:	111, 177
	1476	A. EV7971	7,0871794	1, TVAVVOF	3410.			17,015
	1974	VAILES'A	3 - 4 - 4	1,084480,1	٠,٧٥,٠	. 4444	:	14 44
	السنة	السمودية	الكويث	الإمارات	JE:	همان	البحرين	المجموع

_ ۲۲۲ _

جلول رقم ۲

مساعدات التنمية الرسمية ﴿ مليون دولار امريكي ﴾

lking lmiz	١ - دول عبلس التعاون	السمودية	الكويت	الإمارات	ind	عبموع دول عبلس التعاون	٣ ـ عِموع دول أوبان ٣٠٠	٣ ـ مجموع دول منظمة التعاون	والتنمية (OECD)	اجمالي اوبك ومنظمة التعاون والتنمية
1970		3130	44	٧٧٥	1.0	VETT	AIFI		19997	YAIYF
1979		£ TTA	441	4 4 .	191	184.	۲۵۲۷		TTAT.	¥ . £ V Y
194.		09.2T	118.	4.4	* * *	YLAV	404.		YYYY	TAOV
1441		3110	1108	=	404	YAVA AYTY	A078 909.		7300Y	11.34
19.07		٤٠٢٧	1174	2 . 4	ő	0 Y & A	1840		۲۷۷۴۰	11111
١٩٧٨ ١٩٨١ ١٩٨١ ١٩٨١ ١٩٧٩ ١٩٧٩		1917	990	:	<i>></i>	11.0	3430		10.4.4 TVEOR TVVP. TOOST TVTTV TTAT. 1999T	יאואא איפידן דריפין וערידן איפיען איפיען ועירף!
Treat		10161	1.31	۸۸٠3	474	3 7 7 . 3	11103		P.V.0	41.11

YYY _

ه تقديرات اوليه - 🖘 تشمل نيجيريا ، الجزائر ، فنزربلا ، ايران ، العراق ، ليبيا ، السعودية ، الامارات العربية المتحدة وقطر .

الصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، جدول ١٨ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

جدول رقم (٤) الايراد العام والأنفاق العام

	مبر)	۱۲ دیس	المسهية في		(ملايين وحدات العملة المحلية ، السنة المتنهية في ٣١ ديسمبر)	ان المه	ايين وحد	<u>`</u>
		الانفاق المام			الأيراد الصام	الأيراد		
<u>F</u> .	الاجالي	الاستثمار	الجاري	الاجالي	الرأسماني	ď.	الجاري	الناء
			ا - البحرين	- <u>il</u> - /				
0.,0	-, ۱۲	۲۸,۸	44,4	114,0		7,7	110,4	3.461
17,4	1117.7	٧,٠٥	11,1	144		1	144,-	1940
*, i	14.,4	117,0	٧٨,٤	٧,٢٨١		٠, ٢	1,77, 8	1977
17,7	727.0	184,4	1	100,1		7V, V	3,444	1977
17,6-	۲,0,۳	٦٤٨,٣	144,-	YVY, 9		3,17	784,0	1944
۸, ۹3	Y08,0	94,4	107,1	4.5.4		3,17	۹,۷۷۲	1949
144,0	417.4	140,4	141,7	7,033		4.10	TAA, 0	14.
3,501	YVA, o	184,7	A4. 4	045.9		04,4	1,143	19/1
29,9	74.4	1.7.7	145,4	۸,۰۸۲		٧٤.٧	1.107	متوسط الفترة
	۲۸,۱	77,7	79,7	72,7				معدل النعو
								السنوي

_ 377 _

٢- وا

الخيرة العام المجاري المنصلي الاجمالي الجاري ١٢٧٧ م٩٢٧ م٩٢٧ م٩٤٩ م٩٤٨ المهم معه ١٢٠٩ المهم م٩٤٧ المهم م٩٤٧ المهم م٩٤١ م١١١١ م٠١ م١١١١ م٠١ م١١١١ م٠٩ م٩٢٧ م٠٩ م. ١٢٠٩ م. ١٢٠ م. ١٢٠٩ م. ١٢٠ م. ١٢٠								
الجاري المنتج الرئاسماني الاجماني الجاري ۱۹۲۲ ۱۹۲۷ ۱۹۲۹ ۱۹۲۹ ۱۹۰۰ ۱۱۱۱۲ ۱۹۲۶ ۱۹۰۱ ۱۹۰۱ ۱۹۲۶ ۱۹۲۱ ۱۹۲۶ ۱۹۲۱ ۱۹۲۶ ۱۹۲۱ ۱۹۲۶ ۱۹۲۱ ۱۹۲۶ ۱۹۲۲ ۱۹۲۶ ۱۹۲۶	4	الانفاق العام			اد العام	کریز		
### A10	ار الاجالي	الاستمار	الجاري		الراساق	Ę	الجاري	
77V0 8747	28.77	14.4	3444					1400
247 A106 447 A106 A1111 A109 A1111 A109 A1111 A109 A	P. VO	34.7						1471
0.00	V#1A	4.44	1 8 7 9 7					1477
0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	1847	TOT	1464					147
11117 14787 11117 14787 11007 17101 17,4 4,7	AYVY	Y 2 P*	018F					1474
11111 1478 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	1.977		۸۸۲۸				_	14.
04TV T-01,1 04TV T-01,1 04TV T-01,1	15757	-11.	11111					1441
الاره،۲۷۱۲،۵۲ المره، ۱۲،۹ مر المره، ۱۲،۹ مر	17719	11.0	Y00Y					1977
17,4 4,7	٤	44,0	9470	14.0011				متوسط الفترة
3).	11,1	۲۲,۷	17,9					معدل النمو
								السنوي

۲-الامارات

السنوي								
معدل النمو				78,0	18.1	1,73	11,0	
متوسط الفترة	104.1	٧٤٠٣,٩	ı	, 100V	۸,۷۷۲۵	1.7.0	1719,V 7747,T	1779,4
19/1	7.1.1	******	ı	1, . 2344	1757. 17514 77571	١٧٤٨,٠	TV9 2 , 1 , 1777	TV9 8 , 1
19.	1.614	- 12779.1	1	14.4.1	1. A. L.	1.41,4	ETVO, V ITTT, O	\$ TV0, V
1979	404.0	٠٠٠١٢٨	ı	0,7700	172, T V29A, .	775,7	Vr., r A177, 7	٧٢٠, ٢
1447	4.4,0	1 VAL	1	19.77, 1	1,744	04,4	14.4.4	147,0
1944	Y0A,A	1,1770	ı	3,0000	3 . 41.43	٧,٧٧	105.9 015.0	108.9
1477	40,8	٠.١ ٢٠٠٥,٩	:	71.1.2	1500, 7 71.1, 2	٧٢٥,٠	714.7	911.1
1470	01,.	3,7771 7,5	٠, ۲	1, 4441 A'11V	٧, ٢٨٨	۲, ۹۸۹	1177.7	٦,٧٩٥
1972	٧.,٥	٥, ۹۷۷	÷	۸۰۰,۱	. 18.0	179,4	V*A, V	11,6
1944	14,1	٧,٧٠٤	1	×, 213	VY.A 77.1	٧, ٧٧	× . 4 . 8	17.8

الفائض/		الانفاق العام			الايراد العام	يريز		
العجز	الإجالي	الاستثمار	الجاري	えらげ	70	الرأسماني	الجاري	السنة
TT. 1-	41,7	74,0	74,4	14,0	1,0		10,0	1474
١٧٠٧-	7,977	187,4	111,0	111,0	٨,٢	1	1.1	34P1
7, 4	11,0	101,7	4.9.4	٤٣٠,٣	۲,۱۷	· , ,	¥04,4	1470
٧٠ ,٧-	.,,00	1,1,1	4, 414	£V0, T	٠,٠	۷,۱	\$00,0	1471
۲۸, ۱	٤٩٧,٧	٠٠٠٠٠	۲,۷۲۳	1,170	44,7	-:-	£ A Y , T	1477
01,1-	٤٩٧,٧	۸۷,۹	٤١٠,٨	٤٤٧,٦	>,'	1.1	1, 573	147
۱۰۴,۷	٥٤٨,٨	114,1	27.,0	107,0	4,17	۷,۲	۱,۸ ۵۸۸,۸	1479
1,	7,773	P.T. T. T. T.	4.4.4	277,1	TV,07	٠, ٩٧	., 4V FAE, 11	متوسط الفترة
								V4_VT
	۲٤,٧	۲۷,۸	۳۷,0	1,03				معدل النمو
\exists								السنوي

ه الكويت

الفائضي/		الانفاق العام			الايراد العام		
المجز	الإجالي	الاستثمار	الجاري	الاجالي	الرأسعاني	الجاري	<u></u>
44.	PV4	5	7.7	7 - 9	1	٧٠١	1947
***	£0>	٩	V1.4	141	4	3.9.1	1981
175	>40	101	٧٣٧	PYVY	0	3444	3461
:	:	:	:	:	:	:	1440
:	:	:	:	:	:	:	1461
3441	١٧٧٢	YAY	9 / 9	1997	<	79.49	1444
1847	1717	ALO	1.50	۲.0.	0	T- 80	1977
4-10	1757	010	1114	43.64	pm	73.57	19491
LAA3	7127	۷۸۲	157.	79 77	<	1917	19.
TVVE	γονν	^^1	1797	1501	1	1447	19/1
77	141,0	£.V,)	3,378	TTV0,1	0,0	7714,7	متوسط الفترة
	٧٣,٧	71,7	41,1	14.>	14,.	۲۹,۸	معدل النعو السنوي

٦ - السعودية

الفائض/	٢	نفساق العسسا	וצ	اجمالي الايراد	
العجز	الإجالي	الرأسمالي	الجحاري		السنية
YAY -	AY+F	4140	TAOT	0781	V-/19 9-/A9
1771	7797	77.5	PAPT	V908	V1/V+ 41/4+
FAPY	۸۱۳۰	3777	F0V3	11117	VY/V1 47/41
AFIO	1.104	80.4	0700	10877	VT/VY .47/4Y
777	1090	1.140	۸٤V٠	8.04A	VE/VT 48/47
35.02	40.44	19.474	104.4	100108	Vo/VE 40/4E
717	ANVAE	844.8	47484	34774	V1/V0 41/40
7477	1.1750	92707	04.40	140404	VV/V1 4V/97
- 2743	17711.	17771	*V* £V4	137771	VA/VV 9A/9V
1240 -	127700	34335	AIVVI	1410.0	V9/VA 49/4A
70877	37701	VP3 PA	47777	771117	A+/49 E++/499
1177.4	F13+77	127,827	ATOV.	P111A37	A1/A- 2-1/2
AEVEA	YATTOA	171-18	117722	*11.4**1	AT/A1 2+7/2+1
777779	97079	۸ر۲۲۱۰	۲ر۸۲۳33	۹۳ر۱ ۱۳۳۹	متوسط الفترة
	۸ر۳۷	٩ر٣٤	٤ر٣٢	٤١/٤	معدل النموالسنوي

٠٠ بيانات غير متوفرة

وقطر من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ ، جدول ١٦٥ ، والسعودية من وزارة التخطيط حقائق وارقام منجزات خطط التندية ١٣٩٠ - ١٤٠٧ هـ .

الصدر: البحرين، الامارات، عمان والكويت من:

IMF. Govt. Finance Statistics Yearbook, vol. v1, 1982.

جدول رقم (٥) مجموع الاستثمار والزيادة في الناتج المحلي

		ولي (مليون دوا غيـــرال	ة في الناتج المــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	-	لاستثمار دولار)	-	الدولة
٨١	- V1	VV_V1	7V_7A	VV_V1	ry_ra	V1_V1	
۲,	۹ر۲۰۰	۳ر۱٤۳۰	\$رAVF	اره ۱۸٤٥	۲۱۳۸٫۲	۲ر۲۸۲۱	البحرين
¥4	-ر٠٤٠	۲ _د ۱٤۷۸	٥ر٢٦٦٤	7717_	٦ر١٤٥٧	۲۰۲۱)۲	قطر
1	۲۸۲	۹ر۲۷۳۳	۱۷۳۳۰۰۱	۷ر۱۱۷۵۱	۴ ر۸۱3۰3	۲ر۹۹۷۳	الامارات
٨.	٤ر٢٩٩	۲ر۲۲۸	۸ر۸۰۸٤	-ر۲۲۲۲	۱ر۱۳۷	۱ر۱۱۵۱	عمان
0,	۳ر۸۸۷	۲ر۱۵۷۶	۸ر۲۹۳۱	٤ر١٠٢٧٧	۲ر۱۹۳۶	۹۸۷۸۵	الكويت
٤٩	۲۰۹٫۲	٤ر١٩٣٠٠	-ر۷٤٦٧١	۸ر۲۲۰۳۵	غرا ۱۳۳۷ <i>۰</i>	4.044-	السعودية

المصدر : تم اعداد هـذا الجدول عـلى أساس البيانات الـواردة في الصندوق العـربي للانمــاء الاقتصادي والاجتماعي ، الحسابات الاقتصادية للوطن العربي ، الكويت ، مارس ١٩٨٤ .

جدول رقم (٦) تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

عــد الموظفيـن				
المجموع	وافدون	مواطنون	السنة	
	ـــرين	١ ـ البحــــرين		
1704.	۳۸۳۲	۸۷۳۸	1971	
***	17771	7015.	19/1	
۸ر۸	٦ر٩	ەر۸	معدل النمو السنوي	
	قسطر	<u> </u>	1	
1.842	1503	1740	1940	
14044	2/1/3	7711	1977	
35771	٧٠٨٠	3118	1977	
14**7	7731	9088	1974	
131.7	٩٨٠٠	1.481	1979	
71877	1.180	1.414	19.40	
PYAYY	17777	11107	19/1	
YV01V	10779	11414	1944	
***	17774	17007	1944	
1631	۳۱٫۳	۱ر۸	معدل النمو السنوي	

جدول رقم (٦) تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

المجموع	عــدالموظفيـــن		السنة
	وافدون	مواطنون	
İ	ارات	٣_ الام_	
30741			1940
77020			1971
A31FY			1977
٤ر١٨			معدل النمو السنوي
	ة أبو ظبي	٤ _ امار	
1.45			1977
14.00			1977
17177			1974
١٨٦٣٥			1979
717/17			19.4-
	ان	ĺ	
11	۸۲	1.14	1977
1700	۸٥	1110	1977
140.	9.7	1104	1974
1800	97	1404	1979
1700	17.	1780	1940

جدول رقم (٦) تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

	.,,			
المجموع	عـــدالموظفيــن		السنة	
G	وافدون	مواطنون		
	سان	0		
7117	700	YAOV	1971	
0711	700	£V70	1977	
9.74	1770	٧٤٠٣	1977	
17.40			1978	
14010	2770	179	1970	
77711	7755	1077A	1977	
13+37	VVAY	17709	1977	
73707	9197	17.08	1974	
3 P F A Y	1.797	141	1979	
70737	18.40	71770	19.40	
43	10007	70.97	19.41	
£ £ * AY	17888	93777	74.91	
٩ر٥٧	ەرە٣	۸ر۲۲	معدل النمو السنوي	
	٦ ـ الكويــــت			
1907.	07573	IAAFY	1977 /1970	
PY35Y	YBATS	77777	17/11	
V4774	28790	72978	٦٨/٦٧	

جدول رقم (٦) تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

11	الموظفيـــن		
المجموع	وافدون	مواطنون	السنة
	يـــت	٦ _ الكو	
٧٠٣٢٥	20171	4014	19/14
V-977	1 PT33	42041	٧٠ /٦٩
VY \ V •	7.4743	YAAAA	٧١/٧٠
۸۷۰۳۲	٥١٩٧٧	40.00	٧٢/٧١
9811	0£11A	79799	٧٣/٧٢
90.99	0 2 A 0 0	8.488	٧٤ /٧٣
1.8.01	7.411	577.5	٧٥ /٧٤
117772	YOAVE	77303	٧٦ /٧٥
17000	۸۰۳۸۷	17143	VV /V7
144104	0770	2747	VA /VV
142124	۸۷۷٠٩	£48.4	V9 /VA
120201	47.0.	898.1	۸۰ /۷۹
177171	9 • 5 4 5	£77AV	۸۱/۸۰
٦ر٤	١ره	۷٫۳	معدل النمو السنوي
1777.7	٧ ـ السمــــودية		۷۱ / ۱۹۷۰
18177.	• •	• •	VY /V1
177279			٧٣/٧٢
177148			٧٤ /٧٣

جدول رقم (٦) تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

6	عمدالموظفيسن			
المجموع	واقدون	مواطنون	السنة	
	مـــودية	٧ ـ الس		
1974.4			Y0 /YE	
3.4414			V7 /V0	
AV3737			VV /V7	
711337			VA /VV	
340777			V9 /VA	
777-77			۸٠/٧٩	
T. VOT?			۸۱ /۸۰	
TVIAIZ			AY /A1	
۸ر۹			معدل النمو السنوي	

المصدر: ١ ـ البحرين: ارقام عام ١٩٦٨ من المجموعة الاحصائية ١٩٦٨ جدول ٤٨. . ارقام عام ١٩٨١ من المجموعة الاحصائية ١٩٨٧ ، جدول ٢١

٢ _ قطر : ارقام ١٩٧٥ _ ١٩٨٢ من ادارة شئون الموظفين ، قسم الاحصاء ، التقرير السنوي

١٤٠١ هـ ارقام ١٩٨٣ ، من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ جدول ٣٧ ص ٤٤ .

٣_ الإمارات: المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٨ جدول ٢٧٥ ص ٤٢٥.

عمان من 1982, : عمان من 1982, عمان من 4

٥ ـ الكويت : من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ جدول ١١٢ .

٦ _ السعودية : منن الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٣ ، جدول ١٠ ـ ٨

المسراجسع

١ _ باللغة العربية :

- ١ ـ أسامة أمين الحولي ، نظرة في امكانات تكامل دول مجلس التعاون في المجال التكنولوجي ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ٢ أسعد الراس ، التكامل الاقتصادي في تجربتي السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية . ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ٣ ارتورو اصرائيل ، التنمية الادارية وتنمية المؤسسات ، التمويل والتنمية ،
 الجزء ٢٠ ، العدد ٣ ، صبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٥ ١٨ .
- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، دراسة حول تنمية الموارد
 البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي ، الكويت ، ديسمبر ١٩٧٨ .
- ه ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي
 للاغاء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،
 التقرير الاقتصادى العربي الموحد ١٩٨٣ .
- ٦ المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية
 والتخطيط ١٩٧٧ / ١٩٧٨ .
 - ٧ _ أحمد رشيد ، إدارة التنمية ، ٢٧ دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ما نطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، مركز الانماء القومي بيروت
 مه د
- ٩ ـ برهان الدجاني ، التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون في المجالين العربي

- والدولي ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ١٠ ـ بيـتر هيلر وألان تيت ، العمالـة والأجور الحكـومية : بعض المقـارنات الدولية ، التمويل والتنمية ، الجزء ٢٠ / العدد ٣ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص
 ٤٤ ـ ٤٣ .
- ١١ بير لانديل ميلز ، الإدارة : عامل مقيد للتنمية ، التمويل والتنمية ،
 الجزء ٢٠ / العدد ٣ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١١ ـ ١٤ .
- ١٢ ـ بول ستريتن ، كل حل يطرح مشكلة : لم تفشل اقتصاديات التنمية ،
 ١١ ـ ١٤ ـ ١٤ محزيران ١٩٨٥ ص ١٩٨٠ .
- ۱۳ ـ جاهانجير اموزيغار ، ادارة الثروة النفطية ، التصويل والتنمية ، الجزء ۲۰ / العدد ۳ ، سبتمبر ۱۹۸۳ ، ص ۱۹ ـ ۲۲ .
- ١٤ ـ حازم البيلاوي ، امكانات التكامل الاقتصادي لدول الخليج في المجال النقدي والاستثماري ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول على التقاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ١٥ ـ حمدي أمين عبد الهادي ، الإدارة العامة في الدول العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٦ ـ حسين عمر منصور ، تطوير القوى العاملة واختيار التقنية المناسبة كأساس للتنمية والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٠٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ۱۷ ـ خليل النقيب ، الإدارة التنموية للوطن العربي (مدخل عام) ، معهد الاغاء العربي ، الدراسات الادارية رقم (۲) بيروت ۱۹۷۸ .

- ۱۸ ـ خالد تحسين علي ، التكامل الزراعي بين دول المجلس وبين مناطق الوطن العربي الأخرى ، ورقة قدمت إلى ندوةالتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ۱۷ ـ ۲۰ ديسمبر ۱۹۸۳ .
- ١٩ ـ ديباك لال ، المفاهيم الخاطئة لاقتصاديات التنمية ، التمويل والتنمية ، المجاد ٢٧/ رقم ٢ ، حزيران ١٩٥٥ ص ١٠ ــ ١٣ .
- ٢٠ . رودلف هابلتزل ، قضايا التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالنفط ،
 التمويل والتنمية ،المجلد ١٨ / العدد رقم ٢، يونيو ١٩٨١ ص ١٠-١٣٠.
- ٢١ ـ زبير إقبال ، المساعدات العربية الميسرة ، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ ، التعويل والنامية ، الجزء ٢٠ / العدد ٢ ، يونيو ١٩٨٣ ، ص ٣٦ ـ ٣٣ .
- ۲۲ ـ سعيـد سعد مرطان ، حتمية التعاون الخليجي لانتقـاء التكنولـوجيـا الملائمة ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرياض ، ۱۷ ـ ۲۰ ديسمبر ۱۹۸۳ .
- ٢٣ ـ ستيفن ب هاينمان ، تحسين نوعية التعليم في البلدان النامية ، التعويل
 والتنمية ، الجلد ٢٠/ رقم ١ ، مارس ١٩٨٣ ص ١٨٠ . ٢٠ .
- ٢٤ شينال تشاند ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار . . . قياسها وتقييم
 آثارها ، التمويل والتنمية ، المجلد ٢١ / رقم ١٠مارس ١٩٨٤ ص ٢٨ ١٤٠
- ٢٥ ـ ضياء كمال عبده ، المخزون الاستراتيجي الإقليمي للحبوب في ظل التكامل الاقتصادي الزراعي لدول الخليج العربية ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ٢٠ ديسم ١٩٨٣ .
- ٢٦ عبد النبي إسماعيل الطوخي ، أهمية التكامل الخليجي في تطوير سياسات البحوث والتطور التفني ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول بحاس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض ١٩٨٠ ٢ ديسمبر ١٩٨٣ .

- ۲۷ إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .
- ٢٨ ـ علي أحمد سليمان ، نظرية الاتحادات الجمركية في اطار التعاون الخليجي ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لـ دول مجلس التعاون لـ دول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ٢٩ ـ عبد الوهاب حميد رشيد ، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ٢٠ علي خليفة الكواري ، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ،
 المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ـ الكويت ١٩٨١ .
- ٣١ ـ عادل زكي محمد بلبل ، التكامل التجاري بين الدول الأعضاء ، مجلس التعاون الخليجي (مدخل كمي) . ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الا عادن لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ٣٧ ـ فايز إبراهيم الحبيب ، الدور الديناميكي لسياسة إحلال الواردات في تحقيق التكامل التنموي بين دول مجلس النعاون لدول الخليج العربية ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس النعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ٣٣ _ محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٣٤ _ محمد العوض جلال الدين ، استراتيجية التكامل الخليجي في اطار التعاون العربي في تنمية الموارد البشرية، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ° ٢ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ٣٥ ـ مركز دراسات الوحدة العربية ، التجارب الوحدوية العربية المعاصرة : تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ٣٦ ـ محمد سلطان ابو علي ، بعض مستتبعات صغر حجم الدول على التكامل الاقتصادي بالاشارة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، ورقة قدمت الى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربة ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ٣٧_ محمد صادق ، إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العلم العربي عام ٢٠٠٠ ، المنظمة العربية للعلوم الادارية عمان ١٩٨٠ .
- ٣٨ التنمية في الاقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية بين عائدات النفط وادارة
 التنمية ، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثاني ، البحرين ، ٢٤ ٢٦ ديسم ١٩٨٠ .
- ٣٩ البترول وسياسات التنمية في بلدان عربية بترولية : التتاثيج المقصودة والأثار غير المحسوبة ، دراسة قدمت إلى ندوة البسرول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، ابوظيي ١١ - ١٦ يناير ١٩٨١ .
- ٤٠ ـ سلطة الأجهزة المركزية في مراجعة الموازنات فيها يتعلق بالوظائف عداً وورجة ، دراسة قلمت إلى المؤتمر الأول عن تنظيم وادارة الأجهزة المركزية للخدمة المدنية في الدول العربية ، الرياض ١٥ ـ ٢٤ فبراير 19٧٥ .
- ٤١ ــ التنمية في سوريا بين التخطيط والتنفيذ ، ١٩٨٠ (دراسة غير منشورة) .

- ٤٢ محمد صادق ، التنمية في الأردن بين التخطيط والتنفيذ ، ١٩٨٠ (دراسة غير منشورة) .
- ٣٤ ـ التجربة الدولية في الاصلاح الإداري وآفاق التنمية في المغرب ، المملكة المغربية ، مجلة الشئون الإدارية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، يناير 19٨٣ ، ص ٤٧ .
- 33 _ حول مواجهة النقص في بعض فئات القوى العاملة الـلازمة للتنمية في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط ، لعام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ .
- وه ـ تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية ، الرياض معهد الإدارة
 العامة ، ١٩٦٥ .
- ٤٦ ـ مجبوب الحق ، منظور عالمي للحاجات الأساسية ، التمويسل والتنمية ،
 المجلد ١٧/ العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ١١ ـ ١٤ .
- ٤٧ ـ عمد علي النقي ، امكانيات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في المجال الصناعي ، ورقة قدمت إلى ندوةالتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ٨٤ محمود عبد المولى ، العالم الثالث وغو التخلف ، ليبيا تونس ، المدار
 العربية للكتاب ١٩٨٠ .
- ٩٩ ـ محمد فرج الخطراوي ، التعاون الصناعي الاقليمي بين النظرية والتطبيق ، ورقة قدمت الى ندوة التكامل الاقتصادي لـ دول نجلس التعاون لـ دول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٠٣ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ٥٠ عمد هشام خواجكية ، آفاق التكامل الاقتصادي على ضوء اتفاقية مجلس
 التعاون لدول الخليج العربية ، ورقة قدمت الى ندوة التكامل الاقتصادي

- لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ــ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ٥١ ـ نعيم ١ . الشربيني ، العمال الأجانب في البلدان العربية المنتجة للنفط ،
 التمويل والتنمية ، المجلد ٢١/رقم ٤ ، ديسمبر ١٩٨٤ ص ٣٤ _ ٣٧ .
 ٥٢ ـ نانسي بيردسال ، النمو السكاني ، حجمه وآثاره على التنمية ، التمويل
 - والتنمية ، المجلد ٢١/رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٠ ـ ١٥ .
- ٥٣ ـ نورمان هيكز وآن كوبيش ، تخفيض المصروفات الحكومية في أقل البلدان
 غواً : أين تقتطع الحكومات في أيام الشدة ؟ بعض الاجابات الأولية ،
 التمويل والتنمية المجلدرقم ٢١/رقم ٣ سبتمبر ١٩٨٤، ص ٣٧-٣٩.
- ٥٤ ـ هوليس ب تشينري ، الفقر والتقدم ، الخيارات أمام العمالم النامي .
 ١٢ ـ ١٢ . ونيو ١٩٨٠ ، ص ١٢ ـ ١٦ . يونيو ١٩٨٠ ، ص ١٢ ـ ١٦ .
- ٥٥ ـ وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، دولة الكويت ، أبحاث وأوراق ندوة
 ١١ـ٧ تلاراسات الاحصائية العمالية باللدول العربية الخليجية ، الكويت ١١ـ٧ ابريل ١٩٨٤ .
- ٢٥ ـ يوسف صايغ ، الاندماج الاقتصادي وذريعة السيادة الوطنية ، المستقبل
 العربي ١٩٧٩/٣ ص. ٣ ـ ٢١ .

ماللغة الانجليزية

- Al-Kuwari, Ali Khalifa, Oil Revenues in the Gulf Emirates Patterns of Allocation and Impact on Economic Development. Bowkar Publishing Company Limited, Essex, 1978.
- Axline, W. Andrew, "Under Development, Dependency, and Integration: The Politics of Regionalism in the Third World", International Organization Journal, Vol. 31, No. 1, 1977.
- 3. Arikat, Harby M. Mousa. Regional Economic Cooperation

- and Integration: The Case of Arab Gulf States, (Unpublished Ph.D. Thesis), University of Shieffield, 1984.
- Alderfer, F. Harlod, Public Administration in Newer Nations, Frederick A. Praeger, Publishers, New York, Washington, London, 1967.
- Almond, Gabriel A. and Powell, G. Bingham, Comparative Politics: A Developmental Approach. Boston: Little, Brown and Co. 1967.
- Almond, G. and Coleman, J., The Politics of Developing Areas, Princeton University Press 1960.
- Adelman, I. and C. Morris, Economic Growth and Social Equity in Developing Countries Stanford, Stanford University Press, 1973.
- Becker, Abraham S., Hansen, Bent and Kerr, Malcom, H., The Economics and Politics of the Middle East, New York, American Elsevier Publishing Company, Inc. 1975.
- Black, C.E. The Dynamics of modernization, New York: Harper and Row, 1966.
- Banefielid, E. and L., The Moral basis of a Backward Society, Illinois Free Press, University of Chicago, 1958.
- Bhagwati, Jagdish, The Economics of Under Developed Countries, London, World University Library, 1966.
- Braibanti and Spengler (eds.), Traditions, Values and Socio-Economic Development, Duke University Press 1961.
- Conyers, D. and Hills, Peter, An Introduction to Development Planning in the Third World, New York, John Wiley and Sons, 1984.
- Damachi, Ukandi Galwin, Theories of Management and the executive in development world, London, MacMillan Press, 1978.

- Gilder, George, Wealth and Poverty, New York, Basic Books Inc., 1981.
- Galbraith, John, The Affluent Society, Boston, Houghton Mifflin. 1958.
- Ghai, D.P. et al. (eds.) The Basic Needs Approach to Development Geneva, International Labour Organization, 1977.
- Hagen, Everett, On the Theory of Social Change: How Economic Growth Begins, Homewood, Illinois, Doresey Press, 1962.
- Hayter, T., The Creation of World Poverty London, Pluto Press. 1981.
- Jones, Hywel, An Introduction to Modern Theories of Economic Growth, London Thomas Nelson and Sons, Ltd., 1975.
- Jameson, K.P. and C.K. Wilber (eds.), Directions in Economic Development North Dame, University of North Notre Dame Press, 1979.
- Khuri, Fuad (ed.), Leadership and Development in Arab Society, American University of Beirut, 1981.
- Kriesberg, Martin, Public Administration in Developing Countries, The Brookings Institution, Washington, 1971.
- Lerner, Daniel, The Passing of Traditional Society: Modemization in the Middle East, Glencoes Illinois, Free Press 1958.
- Lewis, W. Arthur, Theory of Economic Growth, Homewood, Illinois, R.D. Irwin 1961.
- McClelland, David C., The Achieving Society, New York, The Free Press, 1961.
- 27. Marini, Frank, Toward a New Public Administration: The

- Minnowbrook Perspective. Scranton/London/Toronto: Chandler Publishing Company, 1971.
- Myrdal, Gunner, Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations, 3 volumes. New York, Twentieth Century Fund, 1968.
- Mead, Margaret, Cultural Patterns Change, UNESCO, Paris 1953.
- Marshall Wolf, "Between the Idea and the Reality: Notes on Plan Implementation". International Social Development Review, No. 3, 1971, PP. 32-40.
- Packard, Philip C., Critical Path Analysis for Development Administration. The Hague — Paris, Mouton, 1972.
- Pye, W. and Verba S., Political Culture and Political Development, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1965.
- Rothwell J. Kenneth, Administrative Issues in Developing Countries, Lexington Mass, Lexington Books, 1972.
- Riggs, W. Fred, Administration in Developing Countries, Houghton Mifflin Co., Boston, 1964.
- Riggs, W. Fred Barnett & Doak A. Frontiers of Development Administration, Durham, N.C. Duke University Press 1970-1971.
- Rostow, W.W., The Stages of Economic Growth, Cambridge, Cambridge University Press, 1960.
- 37. Sadik, Muhammad T., "Past Performance and Future Prospects of Arab Development: An Overall View", in the Arab Planning Institute, Seminar on New Development concepts and Strategies and their Relevance to the Arab World, Damascus, 19-22 May 1979.

- Sadik, Muhammad T., Manpower in the 1980's, A Paper submitted to the International Conference on Industrial Development in the GCC: The Expectations and Realities, Bahrain. 26-27 Feb. 1985.
- Sadik, Muhammad T. and Snavely, William P., Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates: Colonial Past, Present Problems, and Future Prospects. Lexington, Mass: D.C. Heath and Co. 1972.
- Smith, Adam, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealths of Nations, New York: The Modern Library, 1937.
- Swerdlow, Irving, Development Administration, Concepts and Problems, Syracuse University Press, Syracuse, New York. 1963.
- Schumpeter, Joseph A., The Theory of Economic Development, Harvard University Press, 1961.
- Sadik, Muhammad T., "Public Enterprises and Development in Bahrain, Kuwait, Qatar, The United Arab Emirates and Saudi Arabia", International Center for Law in Development, Public Enterprises and Development in the Arab Countries, New York, 1977, PP. 9-62.
- Scott, Wolf, Concepts and Measurement of Poverty, UN Research Institute for Social Development, Geneva, 1981.
- Sayigh, Yusuf, A., "Problems and Prospects of Development in the Arabian Penninsula, in International Journal of Middle East Studies, Vol. 2, 1971, PP. 40-58.
- The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects. Oxford University Press 1982.
- Thompson, Victor, Bureaucracy and Innovation, University of Albama Press. 1969.
- United Nations, Appraising Administrative Capability for Development, New York, United Nations, 1969.

- —, Strengthening Public Administration and Finance for Development in the 1980s: Issues and Approaches, New York, 1978.
- Handbook on the Improvement of Administrative Management in Public Administration, New York, 1979.
- United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Management in the Developing Countries, Geneva, 1972.
- United Nations, Administration of Development Programmes and Projects: Some Major Issues, Part I and II, New York. 1971.
- United Nations, Interregional Seminar on Administration of Management Improvement Services, Vol. I and II, Copenhagen Denmark, 28 Sept.-6 Oct. 1970, New York, 1971
- United Nations, Interregional Seminar on the Use of Modren Management Techniques in the Public Administration of Developing Countries, Washington, D.C. 27 Oct. — 6 Nov. 1970 Vol. I and II, New York, 1971.
- United Nations, Measures for Improving Performance of Public Enterprise in Developing Countries. New York, 1973.
- United Nations, Organization, Measurement and Supervision of Public Enterprises in Developing Countries, New York, 1974.
- United Nations, Interregional Seminar on Major Administrative Reforms in Developing Countries, New York, 1973.
- United Nations, Organization and Administration of Public Enterprises. Selected Papers. New York. 1968.
- United Nations, Public Administration in the Second United Nations Development Decade, New York, 1971.

- United Nations, Seminar on Organization and Administration of Public Enterprises, held at Geneva, Switzerland, 26 Sept. — 4 Oct. 1966. New York, 1967.
- United Nations, Interregional Seminar on the Development of Senior Administrators in the Public Service of Developing Countries, Vol. 1, Geneva 19-29 August 1968. New York. 1969 and Vol. II 1970.
- UN, Priority Areas for action in Public Administration and Finance in the 1980s. New York, UN 1981.
- UN, Survey of Changes and Trends in Public Administration and Finance for Development, 1975-1977, New York, UN, 1978.
- UN, Elements of Institution-Building for Institutes of Public Administration and Management, New York, UN 1982.
- UN, Public Administration Institutions and Practices in Integrated Rural Development Programmes, New York, UN, 1980.
- "Administrative Improvement for National Development: Some Major Issues and Approaches". International Social Development Review, No.2, 1970, PP. 34-43.
- Waterston, Albert, Development Planning: Lessons of Experience, Baltimore, John Hopkins, 1965.
- World Bank, World Bank and the World's Poorest, Washington, D.C., World Bank, 1980.
- World Bank, The McNamara Years at the World Bank Baltimore, Johns Hopkins Press, 1981.
- 70. Weiner, M., Modernization, New York, Basic Books 1966.

المحستوى

٥	غهيد غهيد
1	مقلمة
44	الفصل الأول : مدخل إلى مفهوم التنمية كعملية مجتمعية
٥٩	تَ الْفِصْلُ النَّانِي: نمو مظاهر التنمية
٧١	ع الثالث: نمو بدون تنمية
9.4	الفصل الرابع : نمو أدوار الدولة وتنمية الاعتماد على الحكومات .
11	الفصل الخامس : كفاءة أدوار المدولة خِيجاسات التنمية
٥٣	الفصل السادس : كفاءة أدوار الدولة : قدرة إدارة التنمية
٧٣	الفصل السابع: تحو رفع مستوى كفاءة سياسات وإدارة التنمية
r • 1	الفصل الثامن : مجلس التعاون والطريق إلى تعزيز مسيرة التنمية
77	المراجع العربية:
£ Y	المراجع الأجنية :

المؤلفث في سطور

ـ د. محمد توفيق صادق .

ولد في فلسطين عام ١٩٣١ .
 حصل على درجة البكالوريوس
 والماجستير في الادارة العامة من

الجامعة الأمريكية في بسيوت من والملجستير في ادارة التنمية من جامعة هارقارد ودكتوراه في التنمية من جامعة وسكنس عام 1942م .

ــ شغل عددا من الوظائف الإدارية والاستشارية .

_ يعمل منت سبتمبس ١٩٨٣ مستشارا في المعهد العربسي للتخطيط في الكويت .

ــ له عدة مؤلفات منها:

١ ـ تطور الحكم والإدارة في الملكة
 العربية السعودية .

في العالم العربي عام ٢٠٠٠ .



العالــم الثالــث وتحديـــات البقاء

> تأليف : جاك لوب ترجمة : لحمد فؤاد بلبع

صدر عزهذه السلسلة

تأليف: د/ حسين مؤنس ١ - الحسارة ٢ - اتجلعات الشعر العربي المعاصر تأليف: د/ إحسان عباس ٣ - التفكير العلمي تأليف: د/ فؤ اد زكر با ٤ - الولايات المتحدة والمشرق العربي تأليف: د/ أحد عبدالرحيم مصطفى العلم ومشكلات الإنسان المعاصر تأليف: زهير الكرمي تألیف د/ عزت حجازی ٢ - الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها ٧ ـ الأحلاف والتكتلات في السياسة العللية تالیف: د/ عمد مزیز شکری ترجمة : د/ زهير السمهوري ٨ ـ تراث الإسلام (الجزء الأول) د/ شاکر مصطفی مراجعة : د/ فؤاد زكريا تأليف: د/ نايف خرما ٩ ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ١٠ ـ جعسا العربي تأليف: د/ محمد رجب النجار ١١ - تراث الإسلام (الجزء الثاني) ترجة: د/ حسين مؤنس إحسان العمد مراجعة : د/ فؤاد زكريا ١٢ - تراث الإسلام (الجزء الثالث) ترجمة: د/ حسين مؤنس إحسان العمد مراجمة: د/ فؤاد زكريا تأليف: د/ أنور عبد العليم ١٣ ـ الملاحة وعلوم البحار عند العرب ١٤ ـ جالية الفن العربي تأليف: د/ عفيف بينبي 10 _ الإنسان الحائر بين العلم والخرافة تأليف: د/ عبد المحسن صالح ١٦ _ النفط والمشكلات الماصرة للتنمية العربية تاليف: د/ عمود عبد الفضيل إعداد : رؤ وف وصفى ١٧ _ الكون والثقوب السوداء مراجمة : زهير الكرمي ترجة : د/ على أحد محمود ١٨ _ الكومينيا والتراجينيا مراجعة : د/ شوقي السكري د/ على الراعى

تأليف: د/ سمد أردش ترجة: حسن سعيد الكرمي مراجعة: صدتي حطاب تأليف: د/ عمد علي القرا تأليف: رشيد الحمد

تأليف: رشيد الحدد عمد صباريني تأليف: د/ عبدالسلام الترمانيني تأليف: د/ حسن أحد عيدى تأليف: د/ على الراعي تأليف: د/ عبدالرحن تأليف: د/ عبدالستار إبراهيم ترجة: شوقي جسلال

تأليف: د/ حزت قرني تأليف: د/ عمد زكريا عناني ترجمة: د/ عبدالقادر يوسف مراجعة: د/ رجما المدريني تأليف: د/ عمد فتحي عوض الله تأليف: د/ محمد عبدالغني سعودي

تأليف: د/ عبد جابر الانصاري تأليف: د/ عبد حسن عبدالله تأليف: د/ حسين مؤنس . تأليف: د/ مونق شخاشيرو ترجة: د/ مونق شخاشيرو مراجعة: زهير الكرمي تأليف: د/ مكارم القمري تأليف: د/ عبداه بسلوي 19 - للخرج في للسرح الماصر ٧٠ - التفكير للستنهم والتفكير الأعوج ٧١ - مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن السرمي

٢٢ _ البيئة ومشكلاتهما

۷۳ ـ السرق ۲۵ ـ الایداع في الفن والعلم ۷۵ ـ للسرح في الوطن العربي ۲۷ ـ مصر وفلسطين ۷۷ ـ العلاج النمبي الحديث ۲۸ ـ أفريقيا في عصر التحول الاجتياعي ۲۹ ـ العرب والتحدي ۳۰ ـ العدالة والحدية في فجسر النهضة

العربية الحديث ٣١ ـ الموشحات الأنطبية ٣٢ ـ تكنولوجيا السلوك الإنساني

٣٣ ـ الإنسان والثروات للعدنية

٣٤ ـ قضايا أفريقية ٣٥ ـ تحولات الفكسر والسياسسة في الشرق العربي (١٩٣٠ ـ ١٩٧٠) ٣٦ ـ الحب في التراث العربي ٣٧ ـ تكنولوجيا الطاقة البديلة ٣٩ ـ ارتضاء الإسسان ٣٩ ـ ارتضاء الإسسان

\$ - الرواية الروسية في القرن التاسع عشر
 \$1 - الشعر في السودان

تأليف: فهمي هويدي تاليف: د/ عبدالباسط عبدالمطي تاليف: يرسف السيسي ترجمة : سليم الصويص مراجعة : سليم بسيسو تاليف: د/ عبدالمحسن صالع تأليف: صلاح الدين حافظ تاليف: د/ عمد عبدالسلام تأليف: جان ألكسان تأليف: د/ عمد الرميحي ترجة : د/ عمد عصفور تاليف: د/ جليل أبو الحب ترجة: شوقي جلال تأليف: د/ عادل الدمرداش تأليف: د/ أسامة عبدالرحن ترجة : د/ إمام عبد الفتاح تأليف: د/ انطونيوس كسرم تاليف : د/ عبد الوهاب المسيرى تالف: د/ عبد الوهاب المسرى ترجة: د/ فؤ اد زكريا تاليف: د/ عبدالهادي علي النجار ترجة : أحد حسان عبد الواحد تاليف: د/ عبدالعزيز بن عبدالجليل ثاليف: د/ سامي مكى العاني ترجة: زمير الكرمي تأليف: د/ عمد موفاكسو ثالف: د/ عبدالله الممسر

 ٢٤ _ دور الشروعات العلمة في التمية الاقتصادية ثاليف: د/ على خليفة الكواري 27 ـ الإمسالام في العسين £\$ _ اتجاهات نظرية في علم الاجتاع وقد حكايات الشطار والميارين في التراث العربي تأليف: د/ عمد رجب النجار ٤٦ ـ دهـوة إلى الموسيف ٤٧ _ فكرة القانون ٤٨ _ التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان ٤٩ ـ صراع القوى العظمي حول القرن الأفريقي ٥٠ _ التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية ١ - السيمًا في الوطن العربي ٢٥ _ النفط والعلاقات الدولية عور البرائيسة 06 ـ المفشرات الناقلة للأمراض ه - العالم بعد مائتي علم ٥٥ - الإسمان ٧٥ _ البروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ۵۸ ـ الوجوديسة ٥٩ _ العرب أمام تحليات التكنولوجيا ٠٠ _ الايديولوجية الصهيونية (الجزء الأول) ٦٦ - الايديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني) ٩٢ _ حكمة الغرب (الجزء الأول) ٦٢ ـ الإسلام والاقتصاد ٦٤ ـ صناعة الجوع (خرافة الندوة) ٦٥ _ منخل إلى تاريخ الموسيقا للغربية ٦٦ _ الإسلام والشعر ٧٧ _ بنسو الانسسان ٨٨ _ الثقافة الألبائية في الأبجدية العربية

79 ـ ظاهرة العلم الحديث

٧٠ ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة)

٧١ ـ الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي ٧٧ ـ حكمة الغرب (الجزء الناتي) ٧٣ ـ التخطيط للتقلم الاقتصادي والاجتاعي ٧٤ ـ مشاريع الاستيطان اليهودي ٧٥ ـ التصويس والحيساة ٧٦ ـ الموت في الفكر الغربي

٧٧ - الشعر الإغريقي تراثآ إنسانياً وهالياً
 ٨٨ - قضايا التبعية الإصلامية والثقافية
 ٧٩ - مفاهيسم قرآنية
 ٨٠ - الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام)
 ٨٨ - الأدب اليوضلاني للماصر
 ٨٨ - تشكيل العقل العلية

٨٣ ـ البولوجيا ومصير الإنسان
 ٨٤ ـ المشكلة السكانية وشوافة للالتوسية
 ٨٥ ـ دول عبلس التعاون الخليجي
 وصبتويات المصل الدولية
 ٨٨ ـ الإنسان وعلم النفس
 ٨٨ ـ في تراثنا العربي الاسلامي
 ٨٨ ـ ليكر وبات والإنسان

٨٩ ـ الإسلام وحقوق الإنسان ٩٠ ـ الغرب والعالم (القسم الأول)

ترجة: د/ على حسين حجاج مراجعة : د/ عطبه محمود هنا تأليف: د/ عبدلمالك خلف التميمي ترجمة: د/ فؤاد زكريا تأليف: د/ مجيد مسعود تأليف: د/ أمين عبدالله محمود تأليف: د/ عمد نبهان سويلم ترجمة : كامل بوسف حسين مراجعة : د/ إمام عبد الفتاح تأليف: د/ أحمد عتمان تأليف: د/ عواطف عبدالرحن تأليف: د/ عمد أحد خلف الله تأليف: د/ عبدالسلام الترمانيني تأليف: د/ جال الدين سيد محمد ترجمة : شوقي جلال مراجعة : صدقي حطاب تألف: د/ سعيد الحفار تالیف: د/ رمزی زکی تأليف: د/ بدرية الموضى تأليف: د/ عبد الستار إيراهيم تأليف: د/ توفيق الطويل

مراجعة : د/ عبد الرزاق العدواني د/ سمير رضوان تأليف : د/ عمد عهاره تأليف : كافين رايلي ترجمة : د/ عبدالوهاب المسبري د/ هدى حجازي مراجعة : د/ ظؤاد زكريا

ترجمة : د/ عزت شعلان

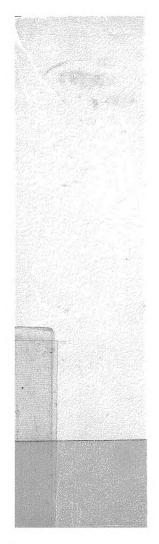
تاليف: د/ عبدالعزيز الجلال ٩١ - تربية اليسر وتخلف التحية ترجة: د/ لطقي فطيم ٩٢ ـ عقول المستقبل ٩٣ _ لغة الكيمياء عند الكائنات الحية تأليف: د/ أحد مدحت اسلام تأليف: د/ مصطفى المصمودي ٩٤ - النظام الإعلامي الجديد تأليف: د/ أنور عبدالملك ٩٥ _ تغيير العالم ٩٦ ـ الصهيونية غير اليهودية تأليف: ريجينا الشريف ترجة: أحد عبدالله عبدالعزيز ٩٧ - الغرب والعالم (القسم الثاني) تأليف: كافين رايلي ترجمة: د/ عبد الوهاب للسيري د/ هدی حجازی مراجعة : د/ فؤ اد زكريا تآليف د . حسين فهيم ٩٨ _ تصة الانثر بولوجيا تأليف د. محمد عماد الدين اسماعيل ٩٩ - الأطفال مرآة المجتمع تأليف د. محمد علي الربيعي ١٠٠ _ الوراثة والإنسان ١٠١ ... الادب في الموازيل تالیف د. شاکر مصطفی تالیف د. رشاد الشامی ١٠٢ ــ الشخصية اليهوبية الإسرائيلية والروح العدوانية

الاشتراك السنوي : وهو مقصور على الفئات التالية :

- المؤسسات والهيئات داخل الكويت
- المؤ سسات والهيئات في الوطن العربي
- المؤسسات والهيئات خارج الوطن العربي ٨٠ دولاراً امريكياً
- الأفراد خارج الوطن العربي ٤٠ دولاراً امريكياً

الاشتراكات :

ترسل باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ص . ب ٢٣٩٩٦ الكويت ۞ برقياً ثقف ۞ تلكس ٤٥٥٤ TLX No 44554 NCCAL



سمعر النسخة:

٠٠٠ فلس	• الكويت
١٠ ريالات	۾ السعودية
۹۰۰ فلس	 السراق
٠٠٠ فلس	نه الاردن
٦ ليرات	ه سوريا
ه ليرات	م ابنان
۵۰۰ قرش	ه ایبیا
۱۰ دراهم	 المغرب
دينار واحد	🗴 تونس
۱۰ دنانیر	🛭 الجزائر
٠٠٠ مليم	نا مصر
٠٠٠ مليم	«» السودان
ريال وأحد	€ عمان
۸۰۰ فلس	ه اليمن الجنوبية
۹ ریالات	 اليمن الشمالية
۸۰۰ فلس	• البحسرين
١٠ ريالات	• قطسر
۱۰ دراهم	 الامارات العربية